

الكفاءة الختامية:

في نهاية السنة الثانية من التعليم الثانوي يكون المتعلم قادرا على: إبراز الخصوصيات الطبيعية والبشرية للوطن العربي والجزائر كمجال جغرافي وتحليل ظاهرة التكتل.

الكفاءة القاعدية الثالثة:

أمام وضعيات إشكالية تخص السكان والوسط الطبيعي في الجزائر، يكون المتعلم قادرا على:

- تحليل أسباب ومظاهر التباين الإقليمي ويقترح حلولاً للمشاكل المطروحة.

الكفاءة القاعدية الثانية:

أمام وضعيات إشكالية تخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر يكون المتعلم قادرا على:

- شرح الواقع الاقتصادي والاجتماعي وعناصر التحول ويقترح حلولاً لمشاكل التنمية.

الكفاءة القاعدية الأولى:

أمام وضعيات إشكالية تخص موقع ومكانة الجزائر، يكون المتعلم قادرا على:

- تحديد موقع الجزائر وإبراز أبعاده وربط العلاقة بين السكان والوسط الطبيعي.

الوحدة التعليمية الثالثة:

التباين الإقليمي في الجزائر.

الوحدة التعليمية الثانية:

السكان والتنمية في الجزائر.

الوحدة التعليمية الأولى:

الجزائر موقعا وأبعادا.

التوزيع السنوي لمادة الجغرافيا.

السنة الثانية:

* تقويم تشخيصي.

الوحدة التعليمية الأولى: الجزائر موقعا وأبعادا.

الوضعية التعليمية 01: المجال الجغرافي للجزائر.

الوضعية التعليمية 02: العلاقة بين السكان والوسط الطبيعي.

الوضعية التعليمية 03: الموقع الجيوسياسي للجزائر.

* وضعية إدماج.

الوحدة التعليمية الثانية: السكان والتنمية في الجزائر.

الوضعية التعليمية 01: الواقع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال.

الوضعية التعليمية 02: التحولات الاقتصادية الكبرى.

الوضعية التعليمية 03: التحولات الاجتماعية.

* وضعية إدماج.

الوحدة التعليمية الثالثة: التباين الإقليمي في الجزائر.

الوضعية التعليمية 01: معايير تحديد الإقليم.

الوضعية التعليمية 02: التباين الإقليمي في الجزائر (خاص أدبي).

الوضعية التعليمية 03: مشاكل وآفاق كل إقليم.

* وضعية إدماج

الكفاءة القاعدية الأولى:

أمام وضعيات إشكالية تخص موقع ومكانة الجزائر، يكون المتعلم قادرا على:
- تحديد موقع الجزائر وإبراز أبعاده وربط العلاقة بين السكان والوسط الطبيعي.

الوحدة التعليمية الأولى: الجزائر موقعا وأبعادا.

الوضعية التعليمية الأولى: إشكالية تخص المجال الجغرافي للجزائر.

الإشكالية: إن موقع الجزائر في القارة الإفريقية دور كبير في إنماء دورها الإقليمي والدولي.

التعليمات:

1- أنجز بطاقة تقنية للجزائر بمجموعة مؤشرات.

2- حدد الموقع الجغرافي للجزائر وأبرز أهميته.

1/ أنجز بطاقة تقنية بمجموعة مؤشرات:

- المساحة: 2.381.741 كم² (1 إفريقيا و 10 عالميا).

- العاصمة: الجزائر.

- نظام الحكم: جمهوري.

- عدد السكان: 40.000.000 (2007م) الرتبة 34 عالميا.

- الكثافة السكانية العامة 14 ن/كم²

- العاصمة الجزائر 2.862.000 ن 2001م.

- الزيادة الطبيعية 1.53 % 2004م.

- أمد الحياة 74.73 %.

- نسبة سكان المدن 49 %.

- نسبة سكان الأرياف 51 %.

- إجمالي الناتج الداخلي للفرد 2620 دولار 2004م.

- فائض الميزان التجاري 8.9 مليار دولار 2003م أي 13.7%.

- نسبة التضخم 2.2 % 2004م.

- الترتيب في التنمية البشرية: 108 عالميا.

- نسبة النمو الاقتصادي: 3%.

المصدر: Image economique du monde 2005

2/ حدد الموقع الجغرافي للجزائر وأبعاده:

أ- الموقع الفلكي: تنحصر الجزائر بين دائرتي عرض 19° و 37° شمالا وبين خطي طول 12° شرقا و 9° غربا.

* أهمية الموقع الفلكي:

- الامتداد من العروض الحارة إلى العروض المعتدلة (تنوع المناخ).

- يمر مدار السرطان جنوب الجزائر (تعامد عليه أشعة الشمس صيفا).

- يمر بالجزائر خط غرينتش (مرجع للتوقيت الدولي).

ب- الموقع الجغرافي والحدود:

تقع الجزائر في الجزء الغربي من إفريقيا. تطل شمالا على البحر المتوسط بشريط ساحلي 1200 كلم. أما شرقا فيحدها كل من تونس 965 كلم وليبيا 982 كلم

أما غربا فتتقاسم الحدود مع المغرب الأقصى ب 1559 كلم والصحراء الغربية 42 كلم. أما جنوبا فتجاور الجزائر كل من النيجر 956 كلم ومالي 376 كلم وموريتانيا 463 كلم.

ج- المساحة والأبعاد:

تقدر مساحة الجزائر ب: 2381741 كلم² أي المرتبة 11 عالميا والثانية إفريقيا وعربيا بعد السودان. تتمثل أبعادها كما يلي:

- من العاصمة إلى أقصى نقطة في الجنوب 1955 كم.

- من تندوف إلى أقصى الشرق 1829 كم.

- من تندوف إلى الشمال الشرقي 1944 كم .

3/ أبرز أهمية موقع الجزائر:

- إشراف الجزائر من الشمال على البحر الأبيض المتوسط بساحل يقدر ب 1200 كلم - امتداد الجزائر جنوبا في الصحراء التي تمثل قاسما مشتركا بينها وبين الدول العربية والإفريقية .
- الامتداد الواسع للجزائر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب . ما بين 1500 / و 2000 كلم أدى إلى تنوع أقاليمها المناخية التي تشبه الكثير من الأقاليم المناخية في الوطن العربي وإفريقيا .
- أدى هذا الامتداد إلى اتساع حدود الجزائر ب 7147 كلم . وهو ما مكنها من الاتصال مع مختلف المناطق في إفريقيا والافتتاح على الدول الإفريقية في كل جهات إفريقيا .
- ظهور الاهتمام العالمي بالموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر من خلال ظهور التنافس الاستعماري على الجزائر وكذلك تنافس الاستثمار الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات.
- الموقع الجغرافي أهلها لأن تصبح ميدانا لتعاقب الحضارات ومنها الحضارة الفينيقية، الرومانية والبيزنطية.
- تنوع البنية الجيولوجية التي ترتب عنها تنوع الموارد الطبيعية .
- الموقع الوسط للجزائر جعل منها نقطة اتصال ومحور التقاء بين إفريقيا وأوروبا.
- **الاستنتاج:** للجزائر مؤهلات كبيرة لتكون قوة مغاربية ومتوسطة أولى.
- **تقويم مرحلي:**
- أرسم خريطة المغرب العربي موضحا عليها موقع الجزائر.

الوضعية التعليمية الثانية: إشكالية تخص العلاقة بين السكان والوسط الطبيعي.

الإشكالية: إن الوسط الطبيعي الجزائري يتميز بتباين أقاليمه في التضاريس، المناخ والنبات مما أدى إلى وجود علاقة حتمية بين الوسطين السكاني والطبيعي.

التعليقات:

- 1- أبرز خصائص الوسط الطبيعي.
- 2- أدرس الوسط البشري.
- 3- أربط العلاقة بينهما.

1/ أبرز خصائص الوسط الطبيعي:

التباين التضاريسي ما بين الأقاليم.

يميز تضاريس البلاد وجود إقليمين هما:

أ- الإقليم الشمالي: يمثل نسبة 16% من مساحة الجزائر وهو عبارة عن سلاسل جبلية مرتفعة وحديثة التكوين تتخللها سهول وهضاب وأودية.

1- الجبال: تمتد في الشمال في شكل سلسلتين من الغرب إلى الشرق وهما:

أ/ سلسلة الأطلس التلي: تمتد من جبال تلمسان غربا إلى جبال سوق أهراس شرقا، حديثة التكوين، أقصى ارتفاع لها في جبال جرجرة "قمة لالا خديجة 2308م".

ب/ سلسلة الأطلس الصحراوي: تمتد من جبال القصور "الجنوب الغربي" إلى جبال النمامشة "الشمال الشرقي" على مسافة 700 كلم، قديمة التكوين، أقصى ارتفاع لها بجبال الأوراس 2328م.

2- الهضاب: تنحصر الهضاب العليا بين السلسلتين التلية والصحراوية ويطلق عليها "السهول العليا أو السهوب"، يبلغ اتساعها 150 كلم في الغرب وتضيق إلى 50 كلم في الشرق، ارتفاعها بين 700 إلى 1000م تتميز بوجود شطوط ذات مياه مالحة أهمها "شط الحضنة والشط الشرقي".

3- السهول: تنحصر في الغالب بين الأطلس التلي والبحر أو في الداخل بين الجبال وهي نوعان:

أ/ السهول الساحلية: ضيقة تتصل بالبحر، متوسط ارتفاعها 200م، حديثة التكوين، تخترقها أودية، تربتها فيضية وخصبة ومن أهمها: "سهل وهران، متيجة، عنابة"، يتراوح طولها بين 100 و 150 كلم وعرضها لا يتجاوز 30 كلم.

ب/ السهول الداخلية: تقع على ارتفاع يتراوح بين 500 – 800م تحصرها حلقات جبلية، متسعة أكثر في شرق البلاد، مقطعة وضيقة في الغرب أهمها: "تلمسان، سطيف، قسنطينة".

ب- الإقليم الجنوبي: ويتمثل في الصحراء أي ما نسبته 84% من مساحة الجزائر، وهو أكثر اتساعا وأقل تعقيدا من حيث التضاريس، قديم التكوين، يتميز بما يلي:

1- كتل جبلية: تقع في الجنوب الشرقي، تتمثل في جبال الهقار والتاسيلي، وهي جبال قديمة التكوين، أعلى قمة هي "ناحات 2918م".

2- هضاب صخرية "حمادات": تقع في الشمال والشمال الغربي وحول مرتفعات الهقار كهضبة "تادمايت" بارتفاع قدره 762م.

3- سهول رملية "عروق": تحتل خمس 5/1 المساحة الصحراوية، علوها بين 200 – 500م تعرف ب"العروق" وهي عبارة عن كثبان رملية من أهمها: "العرق الشرقي الكبير، العرق الغربي الكبير".

4- المنخفض الشمالي الشرقي: وهو منخفض لا يزيد عن 200م، يوجد به "شط ملغيغ" الذي ينخفض عن مستوى سطح البحر ب35م.

5- الرق: مناطق واسعة مستوية السطح تغطيها الرمال الخشنة أو الحصى.

التباين المناخي والنباتي ما بين الأقاليم.

تقسم الجزائر إلى 03 أقاليم مناخية هي:

1- مناخ البحر الأبيض المتوسط: يسود الأطراف الشمالية الساحلية، يتميز برطوبة عالية نسبيا وهو حار وجاف صيفا، ممطر ودافئ شتاء معدل التساقط 600 – 1000 ملم، تنمو به أشجار الفلين والصنوبر والبلوط.

2- المناخ القاري "شبه الجاف": يقع جنوب المناخ المتوسطي وهو مناخ انتقالي يجمع بين خصائص المناخ الرطب والجاف، معدل التساقط بين 400 – 600 ملم. تنمو به أشجار البلوط والحشائش "الحلفاء".

3- المناخ الصحراوي: يسود أغلب المساحة، ويقع في الجنوب، يتميز بارتفاع المدى الحراري وندرة الأمطار "أقل من 200 ملم"، نباتاته فقيرة.

الموارد المائية "الشبكة الميحر وخرافية"

من أهم مصادر المياه في الجزائر ما يلي:

- 1- الأمطار:** متفاوتة من منطقة لأخرى، تتراوح بين 200 – 1000 ملم سنويا.
- 2- الأودية:** منها: "التافنة 170 كلم، الشلف 750 كلم، الصومام 210 كلم، فم القيس بشط ملغيغ، بوسعادة" بالإضافة إلى أودية الصحراء.
- 3- المياه الجوفية:** توجد كميات وفيرة منها، لا يستغل منها سوى 25% في الجنوب و 70% في الشمال.

2/ أدرس الوسط البشري:

أول عملية إحصائية للسكان في الجزائر كانت سنة 1843م ثم 1856م، وكانت السلطات الفرنسية تجري الإحصاء كل 05 سنوات، أما أول إحصاء في جزائر الاستقلال فقد كان سنة 1966م.

1- التطور السكاني: وقد مر النمو السكاني في الجزائر بثلاث مراحل أساسية:

أ- مرحلة الركود والتقهر 1830 – 1886م: تميزت بانخفاض عدد السكان من 03 مليون نسمة إلى 2.4 مليون نسمة أي ما يقارب 3/1 "الثالث" ويعود ذلك إلى عدة عوامل:

- انتشار الأوبئة والأمراض مثل الطاعون سنة 1851 والجماعة بين 1866 – 1868.
- الحروب الاستعمارية والثورات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي مثل ثورة بومعزة والمقراي.
- انخفاض المستوى الصحي للسكان وارتفاع نسبة الوفيات إلى 50%.

ب- مرحلة النمو السكاني البطيء 1886 – 1921م: ميزها زيادة طبيعية بسيطة تراوحت بين 0.4% – 1.8% بسبب تأثير الحرب العالمية الأولى وتجنيد نصف مليون جزائري وراح ضحيتها الآلاف منهم.

ج- مرحلة النمو السكاني السريع 1921 – 2005م: تضاعف خلالها عدد السكان عدة مرات كما يلي:

- **1921 – 1962:** ارتفع عدد السكان من 4.9 مليون نسمة إلى 10.2 مليون نسمة.
- **1962 – 1982:** ارتفع عدد السكان من 10.2 مليون نسمة إلى 19.8 مليون نسمة.
- **1982 – 2005:** ارتفع عدد السكان من 19.8 مليون نسمة إلى 33.2 مليون نسمة.

وتعود أسباب هذه الزيادة المفرطة إلى ما يلي:

- ارتفاع الدخل الفردي.
- تحسن المستوى المعيشي للسكان.
- ارتفاع عدد الأطباء والمنشآت الصحية.
- العناية بالأمم والطفل.
- الرغبة في تعويض الخسائر البشرية الناجمة عن حرب التحرير والحاجة إلى اليد العاملة.
- العادات والتقاليد.

الإحصاء السكاني لعام 1987م

2- التركيبة السكانية:

الولاية	عدد السكان	الولاية	عدد السكان
أدرار	217,678	خنشلة	246,541
الأغواط	212,388	جيجل	472,312
إليزي	18,930	سطيف	1,000,694
باتنة	752,617	سعيدة	235,494
بجاية	700,952	سكيكدة	622,510
برج بوعريـرج	424,828	سوق أهراس	296,077
بسكرة	430,202	سيدي بلعباس	446,277
بشار	185,346	الشلف	684,192
البليدة	702,188	الطارف	275,315
أم البواقي	403,936	عنابة	455,888
بومرداس	650,975	عين دقلة	237,256
البويرة	526,900	عين تيموشنت	274,990
البيـض	153,254	غرداية	216,140
تبسة	410,233	غليزان	544,877
تسمسـيلت	228,120	قسنطينة	646,303

أ- الجنس: يلاحظ في بلادنا أن عنصر الإناث أكبر من عنصر الذكور وهذا بدءا من سن 30 سنة، لذلك فإن عددهم ينسب لكل 100 أنثى وذلك للأسباب التالية:

- هجرة الذكور إلى الخارج.
- ارتفاع نسبة الوفيات لدى الذكور.
- الذكور أكثر عرضة للأخطار المهنية.
- خسائر حرب التحرير والمأساة الوطنية.
- طول المدى العمري لدى الإناث.

ب- السن: يتميز الشعب الجزائري بفتوة ديموغرافية حيث أن أكثر من نصف سكانه ينتمون إلى الفئة الفتية، والتركيبية العمرية هي كما يلي:

- **الشباب 00 - 19 سنة:** يمثلون 58% من مجموع السكان.
- **الكهول 20 - 60 سنة:** يمثلون 37% من مجموع سكان البلاد.
- **الشيخوخ أكبر من 60 سنة:** تمثل هذه الفئة العمرية 05% من السكان.

3- النشاط البشري "الوظيفي": يتوزع السكان النشطون كما يلي:

أ- الزراعة: تستحوذ على 16% من اليد العاملة النشيطة.

ب- الصناعة: تستحوذ على 22% من اليد العاملة النشيطة.

ج- الخدمات: تنفرد بالمرتبة الأولى تشغيلا ب 62% من اليد العاملة الإجمالية النشيطة.

4- الكثافة والتوزيع السكاني: بلغ عدد سكان الجزائر سنة 2005 حوالي 33.2 مليون نسمة يتوزعون كما يلي:

أ/ الشريط الساحلي: يضم 39% من سكان البلاد.

ب/ المنطقة الداخلية: تضم 52% من مجموع السكان.

ج/ المنطقة الجنوبية: لا تضم سوى 8.7% من مجموع السكان.

3/ حدد العلاقة بين الوسيطين الطبيعي والبشري:

- وجود ارتباط نفسي بسلوكي واجتماعي للسكان في الجزائر بالوسط الطبيعي والبيئي، فسكان الإقليم التلي لهم ارتباط بالنضاريس المرتفعة، في حين سكان الهضاب لهم ارتباط بالهضاب العليا كذلك بالنسبة لسكان الصحراء.
- تحكم الوسط الطبيعي في اختلاف المظاهر الفيزيولوجية للسكان حيث يوجد اختلاف ما بين سكان الجنوب وسكان الشمال خاصة من حيث البشرة.
- تأثير الوسط الطبيعي في عملية التنمية البشرية خاصة في الجنوب حيث يصعب إنجاز المشاريع وذلك راجع إلى الظروف المناخية الصعبة والتباعد ما بين المناطق.
- اختلاف النشاطات الاقتصادية ما بين أقاليم الجزائر ارتباطا بالوسط الطبيعي المتمثل في المناخ والموارد الطبيعية مثل الماء، المعادن والتربة.
- التحكم في الانتشار والتوزيع السكاني ومعدل الكثافة واختلافهما من منطقة إلى أخرى بتأثير الوسط الطبيعي، حيث نجد أكثر كثافة في الشمال تقل كلما اتجهنا جنوبا.
- اختلاف العادات والتقاليد ما بين سكان أقاليم الجزائر لتأثير الوسط الطبيعي في العديد من المجالات في اللباس والمعاملات والحياة الاجتماعية الأخرى.

أ- طبيعيا:

- * اتساع المساحة.
- * تنوع النضاريس (سهول و جبال و أودية) و اختلاف مظاهرها بين الشمال و الجنوب .
- * تنوع المناخ و السطح مما يؤدي إلى تنوع الأقاليم الزراعية.
- * تنوع الثروات الطبيعية السطحية و الباطنية وكذا تنوع الثروة الغابية.
- * وفرة المياه الجوفية.
- * اتساع الصحراء.
- * وجود الأطلس الصحراوي كحاجز مانع أمام زحف الرمال نحو الشمال.

ب- النشاط السكاني:

تنوزع الفئة العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية توزيعا متباينا حيث يشغل في القطاع الأول 16% و القطاع الثاني 22% أما القطاع الثالث 62 % ويعود هذا التوزيع إلى طبيعة المجتمع الجزائري.

- لاشك أن العلاقة بين الوسط الطبيعي و البشري هي علاقة متكاملة بينهما نتيجة تفاعل الإنسان مع محيطه البيئي لذا يعد الوسط الطبيعي هو المؤثر الفعلي في نشاط الإنسان وسلوكه حيث يخضع توزيع السكان إلى الظروف الطبيعية الملائمة ويرتبط الإنسان بممارسة الزراعة على حسب تنوع الظروف المناخية الملائمة و المناسبة فيزيد من تنوع الأقاليم الزراعية ويزداد النشاط الصناعي بتوفر الموارد الأولية و الباطنية ومنه فان الوسط الطبيعي و البشري متلازمان فغياب الأول لا يؤدي إلى تحديد سلوك الثاني.

الاستنتاج: نلاحظ أن هناك ارتباطا وثيقا بين السكان ووسطهم الطبيعي في الجزائر.

تقويم مرحلي:

- مثل أرقام الجدول رقم 4 ص 49 من الكتاب المدرسي بدائرتين نسبيتين (نق = 3سم).

الوضعية التعليمية الثالثة: إشكالية تخص الموقع الجيوسياسي للجزائر.

الإشكالية: إن لموقع الجزائر أهمية كبيرة مما جعله موقعا استراتيجيا على جميع الأصعدة.

التعليقات:

1- استقرى خريطة جيوسياسية للمنطقة مبرزاً مكانة الجزائر (تاريخياً، حضارياً).

* مغاريا وعربيا .

* إفريقيا .

* عالميا .

* استقرى خريطة جيوسياسية للجزائر:

الجزائر دولة عربية، تشكل — بفضل موقعها — حلقة وصل مهمة بين العالم العربي وبقية الدول الإفريقية وأوروبا، في منطقة من أغنى مناطق الحضارة. فسواحلها المطلة على البحر المتوسط، تربطها بعلاقات وثيقة مع أوروبا، التي لا تبعد عنها سوى 700 كم، وهي قلب المغرب العربي، والجناح الغربي للعالم العربي، كما أنّها منطقة اتصال طبيعي بين أوروبا وإفريقيا.

وهي ثانية كبرى دول إفريقيا من حيث المساحة بعد السودان، تتبع مناطقها الشمالية إقليم البحر المتوسط مناخاً ونباتاً، ويتركز فيها ثلثا سكان البلاد، وأغلب الأنشطة الاقتصادية والبشرية، كما توجد بها مدينة الجزائر، عاصمة الدولة وإحدى أهم عواصم البحر المتوسط وإفريقيا. وفي جنوبها توجد الصحراء التي تغطي ثلاثة أرباع مساحة البلاد، حيث توجد أغنى الموارد والثروات الطبيعية، كالنفط والغاز.

سكان الجزائر مزيج من العرب والبربر، وحدهم الدين الإسلامي، وجمعهم اللغة العربية، والعادات والتقاليد، فانصهروا في مجتمع متماسك ومنسجم. خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي طوال 130 سنة، وانتزعت استقلالها عام 1962م بعد كفاح مرير، وتضحيات جسام استشهد فيها مليون ونصف المليون شهيد.

الجيوسياسي كلمة بالانجليزية تعني بالعربية " السياسة الجغرافية " أو " سياسة الجغرافيا " وهو دور الخصائص الجغرافية للبلد في تشكيل سياسة الدولة، وبمعنى آخر فهو استخدام ثروات البلد وقواه الطبيعية والبشرية في تحديد تلك السياسة. و تزداد عادة قوة الدولة السياسية كلما ازدادت عناصرها الجغرافية كمّاً ونوعاً أي دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية أو دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد

الجغرافية للدولة.

1- مغاربا: بتوسط بلدان المغرب العربي .

2- إفريقيا: بوابة إفريقيا

3- عربيا: امتداد للوطن العربي

4- دوليا: تتوسط العالم القديم (إفريقيا- آسيا- أوروبا)

* جزء لا يتجزأ من الحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية.

* مهدا لمختلف الحضارات العربية في المغرب الإسلامي حيث الدولة الرستمية والزبانية والحفصية.

* جزء من الحضارات العالمية القديمة ومهدا للوجود الفنيقي والإغريقي.

* مكانة الجزائر التاريخية التي جسدها الثورة الجزائرية الكبرى.

* دور الجزائر التاريخي في الدفاع عن القضايا العادلة كالقضية الفلسطينية والصحراء الغربية.

1/ أبرز مكانة الجزائر حضاريا وتاريخيا وسياسيا على المستوى المغاربي والعربي:

- الجزائر جزء من الوطن العربي والمغرب العربي.

- اشتراك الجزائر مع دول الوطن العربي في الموروث الثقافي ووحدة اللغة والدين والأحداث عبر العصور.

- احتلال الجزائر لموقع جيواستراتيجي في الوطن العربي باعتبارها الجناح الغربي للمنطقة العربية.

- التضامن العربي الجزائري في كل الأحداث العربية حيث تشارك الجزائر دائما في تفعيل هذه الأحداث ومشاركتها في حل النزاعات العربية (المساهمة في حل الخلافات بين الدول الصديقة إيران و العراق 1975م، مساندة القضية الفلسطينية).

- الجزائر عضو في جامعة الدول العربية ففي **29 مايو 1941** ألقى "أنتوني إيدن" وزير خارجية بريطانيا خطاباً ذكر فيه "إن

العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب

للسعوب العربية درجة من درجات الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن. وإن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف

ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق وجود تقوية الروابط الثقافية

والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية أيضاً... وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى

موافقة عامة". وفي **24 فبراير 1943** صرح إيدن في مجلس العموم البريطاني بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين "العطف" إلى كل

حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية.

بعد عام تقريباً من خطاب إيدن، دعا رئيس الوزراء المصري "مصطفى النحاس" كلا من رئيس الوزراء السوري "جميل مردم

بك" ورئيس الكتلة الوطنية اللبنانية "بشارة الخوري" للتباحث معهما في القاهرة حول فكرة "إقامة جامعة عربية لتوثيق التعاون

بين البلدان العربية المنضمة لها". وكانت هذه أول مرة تثار فيها فكرة الجامعة العربية بمثل هذا الوضوح، ثم عاد بعد نحو شهر من

تصريح إيدن أمام مجلس العموم، ليؤكد استعداد الحكومة المصرية لاستطلاع آراء الحكومات العربية في موضوع الوحدة وعقد

مؤتمر لمناقشته وهي الفكرة التي أثنى عليها حاكم الأردن في حينه "الأمير عبد الله". و إثر ذلك بدأت سلسلة من المشاورات الثنائية بين مصر من جانب ومثلي كل من العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والأردن واليمن من جانب آخر وهي المشاورات التي أسفرت عن تبلور اتجاهين رئيسيين بخصوص موضوع الوحدة الاتجاه الأول يدعو إلى ما يمكن وصفه بالوحدة الإقليمية الفرعية أو الجهوية وقوامها سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب. والاتجاه الثاني يدعو إلى نوع أعم وأشمل من الوحدة يظل عموم الدول العربية المستقلة وإن تضمن هذا الاتجاه بدوره رأيين فرعيين أحدهما يدعو لوحدة فيدرالية أو كونفدرالية بين الدول المعنية والآخر يطالب بصيغة وسط تحقق التعاون والتنسيق في سائر المجالات وتحافظ في الوقت نفسه على استقلال الدول وسيادتها.

وعندما اجتمعت لجنة تحضيرية من ممثلين عن كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر واليمن (بصفة مراقب) في الفترة **25 سبتمبر إلى 7 أكتوبر 1944** رجحت الاتجاه الداعي إلى وحدة الدول العربية المستقلة بما لا يمس استقلالها وسيادتها. اقترح الوفد السوري تسمية رابط الدول العربية بـ "الاتحاد العربي"، واقترح الوفد العراقي تسميتها بـ "التحالف العربي"، إلا أن الوفد المصري قدم التسمية "الجامعة العربية" لما رأى منها من ملائمة من الناحية اللغوية والسياسية، وتوافقاً مع أهداف الدول العربية. ثم نقح الاسم ليصبح "جامعة الدول العربية". وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى بروتوكول الإسكندرية الذي صار أول وثيقة تخص الجامعة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء على دول المحور حاولت الدول الغربية المحتلة التخلي عن وعودها بمنح الاستقلال للدول العربية بالرغم من وقوف الأخيرة معها واستنزاف ثرواتها في الجهود الحربية.

وكان الرأي العام العربي قد قهياً لقيام وحدة عربية وبدأ يضغط عن طريق الأحزاب والصحف في هذا الاتجاه، فوجه مصطفى النحاس باشا في **12 يوليو 1944** الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صياغة الاقتراحات المقدمة لتحقيق الوحدة العربية.

نص البروتوكول على المبادئ الآتية:

- قيام جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون لها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة
- مهمة مجلس الجامعة هي: مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء فيما بينها من اتفاقيات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها والتنسيق بين خططها السياسية لتحقيقات للتعاون فيما بينها وصيانة استقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل السياسية الممكنة، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية
- قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة ويلجأ الطرفان إلى المجلس لفض النزاع بينهما. ففي هذه الأحوال تكون قرارات المجلس ملزمة وناظرة

- لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة كما لا يجوز اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة من دولها
- يجوز لكل دولة من الدول الأعضاء ما اشتمل البروتوكول على قرار خاص بضرورة احترام استقلال لبنان وسيادته، وعلى قرار آخر باعتبار فلسطين ركناً هاماً من أركان البلاد العربية وحقوق العرب فيها لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقلال في العالم العربي، ويجب على الدول العربية تأييد قضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وأخيراً نص في البروتوكول على أن (تشكل فوراً لجنة فرعية سياسية من أعضاء اللجنة التحضيرية المذكورة للقيام بإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقيات فيها بين الدول العربية). ووقع على هذا البروتوكول رؤساء الوفود المشاركة في اللجنة التحضيرية وذلك في **7 أكتوبر 1944** باستثناء السعودية واليمن اللتين وقعتاه في **3 يناير 1945** و **5 فبراير 1945** على التوالي بعد أن تم رفعه إلى كل من الملك عبد العزيز آل سعود و **الإمام يحيى حميد الدين**.

*** دور الجزائر:** كانت قمة الجزائر كانت قد صادقت على عدد من الإصلاحات العميقة لاسيما فيما يتعلق بإجراء اتخاذ القرارات ضمن الجامعة العربية. بالفعل عادة ما شكلت قاعدة الإجماع عائقا للمصادقة على عمل عربي مشترك حول المسائل ذات الأهمية الكبرى .

كما تم خلال قمة الجزائر اتخاذ القرارات المتعلقة بإنشاء برلمان عربي انتقالي و تنصيب لجنة المتابعة . لقد تمكنت الرئاسة الجزائرية من دراسة مشاريع إصلاحات أخرى لاسيما إنشاء محكمة عدل عربية و مجلس عربي للسلم و الأمن و سيتسنى للقمم العربية اتخاذ القرارات الملائمة.

– الجزائر عضو في الاتحاد المغاربي الذي تأسس بتاريخ **17 فيفري 1989** م بمدينة **مراكش بالمغرب**، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من ما يسمى بالوطن العربي وهي : **تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا**. وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة **طنجة** بتاريخ **28-30/4/1958** والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام **1964** لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوجود بين ليبيا وتونس عام **1974**، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام **1983**. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم **10/6/1988**، وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17/2/1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. وفيما يلي تعريف بالاتحاد من خلال المحاور التالية:

يهدف الاتحاد المغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

كذلك من مبادئ اتحاد المغرب العربي أنه يهدف إلى:

1- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

2- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ؛

3- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين. 4- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها

وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار. في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء. في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد. في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

*** دور الجزائر:** لقد أكدت الجزائر دوما تمسكها ببناء المغرب العربي و هي ما انفكت تبدي قناعتها بأن هذا العمل المشترك يقوم على خيار استراتيجي لا رجعة فيه يتماشى و التطلعات العميقة للشعوب المغاربية .

فالجزائر لم تدخر يوما جهدا لتحقيق أهداف اتحاد المغرب العربي الذي يندرج ضمن أولوياتها الدبلوماسية .

فلقد أبدى بلدنا هذا الالتزام العميق على مدى السنوات التسعة المتعاقبة التي تولى خلالها رئاسة اتحاد المغرب العربي ما بين سنة 1994 و 2003 .

كما برهنت الجزائر على ذلك من خلال تصديقها على 29 اتفاقا من ضمن 39 اتفاقية أنجزها الاتحاد منذ إنشائه مما يجعل الجزائر الدولة الأكثر مغاربية وهي التي تعهدت بأكبر عدد من الالتزامات في إطار اتحاد المغرب العربي .

ومن الجلي أن الأفق الأول الذي نعكف على تحقيقه حاليا يخص انعقاد القمة السابعة لاتحاد المغرب العربي .
كما أن تكييف مسار الاندماج المغاربي مع التغيرات التي طرأت على الصعيدين الإقليمي و الدولي يعد بالتأكيد هدفا تعتزم الجزائر أن تقدم له دعما فعالا و مبتكرا .
إضافة الى هذا فإنني أظن أنه بات من الجلي بالنسبة للجميع أن بناء الصرح المغاربي الموحد يخدم المصلحة العامة و أن تجسيده يجب أن يتم وفقا لمزاياه الخاصة ومن خلال توازن في الحقوق والواجبات و الفوائد .
فالتجمعات الإقليمية الناجحة بنيت على هذا النحو.

12/ أبرز مكانة الجزائر حضاريا وتاريخيا وسياسيا على المستوى الإفريقي:

- الجزائر جزء من إفريقيا (بوابة إفريقيا).
- للجزائر روابط تاريخية وحضارية إفريقية حيث تشترك في العادات والتقاليد واللهجات
- الجزائر مؤثرة في أحداث إفريقيا و خير مثال على الثورة الجزائرية التي سرعت في استقلال الكثير من الدول والشعوب الإفريقية.
- مساندة حركات التحرر في إفريقيا والدفاع عن مصالح دولها.
- المساهمة في حل النزاعات الإفريقية (التوسط بين إثيوبيا وإرتريا 2003م).
- الجزائر عضو فعال في منظمة الاتحاد الإفريقي ففي 09 - 09 - 1999 كان مؤتمر "سرت" بليبيا وبعده بستين وقع على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي صادق مؤتمر القمة الإفريقي في دورته الـ 38 على إنشاء هذا الاتحاد بديلا لمنظمة الوحدة الإفريقية. وكانت مدينة ديربان بجنوب أفريقيا مقر انعقاد أول قمة لهذا المولود الجديد من 8 إلى 10 جويلية 2002، ويحل الاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية منذ 39 عاما من تأسيسها بأديس أبابا 25 ماي 1963، ومنذ عام 1999 ومؤتمرات القمة الإفريقية تتناول فكرة هذه الاتحاد وتحاول أن تضع أسسه.

أ- دوافع الإنشاء:

- وضعت قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بمدينة سرت بليبيا في سبتمبر/أيلول 1999 ست نقاط تشكل دوافع إنشاء الاتحاد الإفريقي، وهي:
- 1 - جعل منظمة الوحدة الإفريقية أكثر فعالية وأكثر مواكبة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية.
 - 2 - أخذ واستلها مبادئ الوحدة والانتماء الإفريقي التي أسسها الرعيل الأول من الزعماء الأفارقة تجسيدها للتنضام والتلاحم في مجتمع يتجاوز الحدود الضيقة الثقافية والأيدولوجية والعرقية والقومية.
 - 3 - متابعة طريق نضال للشعوب الإفريقية واستكمالها حتى يتسنى للقارة أن تعيش كريمة مستقلة حرة في الألفية الجديدة.

4 - معرفة وإدراك كافة التحديات التي توجه القارة الأفريقية وتعزيز تطلعات شعوبها نحو الاندماج الكلي.

5 - التصدي لهذه التحديات ومعالجة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي على نحو فعال

ب- المصادقة على القانون التأسيسي:

في جمهورية التوغو التأمّت القمة الأفريقية بمدينة لومي يوم 11 جويلية 2000 حيث تمت الموافقة على النظام التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وقد أقر هذا النظام بعد ذلك في مؤتمر سرت الثاني، وهو مؤتمر استثنائي انعقد في مارس 2001 وأعلن التوقيع عليه بشكل رسمي على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وذلك حين صادقت عليه 36 دولة عضوا.

ج - أهداف الاتحاد:

يقع القانون التأسيسي في 33 مادة وتحدد مقدمة النص أهداف الاتحاد وهي:

* تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الأفريقية.

* الدفاع عن السيادة والأراضي والاستقلال لكافة الدول الأفريقية.

* التعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا.

* تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.

* توطيد النظام الديمقراطي ومؤسساته وتعزيز المشاركة الشعبية والحكم السديد.

* حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك المواثيق ذات الصلة.

* تهينة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الدول.

* الإسراع بتنمية القارة وخاصة عن طريق البحث في مجال العلم والتكنولوجيا.

* دور الجزائر: الجزائر تدعم الدور الذي يلعبه الاتحاد الإفريقي على الصعيد السياسي و الميداني على حد سواء. كما تتابع المشاورات الجارية في إطار الأمم المتحدة، وكانت المبادرة الجزائرية الرامية إلى إعداد إستراتيجية قارية حول المسألة المعقدة و الحساسة المتعلقة بالهجرة .

و يتعلق الأمر أولا بفتح الملف على المستوى الإفريقي و التكفل بكامل أبعاده الوطنية وشبه الجهوية والجهوية للعمل بعد ما توضح المسألة على بحث مسألة الهجرة غير الشرعية مع كافة الشركاء غير الأفارقة للتفكير معا في حلول سديدة و متوازنة و تعود بالمنفعة على الجميع.

- الجزائر عضو فعال في منظمة منظمة النيباد هي الصيغة الإنجليزية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وهي مبادرة سياسية تقدمت بها مصر سنة 2001.

و تعتبر الجزائر عضوا أساسيا و فعالا في النيباد حيث ساهمت في تأسيسها و تساهم باسم إفريقيا في المنتديات الدولية (الصين - اليابان -مجموعة الثمانية- الأمم المتحدة).

3/ أبرز مكانة الجزائر حضاريا وتاريخيا وسياسيا على المستوى العالمي:

- تنشيط الجزائر سابقا لسياسة الحوار ما بين الشمال و الجنوب والحوار جنوب جنوب.

- انحياز الجزائر بالحق والحرية والسلام.

- معاشة الجزائر للمعطيات والتحولات الجيوسياسية على المستوى الجهوي والدولي في ظل العولمة في جميع مجالاتها، فعليها أن تساهم فيما هو ايجابي في ظل العولمة ورفض ما هو سلبي في جميع الميادين اعتمادا على استراتيجيات محددة.

- للجزائر علاقة بالصفة الأخرى للمتوسط خاصة مع إسبانيا فرنسا وإيطاليا.

*** منظمة المؤتمر الإسلامي:**

أ- نشأتها: هو تجمع على مستوى سيع و خمسون حكومة، لمحاولة دمج الجهود والتكلم بصوت واحد لحماية وضمان تقدم

مواطنيهم و جميع مسلمي العالم ذات عضوية دائمة في **الأمم المتحدة**. تأسست المنظمة في الرباط، **المملكة المغربية**، في **25**

سبتمبر 1969، حيث عقد الاجتماع الأول لزعماء العالم الإسلامي عقب أكثر من شهر من **حريق الأقصى 21 أغسطس 1969**.

حيث طرح وقتها مبادئ الدفاع عن شرف وكرامة المسلمين المتمثلة في القدس و قبة الصخرة، وذلك كمحاولة لإيجاد قاسم مشترك بين جميع فئات المسلمين.

ب- أهدافها: تهدف لضمان الاتصال بين الدول الأعضاء و تنسيق عملهم. واختيرت جدة كمقر مؤقت للمنظمة، بانتظار تحرير

القدس، حيث سيكون المقر الدائم. و تم وقتها تبني دستور المنظمة، الذي يفترض به تقوية التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية في الحقول الاجتماعية والعلمية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

ج- دور الجزائر في منظمة المؤتمر الإسلامي: تعتبر الجزائر من بين الدول المؤسسة للمنظمة إذ تدعو إلى:

- تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي يجب أن يشمل هيكلة الأمانة العامة والمؤسسات المتفرعة منها وكذلك فيما يتوخى من أهداف المنظمة من تنسيق المواقف وتوحيد الكلمة والعمل على البروز السياسي في المحافل الدولية و العمل على وضع خطة لعشر سنوات في مجالات عدة على رأسها المجال الاقتصادي بهدف رفع حجم المبادلات التجارية البينية ورفع المبالغ التي ترصد في ميزانيات كل بلد للبحث العلمي.

- تحقيق التضامن الإسلامي خاصة قضايا التحرر.

- المشاركة في معظم اللقاءات العالمي حول الحضارات.

- دعوة الجزائر إلى تفعيل دور الدول الإسلامي في العلاقات الدولية
- المساهمة في البنك الإسلامي.

* منظمة الأمم المتحدة:

أ- انضمام الجزائر إلى الأمم المتحدة: ربطت الجزائر بمنظمة الأمم المتحدة قبل استعادة سيادتها حيث عرفت أروقتها و مكاتبها و اجتماعاتها و دوراتها (1955 – 1962) القضية الجزائرية كقضية شعب علق آماله على ميثاقها رغم تعنت فرنسا و حلفائها ثم انضمت رسميا مباشرة بعد حصولها على الاستقلال سنة 1962م.

ب- مكانة الجزائر الدولية: تحتل الجزائر مكانة مرموقة و بارزة في العالم تحظى باحترام أغلب الدول إذ كانت عضوا في مجلس الأمن لثلاث مرات – ترأست محكمة العدل الدولية و منظمة التغذية و الزراعة (فاو) كما ترأست حركة عدم الانحياز عدة مرات و الاتحاد الإفريقي.

ج- دور الجزائر في الأمم المتحدة:

- دعم ومساندة حركات التحرر في العالم .
- العمل من أجل السلم و التعاون الدولي في إطار احترام المعاهدات الدولية و المواثيق الدولية لاسيما ميثاق الأمم المتحدة .
- احتضان المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز سبتمبر 1973 و مساهمتها في الدفاع عن مصالح شعوب العالم الثالث .
- مطالبة الجزائر بدورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لطرح مطالب العالم الثالث الخاصة بتغيير النظام الاقتصادي العالمي القائم و تم فعلا سنة 1974 .
- المساهمة في حل الخلافات بين الدول الصديقة (إيران و العراق 1975)

الاستنتاج: الجزائر بلد كبير ويحتل مكانة في الدبلوماسية العالمية.

تقويم مرحلي:

- أرسم الخريطة ص 134.
- اعتمادا على الوثيقة 1 ص 122 من الكتاب المدرسي ومن معلوماتك السابقة استخلص تعريفا شاملا للعولمة.

وضعيّة إدماج

الإشكالية: إننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية العالمية مما فرض على الجزائر ضرورة المشاركة فيها .

الجزء الأول:

1/ من خلال الوثائق 1، 2، 3 ص 126 . والوثائق 4، 5 ص 127 .

– عرف منظمة الأوبك (الأوبس) وبين دور الجزائر فيها ؟

2/ من خلال الصورة ص 124 . والوثائق 3، 4، 5 ص 125 .

– بين علاقة الجزائر بالشراسة الأورو – متوسطة ودور الجزائر فيها ؟

3/ من خلال الوثائق 3، 4 ص 123 . والوثيقة 1 ص 124 .

– عرف منظمة التجارة الدولية وبين علاقة الجزائر بها ؟

الجزء الثاني:

1/ إشرح المصطلحات التالية: الاتحاد المغاربي . الاتحاد الإفريقي . الامتداد .

2/ أرسم خريطة الجزائر ثم وزع عليها الأقاليم المناخية .

مناقشة النشاط الإدماجي:

الجزء الأول:

1/ تعريف منظمة الأوبك (الأوبس): منظمة الدول المصدرة للبترول (بالإنجليزية: Organization of the

Petroleum Exporting Countries) وتختصر: أوبك (بالإنجليزية: OPEC)، هي منظمة عالمية تضم اثنا

عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. ويختصر اسمها إلى منظمة الأوبك ويعمل أعضاء الأوبك

لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية. تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي و 70% من الاحتياطي العالمي للنفط. تأسست في بغداد عام 1960، من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا، ومقرها في فيينا.

يوجد للمنظمة الآن اثني عشرة دولة عضوا. تجدر الملاحظة أنه بالرغم من أن اللغة الرسمية لأغلبية الدول 7 من دول الأوبك الأعضاء هي العربية، إلا أن اللغة الرسمية للأوبك هي الإنجليزية. يوجد فقط بلد عضو واحد (نيجيريا) له اللغة الإنجليزية كلغة رسمية. بدأت الأوبك بخمس بلدان مؤسّسة وهي الكويت والسعودية والعراق وإيران وفنزويلا، لكن منذ ذلك الحين قد تم إضافة 9 دول أخرى، و فيما يلي هذا التصنيف.

* أسباب نشأة منظمة " اوبك " :

اكتسبت المنظمة العربية أهمية كبيرة خصوصا بعد اكتشاف النفط ، مما دفع الدول التي تنتج النفط مثل العراق والمملكة العربية السعودية والكويت وإيران أن توحد جهودها للحفاظ على مصالحها التي تؤثر من خلالها على الدول المستهلكة للنفط وقد أتمت الدول المؤسسة للمنظمة تحكم شركات النفط العالمية في أسعار النفط على المستوى العالمي، فكان يجب تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط "اوبك" ضرورة لا مفر منها من اجل الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على حوالي 90% من النفط المنتج في العالم بفضل الامتيازات التي أعطتها لها الدول المنتجة والتي أهلتها للتنقيب عن النفط في المناطق الرئيسية واستخراجه وتسويقه ، ومدد صلاحيات الامتيازات التي بلغت بين ستين وسبعينا عاما، ولم يكن دور الدول المنتجة إلا على تحصيل الضرائب على الشركات، ولان أغنى مناطق العالم بالنفط هي المناطق العربية كانت مطمعا للاستعمار الغربي في كل حين .

* أهداف المنظمة:

تهدف إلى حماية أسعار البترول - التحكم في الأسواق - التنسيق بين أعضائها - تحديد حصص الإنتاج. كما تهدف المنظمة إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها، حتى تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية وهي بذلك تحاول حماية مصالح الدول المنتجة للنفط، التي تعتمد على دخل ثابت للتنمية والتطوير. كما تضمنت الدول المصدرة للنفط حمايتها من الدول المستهلكة التي تؤثر عليها من الناحية الاقتصادية وتهدف المنظمة لتحقيق مردود لرؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات النفطية ، كما تحدد العوامل التي تؤدي إلى تدهور الأسعار في السوق العالمية وتحاول معالجتها حتى لا تؤثر على السوق العالمي .

*/ تعتبر الجزائر عضوا فيها منذ 1963م لعبت دورا هاما في المنظمة :

* تعديل السوق الدولية

* ضمان استقرار الأسعار

* أثرت بصفة مباشرة على المنظمة بعد مؤتمر الجزائر لحركة عدم الانحياز 1974م للجزائر آذان صاغية لدى صناع القرار في المنظمة.

2/ علاقة الجزائر بالشراكة الأوروبية علاقة تعاون في المجال الاقتصادي خاصة منذ 2002م بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية.

تعريف الشراكة: يختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن ان تكون محلا للتعاون بين المؤسسات و باختلاف الأهداف التي تسعى اليها الشراكة.

وفي هذا الشأن فإنه في حالة إشراك طرف آخر أو أكثر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط انتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع.

يمكن القول إذا أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.

تميز دور الجزائر فيها بـ: - فتح الأسواق الجزائرية.

- تنويع صادراتها.

- إلغاء الضرائب و التعريفات الجمركية تدريجيا على الواردات الأوروبية.

- استقطاب الرأس المال الأجنبي للاستثمار

- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- العمل على إنشاء مناطق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي سنة 2007م.

- تزويد الجزائر لأوروبا بالغاز الطبيعي .

3/ تعريف منظمة التجارة الدولية: أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1995. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً

حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً.

جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نموًا استثنائيًا في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق.

* أهداف المنظمة:

- 1- إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام: فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائماً لهم.
- 2- نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسؤول بصورة أكبر: يتم بصورة نموذجية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء. ويتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما. وهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية. وبخفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.
- 3- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.
- 4- إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد.
- 5- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

- سعت الجزائر للانضمام منذ 1986م وهي في المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

* العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية.

* رفع مستوى الاكتفاء الذاتي لتفادي استيراد السلع بأسعار مرتفعة.

* التحول من النظام الموجه إلى اقتصاد السوق.

* فتح الأسواق للمنافسة.

* تشكيل محاكم متخصصة للبث في النزاعات التجارية.

الجزء الثاني:

الامتداد الجغرافي: الأبعاد المكانية لمنطقة ما من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

الاتحاد المغاربي: تجمع إقليمي ومشروع وحدة بين دول المغرب العربي ظهر رسمياً في 17 فيفري 1989م في مراكش حيث

وقع على معاهدته (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا) نص ميثاقه على الإخاء والاتحاد المغاربي، كما تضمن الأسس والمبادئ والقواعد لبناء المغرب العربي.

الاتحاد الإفريقي African Union: الاتحاد الإفريقي منظمة تضم 53 دولة إفريقية تأسست في دوربان بجنوب أفريقيا سنة 2000م وقد حلت مكان منظمة الوحدة الإفريقية. تشتمل المنظمة على جملة مؤسسات هي اللجنة والبرلمان الإفريقي و مجلس الأمن والسلم، تم إقرارها خلال قمة مابوتو بموزمبيق سنة 2003م. أول من شغل منصب رئيس الاتحاد الإفريقي هو تابو إيمبيكي والذي كان آنذاك رئيس منظمة الوحدة الإفريقية.

الكفاءة القاعدية الثانية:

أمام وضعيات إشكالية تخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر يكون المتعلم قادرا على:
- شرح الواقع الاقتصادي والاجتماعي وعناصر التحول ويقترح حلولاً لمشاكل التنمية.

الوحدة التعليمية الثانية: السكان والتنمية في الجزائر.

الوضعية التعليمية الأولى: الواقع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال.

الإشكالية: الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن مر بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات أثرت تأثيراً كبيراً على مسيرته التنموية.

التعليقات:

- 1- تعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر غداة الاستقلال.
- 2- أبرز مظاهر الاختلال الاقتصادي والاجتماعي.

1/ تعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر غداة الاستقلال:

* الواقع الاقتصادي:

أ- الزراعة:

* زراعة حديثة في السهول الخصبة تتمثل في الزراعة النقدية.

* زراعة تقليدية ذات مردود ضعيف تعتمد على الأمطار تساهم بنسبة ضعيفة في الدخل ذات طابع معاشي.

ب- الصناعة:

* قلة الهياكل الصناعية والموجود تعرض للتخريب "OAS"، وتتمثل خاصة في الصناعة الإستخراجية، إنتاجها موجه للتصدير كمواد خام بالإضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة الاستهلاكية الموجهة للسوق المحلية.

* سيطرة الشركات الأجنبية على الصناعة "اتفاقيات إيفيان".

* انعدام الإطارات المسيرة وفرار الأجانب.

* لا وجود لأسس صناعية بسيطة.

ج- التجارة:

* مرتبطة بفرنسا بنسبة 80% "التبعية الاقتصادية شبه كلية".

* الصادرات عبارة عن مواد أولية "الخروقات"، والواردات عبارة عن مواد غذائية ومواد التجهيز.

* رفض المؤسسات الدولية تمويل الاقتصاد الجزائري.

* ترك ديون على الجزائر نتيجة قهريب أموالها من

المعمرين والمقدرة ب 100 مليار فرنك.

* الواقع الاجتماعي:

* ارتفاع نسبة سكان المدن.

* ارتفاع نسبة الأمية 85%

* انتشار البيوت القصديرية والترايبة حول المدن.

* وضع صحي متدهور "نقص الإطارات الطبية والمؤسسات الصحية وانتشار الأوبئة والأمراض".

* تدني مستوى المعيشة.

* انتشار البطالة.

* انخفاض الدخل الفردي.

* عدد الشهداء 1.5 مليون شهيد، 500 ألف يتيم، المهاجرون من القرى نحو المدن 700 ألف، بالإضافة إلى الأرامل والمعطوبين.

3/ أبرز مظاهر الاختلال الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر:

* تبعية غذائية بنسبة كبيرة مع التركيز على المحاصيل التجارية.

* رغم وفرة المواد الأولية وتنوعها إلا أن هناك تركيز على الصناعة الإستخراجية وبالتالي انعدام القاعدة الصناعية.

* تبعية تجارية لفرنسا من حيث الصادرات والواردات.

* انتشار الفرنسة في كل أجهزة الدولة.

* تفاقم المشاكل الصحية وفي التعليم.

* حدوث شلل كلي للحركة الاقتصادية.

الاستنتاج: إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري غداة الاستقلال كان في وضعية كارثية.

*** تقويم مرحلي:**

– عرف المصطلحات التالية: الأمية، التبعية الاقتصادية.

– ما هي الإجراءات الإستعجالية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة الواقع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال.

الوضعية التعليمية الثانية: التحولات الاقتصادية الكبرى.

الإشكالية: عرفت الساحة الجزائرية منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملت الظروف والتحولات التي كانت على الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية، الإيديولوجية، السياسية، وحتى التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد مع التركيز على الصناعات الثقيلة واستبعاد الاستثمار الأجنبي.

التعليقات:

- 1- اكتشف مظاهر التحولات الاقتصادية بعد الاستقلال (الصناعة، الزراعة، التجارة).
- 2- حدد أسس التنمية.
- 3- اقترح حلولاً للمشاكل التنموية.

1/ إكتشف مظاهر التحول الاقتصادي بعد الاستقلال:

حصلت الجزائر على استقلالها بعد 132 سنة من الإستعمار الفرنسي، وترك وراءه العديد من الهياكل الإدارية والمؤسسات الصناعية والأراضي الفلاحية، التي كانت من أهم الموارد المستغلة، اعتماداً على السياسة التي كان ينتهجها الاستعمار، وترك وراءه كذلك عدة مشاكل، من حيث تسيير الهياكل الإدارية والمنشآت الصناعية التي كان يحتكرها طيلة مدة الاحتلال، مما أدى بالقادة الجدد للجزائر المستقلة، العمل على وضع سياسة كلية للسيطرة والتحكم في بناء الجزائر المستقلة.

وقد اعتمدت الجزائر في سياساتها التنموية، على وضع الأولويات وفق المبادئ الموضوعية إبان الثورة التحريرية، حيث نصت إحدى البيانات الصادرة في مؤتمر الصومام إبان الاحتلال على أن العمود الفقري للثورة، أن الإقتصاد إبان الاحتلال، كان مركب من ارسنقراطية عمالية، من الموظفين و من الشرائح الاجتماعية الأكثر عدداً والأكثر تعرضاً للاستغلال مثل عمال الموانئ، المناجم، الفلاحين المتروكون بلا رحمة تحت رحمة أسياد الكروم .

ثم جاء برنامج طرابلس الذي حدد السياسة التي يجب تطبيقها حيث اعتمد في تركيزه على أهم الأولويات التي نذكر منها:

- بناء اقتصاد وطني للجزائر المستقلة.
- اعتماد سياسة اجتماعية لحل مشاكل كل من: العمل، الأمية، السكن، الصحة.
- الكفاح ضد الإمبريالية.

ومن هنا تم العمل وفق نظام الثورة الشعبية، واعتماد النظام الاشتراكي الذي يجعل السلطة بين أفراد الشعب.

وسنحاول التطرق في هذا الفصل إلى السياسة التنموية المتبعة من الاستقلال حتى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وبوادر الدخول نحو اقتصاد السوق.

لقد كان برنامج طرابلس سنة 1962م أول النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة الجزائرية، ودون التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني ثم تلتها التشريعات الأخرى المنظمة للحياة الاقتصادية وفق المنهج الاشتراكي كميثاق الجزائر سنة 1964 م و الميثاق الوطني سنة 1976م.

أ- مظاهر التحول الصناعي بعد الاستقلال:

* انتهج سياسة التأميمات التي مست جل القطاعات الاقتصادية ابتداء من قطاع المناجم في 06 ماي 1966م وقطاع البنوك سنة 1967م والمحروقات 24 فيفري 1971م.

* اعتماد سياسة المخططات التنموية كقاعدة أولية للانطلاق في مجال التصنيع (المخطط الثلاثي الأول و المخطط الرباعي الأول والثاني).

* إدخال المزيد من المرونة بالسعي إلى تخصيص المؤسسات و الفصل بين مهام الإنتاج و التوزيع و تقليص أحجامها.

* اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي والجهوي و هذا ما جسده إقامة مقرات للشركات في مختلف أنحاء الوطن.

* إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي لعبته في التنمية الشاملة.

* بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي وإنشاء وزارة خاصة بها.

* تطور نسبة اليد العاملة في قطاع الصناعة بـ: 54%.

* الاهتمام بقطاع الطاقة والمناجم خاصة المحروقات والتي تساهم في أشغال الترقية الاجتماعية وسياسة تطوير الاقتصاد حيث تعزى هذه الوضعية المالية الداخلية والخارجية المريحة — كما هو معلوم — إلى السوق النفطية العالمية الجيدة. وبلغت عائدات الصادرات من المحروقات في 2007م ما قيمته 59 مليار دولار، مقابل 54 مليار دولار في 2006م، أي بزيادة قدرها 11.5%.

* تحويل سونا طراك إلى قطاع صناعي حيث سجل شركاء سونا طراك عائدات بقيمة 3.9 مليار دولار مقابل 5.29 مليار دولار في 2006م. ويعود هذا الانخفاض إلى الآليات الجديدة الخاصة بالضريبة على الأرباح الاستثنائية.

ب- مظاهر التحول الزراعي بعد الاستقلال :

* نزع الأراضي من المعمرين سنة 1966م ومنحها للفلاحين تحت شعار الأرض لمن يخدمها ثم إصدار ميثاق الثورة الزراعية 1971م.

* إنشاء تعاونيات زراعية (مشروع ألف قرية) فلاحية تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي والاهتمام بالفلاح والقضاء على ظاهرة الترواح الريفي.

* توسيع المساحات الزراعية وتشجيع التشجير ودعم الاستثمارات لفائدة الشباب

* خلق حوالي 334500 منصب شغل

* وضع سياسات واستراتيجيات جديدة لدعم الزراعة كخصخصة بعض النشاطات

الزراعة

ج-مظاهر التحول التجاري بعد الاستقلال :

* احتكار الدولة للتجارة الخارجية

* انتهاج الجزائر لأسلوب اقتصاد السوق منذ أواخر الثمانينات في عملية التسويق

* تحسين وضعية الميزان التجاري بعد سنة 1990م.

* تنوع الأسواق الخارجية (دول متقدمة ودول متخلفة) مثل التعامل مع الاتحاد الأوروبي تصديرا بـ: 59% واستيرادا بـ :

57,54%

* الاعتماد على الطاقة البترولية في الصادرات بنسبة 97,12%

* تنوع الواردات وارتفاعها خاصة في المواد المصنعة والغذائية .

لقد كان للازمة البترولية المعاكسة سنة 1986 تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاد الوطني , حيث أصبحت مظاهر الجمود والضعف في نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا الشيء الذي أدى بالجزائر الى الدخول في موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت التجسيد في نهاية 1987 بإصدار قانون رقم 19/87 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي حيث تم تقسيم حوالي 350 مزرعة حكومية كبيرة الى تعاونيات خاصة و مزارع فردية, تتمتع بحقوق الاستغلال الطويلة الأجل و هادا بغية النهوض بهذا القطاع الذي عانى الإهمال في المخططات التنموية السابقة , فنجد أن نصيب القطاع الفلاحي من الأموال المستثمرة كان ضعيفا جدا 20% في الفترة 1967- 1969 1% في الفترة 1970-1973 و 7.3% في الفترة 1974 – 1977.

كما تم إصدار القوانين جانفي 1988 المتعلقة باستقلالية العمومية , كنمط جديد لتنظيم القطاع الاقتصادي في الجزائر حيث منحت جميع المؤسسات العمومية تقريبا استقلال من الوجهتين القانونية و التشغيلية يمكن القول أن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجت في الجزائر منذ مطلع الثمانينات عرفت فاشل على المستوى الاقتصادي , فنجد مثلا سياسة إعادة الهيكلة المتعلقة بالمؤسسات العمومية لم ترقى الى مستوى الأهداف المنتظرة حيث بلغ العجز المالي ما بين الفترة 1984-1987 هذه المؤسسات 125 مليار دينار أو ما يعادل 18,5 مليار دولار كما أن الظروف الخارجية لم تكن في صالح الجزائر , إذن فانخفاض أسعار النفط سنة 1986 و قيمة الدولار التي كانت عملة العامل في مجال الخروقات أدت الى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر من 13 مليار

سنة 1985 الى 7 مليار دولار سنة 1986 .

و بفعل الاختلالات الكبيرة التي بدا يعرفها الاقتصاد الوطني , كان يجب إيجاد البديل للسياسة المنتهجة منذ الاستقلال, و ذلك بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية قصد تحول من الاقتصاد موجه الى اقتصاد السوق.

الاقتصاد:

بالجزائر قاعدة اقتصادية متطورة، تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد. وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي. وتسيطر الدولة على قطاعات مهمة من الصناعة الوطنية، وبخاصة الخروقات والصناعات الحديدية والميكانيكية، والنسيج، ومواد البناء، في حين يشارك القطاع الخاص بنصيب كبير في قطاع الصناعات التحويلية، وبخاصة الصناعات الغذائية والملابس والأحذية.

قطاع الخدمات: يغطي 34% من الناتج الوطني الإجمالي، ويشغل به 35% من جملة العاملين الجزائريين، يُوزَّعون على عدة قطاعات أهمها: الإدارة والتعليم والصحة، والتأمينات والمصارف، والمؤسسات الحكومية، والخدمات الشخصية.

قطاع التعدين: يزخر باطن الأرض الجزائرية بثروات معدنية مهمة ومتنوعة أهمها: الغاز الطبيعي والنفط، والحديد والرصاص، والزنك والنحاس والزرنيق. ويسهم هذا القطاع بـ 22,9% من الناتج الوطني الإجمالي، ويشغل به 1% من إجمالي العاملين.

قطاع الصناعة والإنشاءات. ويؤدي هذا القطاع دوراً ريادياً في هيكل الاقتصاد الجزائري، فهو يسهم بـ 20% من قيمة الناتج الوطني الإجمالي. وتتركز أهم المناطق الصناعية في منطقة الساحل والتل بالقرب من الموانئ، في عنابة وسكيكدة والجزائر وأرزو وهران وقسنطينة، وأهم هذه الصناعات: الإسمنت ومواد البناء والحديد والصلب (الفولاذ) ومشتقات النفط، والغاز المميع، والصناعات الإلكترونية، والكهربائية والنسيج.

قطاع الزراعة: رغم الجهود العديدة التي بذلتها الدولة للنهوض بالزراعة الجزائرية فإن الإنتاج الزراعي لا يلبي الحاجات المتزايدة للسكان، مما أدى إلى قيام الدولة باستيراد المواد الغذائية بشكل كبير. ويشغل في هذا القطاع 15,9% من العاملين، إلا أنه يسهم بـ 9,5% فقط من قيمة الناتج الوطني الإجمالي، ويسيطر القطاع الزراعي الخاص على ثلثي الأراضي المستغلة في الزراعة عن طريق المزارع الصغيرة التي لا يزيد متوسط مساحتها على عشرة هكتارات.

وأهم المنتجات الزراعية الجزائرية الحبوب والتمور، والزيتون والبطاطس، ومنتجات الألبان والمواخ.

التجارة: يشكل الغاز الطبيعي والنفط ومشتقاته 95,7% من قيمة صادرات الجزائر للخارج، وهي بذلك دولة نفطية وعضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك). وتتم المبادلات التجارية الجزائرية أساساً مع الدول الأوروبية، وفي مقدمتها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا ثم الولايات المتحدة الأمريكية. وإلى جانب الخروقات تصدر الجزائر الحديد والزرنيق والفوسفات والتمور، وأما معظم وارداتها فتتمثل في المواد الغذائية ومواد التجهيز.

النقل والاتصالات: تزيد أطوال الطرق البرية في الجزائر على 102,424 كم، المعبد منها نحو 70,670 كم، ونحو 4,772 كم من خطوط السكك الحديدية، تربط بين الشمال والصحراء، والشرق والغرب. كما توجد بها سبعة مطارات دولية، أهمها مطار هواري بومدين في الجزائر العاصمة، ومطار محمد بوضياف بقسنطينة، ومطار السانية بوهران، ومطار الملاحه بعنابة، إلى جانب 21 مطاراً داخلياً.

كما توجد بالجزائر قناة تلفزة وطنية، تابعة للدولة وإذاعة ناطقة بالعربية وأخرى بالفرنسية، وثالثة بالأمازيغية، إلى جانب عدد من المحطات المحلية، وتصدر بالجزائر عدة صحف منها المستقل ومنها التابع للدولة.

2/ حدد أسس التنمية الاقتصادية :

* اختيار النظام الاقتصادي المناسب (اقتصاد السوق بدل الاقتصاد الموجه).

* الاعتماد على المخطط التنموي

* تشجيع البحث العلمي.

* الاستغلال العقلاني للإمكانيات الطبيعية

* عدم الاعتماد على منتج واحد فيصعب الاقتصاد اقتصاد ريعي (الجزائر دولة بترولية) .

* التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني .

و—ن الأسس كذلك نجد:

*** نظام التسيير الذاتي:**

حسب الاحصائيات المسجلة بعد الاستقلال ، فإن الاستعمار قد خلف وراءه بطالة قدرت بـ 990.000 فرد في المناطق الحضرية، وبلغت في الأرياف حوالي 1.000.000 عاطل، إثر تخلي المعمرين على الأراضي والممتلكات بدون مسؤول، وحوالي 1.000.000 بطالة مقنعة. وكانت تقدر نسبة الأمية في الشعب بـ 8 % من أفراد الشعب الجزائري، ومساحة من الأراضي الصالحة للزراعة والمستعملة من قبل المعمرين تقدر بـ 900.000 هكتار.

كما وقد خلف الاستعمار وراءه كذلك وحدات صناعية تحويلية، وسياسة احتكارية والمتمثلة في التحكم الكلي في الآلة الاقتصادية للجزائر آنذاك ، هذه الظروف جعلت القادة الجزائريين ومن أولهم الرئيس الجزائري ، وتحت رعاية الح ***** الواحد الحاكم للجزائر ، والمخطط لثورتها والواضع لمبادئ السياسة المستقبلية والأمر يتعلق هنا بـ " جبهة التحرير الوطني " ، الذي يركز في أولوياته على إعادة بناء كاملة وفي جميع المستويات، بالاعتماد على الموارد الذاتية البشرية والطبيعية التي تتركز بها الجزائر، خصوصا قطاع المحروقات وماتحتويه الجزائر من احتياطي ، والقطاع الفلاحي الموروث من الاستعمار والأراضي الصالحة للزراعة التي لم يتم استغلالها، وذلك باعتداده سياسة تنموية تركز على استغلال هذه الموارد والتحكم فيها للنهوض بالجزائر،

هذا ما مهد الطريق لانتهاج نظام التسيير الذاتي، الذي يعتمد على التسيير الجماعي لأفراد الشعب الجزائري.

1- مرتكزات مرحلة التسيير الذاتي:

اعتمدت هذه المرحلة في بدايتها على برامج أولية لوضع سياسة كلية للنهوض بالجزائر وإعادة بناءها من جديد حيث نذكر:

أ) برنامج طرابلس 1962:

تضمن برنامج طرابلس ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي، عن طريق تأمين الثروات الطبيعية، وتجارة الجملة الموكلة للأجانب، تأمين البنوك والمؤسسات المالية، استبعاد طريقة التنمية القائمة على اقتصاد السوق، وأكد على ضرورة تبني التخطيط الذي يمثل البديل الوحيد، وتنمية الزراعة كأساس للتنمية.

وفي الجانب الصناعي ركز على توفير لوازم الزراعة للتصنيع ويمكن القول أن هذا البرنامج يحمل أفكار سياسة أكثر منها اقتصادية

ب) ميثاق الجزائر:

تم صدوره إنطلاقا من المؤتمر الأول لجهة التحرير الوطني في 1964، حيث تضمن استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بتبني الطريق الاشتراكي حيث أهم ما جاء فيه:

- ضرورة تأمين البنوك وتجارة الجملة.

- تدعيم نظام التسيير الذاتي وتعميمه في المجتمع.

- التأكيد على ضرورة التصنيع والتي حددت بشأنه الأهداف التالية:

* خلق مناصب العمل.

* تلبية الطلب الاستهلاكي.

* ضمان تصنيع الإنتاج الزراعي.

* التركيز على الصناعة الخفيفة.

* وضع الصناعة التقليدية في المرحلة الثانية.

ولقد تم اعتماد نظام التسيير الذاتي طبقا لإحدى المراسيم، والذي جاء في أحد نصوصها بتوكيل تسيير الأملاك التي

تركها المعمرون، من مزارع... خاصة عن طريق تسيير جموعي بحيث تشكل هياكل التسيير الذاتي مما يلي:

- الجمعية العامة للعمال. - مجلس العمال. - لجنة التسيير. - المدير.

كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية أوكلت إليها بعض القطاعات الموجودة أصلا مثل: شركة الكهرباء، الغاز، ديوان

الحبوب....، ولقد تم لهذا الغرض إنشاء هياكل جديدة لمراقبة النشاطات والقطاعات الاقتصادية مثل: ديوان التجارة، وكما تم

كذلك إنشاء الشركة الوطنية للنقل والتسويق للمحروقات "sonatrach" في 1963م.

كما عرفت هذه المرحلة سياسة التأمين لتحقيق الاستقرار السياسي، وكانت تتمثل في:

○ تأمين الأراضي الزراعية 1963م.

○ تأمين المناجم 1966م.

● إنشاء البنك المركزي الجزائري 1963/12/13م.

● إصدار العملة الوطنية (الدينار) 1964/04/ 10م.

حيث أطلق مفهوم الديوان على المؤسسات ذات الطابع الزراعي، التجاري، الخدمائي، وأطلق مفهوم الشركة على المؤسسة ذات النشاط الصناعي، بينما نشط القطاع الخاص من هذه المرحلة في حقل التجارة (احتكار تجارة الجملة)، وعمليات التصدير والاستيراد.

لقد تم المصادقة على ميثاق الجزائر من قبل الشعب الجزائري في 1976، وقد أوضحت إحدى نصوصه على النهج الذي يتم اتباعه لبناء الاقتصاد الوطني الاشتراكي وأن تنمية البلاد الاقتصادية، متوقفة على التخطيط، هذا الأخير مدعو للقضاء على التخلف، وكريزة تنظيمية لسير عملية التنمية، وهو الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية وهو الوسيلة الفعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكاليفها.

2- عناصر إستراتيجية مرحلة التسيير الذاتي:

نظرا للموارد الطبيعية التي تزخر بها الأرض الجزائرية، خصوصا ما يتعلق الأمر بالمواد البتروكيمياوية والغاز، فإن هذا المورد لعبت دورا مهما من حيث الإيرادات المحصلة، حيث عرفت هذه المرحلة تحكم في آليات استخراجها والتركيز على تحويلها وتصديرها إلى الدول الطالبة لها، وهذا ما جعل الدولة تضع استراتيجية تعمل على التحكم في هذه الموارد واستغلالها ومسايرة التطورات، وذلك عن طريق تكوين الجيل الجديد، وإعطاء الأولوية لتكوين الاطارات القادرة على النهوض بهذا المورد الأساسية، وعليه اهتمت الدولة الجزائرية آنذاك في استراتيجياتها القادمة على ثلاث عناصر أساسية لتحقيق التنمية هي:

أ) الهياكل القاعدية للصناعة التصنيعية:

وذلك ببناء مؤسسات صناعية تقوم بالتركيز خصوصاً على إشباع الأدوات الأساسية والأولية للتصنيع، وكذا مستلزمات الفلاحة من أدوات وماكنات (الجرارات والآلات الفلاحية)، ومحاولة الإقضاء بتجربة الدول المتقدمة التي عرفت الثورة الصناعية في أوروبا وما حققتها من نتائج بالاعتماد على الصناعة، والتحكم في مختلف جوانبها التقنية والشكلية، ونجد هنا أن من بين أول الهياكل الصناعية في الجزائر المستقلة، نجد مركب الحجار للحديد والصلب...

ب) الاعتماد المؤقت على قطاع المحروقات:

وذلك باستغلاله كمورد مالي وهام، يسمح من خلاله الحصول على الوسائل الخاصة بالتصنيع ليس كمورد وحيد لإيرادات الدولة، وإنما محاولة تطوير الصناعات التصنيعية وتمويلها، كما عمل قطاع المحروقات على تمويل مختلف المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، رغم النقص الحاصل في المؤهلات في المرحلة الأولى من استغلال هذا المورد، والتي تم الاعتماد فيها دائما على الأجانب، كونهم المتحكمون الوحيدون في الجانب التقني للمنظومة الصناعية آنذاك.

ج) الرفع من القدرة الاقتصادية:

وذلك ببناء الهياكل الصناعية اللازمة والتحكم في تسيير المؤسسة الاقتصادية، بالاعتماد على بعض الأفراد الذين تلقوا تكوين من قبل الاستعمار، وبناء جامعات ومعاهد لتكوين الأجيال الجديدة، والتي ستقود عجلة التنمية الاقتصادية، وتكون قادرة على

مواكبة التطورات التقنية .

3- تطور النظام المصرفي خلال مرحلة التسيير الذاتي وأهميته:

يعتبر أول ظهور للنظام المصرفي في الجزائر إلى فترة الاستعمار الفرنسي، وذلك بإنشاء مؤسسة مصرفية تابعة لبنك فرنسا في سنة 1843م، أما بعد الاستقلال فإن الجزائر قد ورثت نظاما مصرفيا واسعا، حيث باشرت الدولة آنذاك في إحداث تغييرات عليه تمثلت في:

- تغيير المقرات الاجتماعية لهذه للمصارف.

- القيام بتغييرات إدارية ومالية وسياسية .

- تم إنشاء أولى البنوك التجارية في الجزائر والمتمثلة في:

§ إنشاء البنك المركزي الجزائري، أو ما يعرف الآن ببنك الجزائر بتاريخ 13/12/1962م .

§ إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية المعروف حاليا ببنك الجزائر للتنمية بتاريخ 07/05/1963 م .

وذلك للنهوض بالتنمية الاقتصادية والمساهمة في تمويل الاستثمارات ومسيرة السياسة التي تخطط لها الدولة آنذاك، أما عن أهم الخطوات التي عرفتها مرحلة التسيير الذاتي واتجاه النظام المصرفي فكان بتأميمه سنة 1966م، وذلك للإستمرار في التخلص من التبعية للنظام الموروث من فرنسا، وقد تم تقسيم هذه الأجهزة المصرفية إلى دائرتين أساسيتين هي:

§ دائرة البنوك المالية والبنوك التجارية، ومن بينهما البنك المركزي(بنك الدولة).

§ دائرة البنوك الاستثمارية والادخارية، مثل البنك الجزائري للتنمية، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الذي تم تأسيس هذا الأخير في 10/08/1964م.

حيث لعبت هذه الهيئات المالية دورا مهما، وكإحدى أهم الركائز التي تم إعتمادها من قبل الدولة في السياسة التنموية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث كانت هذه الهيئات هي الوسيلة الضامنة للموارد المالية للدولة، والتي ساهمت كثيرا في تمويل مختلف المشاريع والاستثمارات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتحسين الظروف الاجتماعية للمواطن، من خلال إنشاء هيئات تعمل على تمويل مختلف المجالات التي يعتمد عليها النظام في هذه المرحلة من مشاريع زراعية وصناعات خفيفة وتقديم القروض للخواص، والمساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية الاجتماعية، لمواكبة الاحتياجات والتروح الريفي الذي عرفته المناطق الحضرية بعد الاستقلال، وذلك بالاعتماد على بنوك تعمل على توفير السكنات من خلال الادخار العائلي وهذا بإنشاء "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" في 10/08/1964، وكذا البنك الوطني الجزائري في 13/06/1966، والذي ساهم في تمويل سياسة النظام الاشتراكي وكذلك تمويل القطاع الخاص.

هذا على المستوى الداخلي، بينما نجد على المستوى الخارجي والذي يعد من أهم إهتمامات للدولة في إطار سياستها الاقتصادية آنذاك خاصة فيما يتعلق بالتصدير والإستيراد، فقد خصصت له الجزائر جهازا مصرفيا سمي بالبنك الجزائري الخارجي، والذي

أنشاء

في 01/10/1967 م، وذلك للتخلص من التبعية لفرنسا والتحكم الجيد في تمويل مختلف المشاريع المستقبلية للبلاد بالاعتماد

على مختلف المؤسسات المالية.

هذا وقد كانت المصادر المالية الرئيسية للدولة تعتمد على عنصرين هما:

* **التمويل الخارجي:** الذي تم الاعتماد عليه بكثرة للنهوض بالتنمية.

* **التمويل الداخلي:** حيث عانت الكثير من ضعف في التحكم في مصادرها في هذه المرحلة.

تعتبر المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1967 ، أول خطوة للدولة الجزائرية للتحكم في أمور الدولة في مختلف القطاعات ، وكذا البحث عن النظام السياسي الذي سوف تعتمده ، نظرا لحداثة عهد الجزائر إثر الاحتلال الفرنسي الذي دام 132 سنة، مما استوجب على الإطارات القائمة على تطبيق السياسة وتوجيه البلاد من اعتماد نظام التسيير الذاتي لكل الممتلكات التي تركها الاستعمار والتي كانت تتركز خصوصا على القطاع الفلاحي، مع بقاء التركيز على قطاع الحروقات لدى الاقتصاد الجزائري طيلة هذه المدة.

وقد اعتمدت في تطبيق هذا النظام على طريقة التسيير الجماعي من خلال جمعيات العمال ، وكذلك إنشاء دواوين و شركات وطنية جديدة ، للتحكم في المؤسسات الصناعية ، كما عرفت هذه المرحلة عدة تأميمات لمختلف القطاعات الصناعية وذلك وفق سياسة التحكم في تسيير القطاع الاقتصادي والتخلص من التبعية الأجنبية.

كما لا ننسى الدور الذي لعبه قطاع الحروقات في تمويل المشاريع رغم الاحتكار الذي امتازت به هذه المرحلة من الأجانب الذين كانوا يتحكمون في تقنيات استخراج وتحويل ونقل الحروقات. وتعتبر هذه المرحلة كخطوة أولى إلى انتهاء النظام الاشتراكي تحت رعاية الواحد لخدمة المصلحة العامة للوطن.

* نظام التسيير الاشتراكي:

اتضح جليا التوجه الاجتماعي للدولة الجزائرية ، وذلك من خلال تطبيق النظام الاشتراكي كمنهج لتسيير شؤون الاقتصاد للدولة الجزائرية ، و تجلّى ذلك بتبني مختلف الحكومات المتعاقبة بداية من أول حكومة جزائرية مؤقتة ، وتم تأكيد على ذلك بعد عملية التصحيح الثوري الذي تم بتاريخ 19 جوان 1965، حيث تم الاهتمام بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية كونها ركيزة لتحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

مما جعل الدولة تضع هذه المؤسسات الاقتصادية من الأولويات التي يجب العمل على بنائها ، وذلك وفق الاستراتيجية المتبعة من قبل الدولة آنذاك . وقد تم وضع النظم القانونية لتسيير الاقتصاد الوطني، وفقا لتوجيهات وسياسة الدولة بالاتجاه إلى تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات حسب النص القانوني الذي جاء به الأمر رقم 74/71 المؤرخ في نوفمبر 1971 حيث يؤكد هذا النص صراحة على تحكم الدولة في الجوانب الاقتصادية وكانت عن طريق المؤسسات العمومية الوطنية، ومؤسسات عمومية ذات الطابع المحلي والجهوي.

ثم تجلّى هذا المنهج أكثر من خلال ما نص عليه الميثاق الوطني الصادر في 1976 م في عباراته بقوله.

"إن الاتجاه نحو الاختيار الاشتراكي ظهر من أفكار وتصرفات مناضلي جبهة التحرير الوطني ومجاهدي التحرير الوطني، طوال

المدة المستغرقة في كفاح الشعب التحريري وتجلى ذلك قبيل الاستقلال، وهذا النظام الاجتماعي، الاقتصادي والأخلاقي الذي أخذ بانه يرتفع شيئا فشيئا فيما بعد الحرب لا يمكن بحكم المنطق، إلا أن يتخذ وجهة معاكسة لكل ما يمثل النظام الاقتصادي والامبريالي، وجميع القوى الرأسمالية الأجنبية".

وقد تمثل الدور القيادي للدولة في التنمية بالافتتاح بالأسلوب الإنتاجي الاشتراكي لتحقيق الأهداف التالية:

– دعم الاستقلال الوطني.

– إقامة مجتمع متحرر من الاستغلال الإنساني.

– ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

1- سياسة التخطيط في ظل النظام الاشتراكي الجزائري:

بعد تبني النظام الاشتراكي كمنهج لتسيير الدولة تم الاعتماد على التخطيط كركيزة تنظيمية لسير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفق ما جاء في نص الميثاق الوطني لعام 1967 بالقول أن "التخطيط هو الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد والسير به في طريق الديمقراطية، وهو وسيلة فعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية وتكليفها"

وقد اعتمدت الجزائر على نظام المخططات في سياسة الدولة وذلك لتنمية الاقتصاد الوطني والنهوض به وتحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع، باتباعها هذا النظام وقد شهدت الجزائر منذ بدء التنمية المخططة في 1967، خمسة مخططات، سوف نتطرق لأهم ما جاءت به هذه المخططات والنتائج المحققة من خلالها.

حيث وبني نظام التخطيط في الجزائر في عام 1967م، تم البدء في التطبيق الميداني لسياسة تخطيط التنمية في الجزائر، والتي عمدت في ذلك لتطوير الجانب الاقتصادي للجزائر بالاعتماد على المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك وفق استراتيجيات تنموية كانت تهدف إلى معضمها إلى:

* تحقيق تنمية شاملة ومستقلة.

* تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

* تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات.

* الاعتماد على الصناعة والصناعة المصنعة بالدرجة الأولى وذلك لخدمة القطاع الزراعي وتطويره.

وشملت هذه الإستراتيجية التنموية الممتدة من 1967 إلى 1979 عدة مخططات وطنية للتنمية هي:

– المخطط الثلاثي للتنمية من سنة 1967م إلى سنة 1969م.

– المخطط الرباعي الأول من سنة 1970 إلى 1973.

– المخطط الرباعي الثاني من سنة 1974 إلى سنة 1977 م .

– بالإضافة إلى سنتين من 1978م و1979م، التي خصصتا لإتمام المشاريع العاطلة من المخططات السابقة.

* أهداف الإستراتيجية التنموية 1967م إلى 1976م:

لقد عملت الدولة على تحقيق جملة من الأهداف وفق الاستراتيجية التي وضعتها في تلك المرحلة وتمثل أهمها في:

- * تحقيق الاستقلال الاقتصادي بتدعيم الصناعة الوطنية.
- * ترقية العلاقات البينية لفروع الاقتصاد الوطني خاصة بين قطاع الزراعة والصناعة.
- * تنويع العلاقات في جانب التجارة العالمية، وذلك للتقليص من التعامل الفرنسي الذي كان يشمل أكبر نسبة للمتعاملين الأجانب.

* ترقية المصادر المحلية للتمويل وعدم الاعتماد فقط على قطاع الحروقات.

* تحسين مستوى حياة الشعب الجزائري.

* تحقيق التشغيل الكامل مع مطلع سنة 1980.

* العمل على تقليل الفوارق الاجتماعية وعدالة التوزيع، من خلال تقليل الفوارق في الدخل.

* مجانية العلاج والتعليم.

ولتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية تم الإعتماد على وسيلة التخطيط المركزي في الإدارات لتوجيه الاقتصاد وهذا إنطلاقا من الأفكار والذهنيات التالية:

- التخطيط المركزي بالمفهوم الاقتصادي هو بديل اقتصاد السوق، حيث يتم وفق التخطيط المركزي، بحصر جميع الموارد المتاحة المادية والبشرية وتوجيهها توجيه عقلاني لتحقيق أفضل الاستخدامات.
- التدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية في مجال الانتاج والتوزيع.
- الإعتماد الشبه الكلي على قطاع الصناعة.
- الاعتماد على مختلف صور المشاركة الشعبية (مشاركة العمال في تسيير المؤسسات).

وبالتالي فإن الاستراتيجية التنموية الممتدة من 1967 إلى 1979 إعتمدت على تطبيق نظام التسيير الاشتراكي، بالاعتماد على المخططات التنموية واعتماد التخطيط المركزي الذي يعطي للدولة سلطة واسعة وكلية على إدارة وتسيير السياسة التنموية.

2- سياسة التنمية الاقتصادية من 1967 إلى 1977:

تعتبر هذه المرحلة نقطة البداية للإنطلاق الفعلي في نظام التخطيط بالجزائر، وتحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام يعتمد على سياسة لتخطيط التنمية، وفيما يلي تلك المخططات التنموية:

أ (المخطط الثلاثي للتنمية: 1967 - 1969:

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ النظام الاقتصادي الجزائري، حيث يعتبر هذا المخطط محاولة اختبارية، وكاذ أن يذهب في طي النسيان بدعوى أن المخطط بدأ فعليا سنة 1970م.

ولكن لا يمكن تناسي أهمية هذا المخطط، خصوصا بالنسبة للمخطط الرباعي الأول الذي أعطاه من تجربة التخطيط هذه دروس وإرشادات ووضع الإطارات الجزائرية القليلة أمام مسؤوليات تاريخية كبيرة. ولقد تميز التخطيط في هذه المرحلة بخاصيتين:

* التوجه نحو المخططات المتوسطة الأجل.

* تميز بالارتفاع المتزايد في حجم الاستثمارات الفعلية في مختلف القطاعات كمحاولة للنهوض بها ، وذلك راجع إلى اتساع فترة تطبيق المخطط وزيادة الإمكانات المادية للمجتمع ، وكان الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي للتماشي مع مختلف القطاعات مثل الفلاحة والخدمات .

ولقد اتضح لنا ذلك جليا من خلال الإجراءات التالية:

*الاهتمام بالتصنيع:

يعتبر الإنتاج الاقتصادي محرك فعال للتنمية وله تأثير من جانب التمويل في مجالات العمل الإنمائية الأخرى بوسائل إعادة الإنتاج، و لكون القطاع الصناعي يخلق سوق هامة يتم من خلاله استقبال منتجات نشاطات العمل الأخرى، خاصة منها المنتجات الزراعية فإن التصنيع كان من سمات المخطط الثلاثي.

وقد كان تحديد 9.06 مليار دج كهدف استثماري في المخطط الثلاثي وذلك يعود إلى أنها قدرت أن الإمكانات البشرية والمادية لا تسمح بأكثر من هذا المبلغ باستثمارات أولية للمخطط الثلاثي.

وكان توزيع الاستثمارات الفعلية على ثلاث مجموعات متجانسة هي:

- الاستثمارات الإنتاجية مباشرة والتي قد خصص لها 6.79 مليار دج (الزراعة 1.88 مليار دج، الصناعة 4.91 مليار دج).
- الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة وقد خصص لها مبلغ 2.01 مليار دج موزعة على البنية التحتية الاقتصادية 0.28 مليار دج البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.

- الاستثمارات شبه الإنتاجية وقد خصص له مبلغ 0.36 مليار دج بـ 36.000.00 دج .

من خلال ما تطرقنا إليه فيما يخص استثمارات المخطط الثلاثي للتنمية والذي امتد من سنة 1967 إلى 1969، أنه يوضح لنا الاتجاه الأول للدولة من خلال وضع أولويات الاستثمار للقطاعات الأساسية وخصوصا للاستثمارات المنتجة و الاستثمارات الغير منتجة وتلبيهم الاستثمارات شبه منتجة حيث أسفرت أعمال الاستثمار عن معدلات فعلية مع نهاية تطبيق المخطط كالتالي:

* معدل الانجاز الفعلي للاستثمارات المنتجة 97%.

* معدل الانجاز الفعلي للاستثمارات شبه المنتجة هو 78%.

* معدل الانجاز الفعلي للاستثمارات غير المنتجة هو 127%.

ويعود السبب في سرعة انجاز الاستثمارات غير المنتجة مباشرة إلى عامل اجتماعي يتمثل في التعطش الكبير من تجسيدها في المناطق المحرومة من هذا النوع من الاستثمارات، مما جعل الافراد يساهمون عن طريق العمل التطوعي ،أما العامل الثاني فإنه في: لكون هذا النوع من الاستثمارات لا يتطلب دراسات شديدة ومعقدة مما يسهل تنفيذه.

وبالتالي فإن هذا المخطط يعتبر البداية للإعداد لتطبيق السياسة التخطيطية للمراحل القادمة وذلك من خلال أولويات توزيع

الاستثمارات للنهوض بالاقتصاد الوطني.

(ب) المخطط الرباعي الأول للتنمية: 1970-1973:

مع بداية سنة 1970 ونهاية المرحلة التجريبية لنظام التخطيط بالمخطط الثلاثي للتنمية، أين تم فيه تحديد أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع الأسس لسياسة الدولة اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدعم الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، تم الدخول في المرحلة الثانية من المخططات متوسطة الأجل، ووقف أولويات محددة، عملت الدولة على تنميتها ودعمها للوصول إلى تحقيق الاستقلال الحقيقي من مختلف جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالاعتماد على وسيلة التخطيط وتوزيع الاستثمارات على القطاعات الثلاثة المتمثلة في:

- القطاع المنتج مباشرة.

- القطاع غير المنتج مباشرة.

- القطاع شبه منتج.

- قطاع خدمات الإنتاج.

1/ التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية الاقتصادية:

إن وضع المنظومة القانونية لتسيير الاقتصاد الوطني وفقا لتوجيهات الدولة بتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات حددها النص القانوني الذي جاء به الأمر رقم: 74/71 المؤرخ في نوفمبر 1971م.

حيث يؤكد هذا النص تحكم الدولة في جوانب الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال تمثيل الدولة للمؤسسات العمومية ذات الصبغة الوطنية، وكذا مختلف المؤسسات العمومية ذات الطابع المحلي والجهوي، ومختلف الدواوين الوطنية.

وقد اتبعت الدولة نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات العمومية لتحسين الظروف الاجتماعية للشعب بخلق مناصب الشغل والقضاء على البطالة، وتحقيق التعاون بين الأفراد وترقية العلاقات الانتاجية.

وقد اتسمت هذه المؤسسات العمومية بتبعية في تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة وذلك من خلال صلاحية السلطة الوصية، في مراقبة مدى تطابق نشاط المؤسسات مع السياسة العامة للدولة، وكذا مراقبة مدى تطبيق النصوص القانونية والتعليمات، التي تصل إلى مختلف الادارات الوصية للمؤسسات العمومية الاقتصادية، في إطار مركزية اتخاذ القرار الذي اعتمدته في هذه المرحلة. وقد اقتدت الجزائر بنظام التسيير الاشتراكي بالدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفياتي، ونظرا للنتائج الحفقة من هذا النظام الذي يعطي للشعب الفرصة بالمساهمة في تسيير المؤسسات والاستثمارات لدفع عجلة التنمية عن طريق المشاركة.

وبالتالي فقد وضعت الدولة آنذاك، هياكل إدارية لتسيير عملية النهوض بالجانب الاقتصادي للمؤسسة، من خلال العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية لأي مشروع، وهو تحقيق التوازن المالي، والربح المادي، وتوفير الظروف الاجتماعية التي تعمل على تحقيق متطلبات العمال الضرورية، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

2/ الثورة الزراعية:

نظرا لأهمية القطاع الفلاحي، ودوره في المساهمة في التنمية الوطنية وبالخصوص اشباع الحاجات الأساسية من مواد غذائية استهلاكية، كان للقطاع الزراعي أهمية بالغة، جعلت من الدولة والقائمين عليها في عهدة الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1971، تم اعتماد سياسة جديدة تجاه هذا القطاع بما يعرف بالثورة الزراعية، كأحد المبادئ والمرتكزات المعتمدة للنهوض

بـالاقتصاد الوطني.

حيث اعتمدت في الثورة الزراعية على مبادئ تتمثل في:

* منح الأرض لمن يخدمها بجد، وذلك بتدعيم من الدولة.

* تدعيم الفلاحين بوسائل الانتاج اللازمة وبالأموال اللازمة.

* توفير ظروف التخزين للسلع، والقيام بعمليات التوزيع والتسويق.

* تكوين الفلاحين للتماشي مع التطورات الجديدة في قطاع الفلاحة.

إلا أنه يتم اسقاط حق الملكية للأفراد الذين لا يستغلون الأراضي الفلاحية التي قدمت لهم من الدولة، ما عدا رؤوس الماشية التي

لا يتم اسقاط الملكية للأفراد المستخدمين منها في إطار الثورة الزراعية.

وقد عملت الثورة الزراعية على تحقيق أهداف مست معظمها الجانب الاجتماعي للشعب حيث عملت على:

– ترقية الريف ومحاولة خلق التوازن وتحسين البنية التحتية الاجتماعية.

– إدماج الفلاحين في مساهمتهم بأعمال في خدمة تنمية الاقتصاد الوطني.

– تحسين الظروف المعيشية للأفراد بتوفير الحاجات الأساسية.

– محو الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

– بناء قرى اشتراكية لتحفيز الفلاحين ولتوطيد العلاقة بينهم في إطار النظام الاشتراكي، وكذلك هيئة ظروف المعيشة الجيدة

بتوفير المياه والكهرباء والغاز، والطرق، والمدارس والمرافق العامة الأساسية.

وتم تطبيق نظام الثورة الزراعية بالاعتماد على تمويل الدولة للفلاحين والاعتماد على هيئات موزعة على مختلف أرجاء الوطن

وتمثلة في:

* اللجنة الوطنية للثورة الزراعية: برئاسة وزير الفلاحة.

* اللجنة الولائية للثورة الزراعية: تحت وصاية لجنة المجلس الشعبي الولائي.

* اللجنة البلدية للثورة الزراعية: تحت وصاية المجلس الشعبي البلدي، وقدامى المجاهدين.

* التعاونيات الزراعية: والتي كانت تسهر على التنظيم وتوفير المواد الأولية، والارشادات اللازمة لتطوير الانتاج الفلاحي،

فكانت تمثل مخزن يتجه إليه الفلاح للحصول على مختلف اللوازم الفلاحية من أدوات وأسمدة وبذور وغيرها من المواد الأولية.

* صندوق الثورة الزراعية: الذي أنشئ خصيصا للقيام بعملية تأميم الأراضي من الأفراد الذين لا يستغلونها وتحويلها إلى الملكية

العامة للدولة.

بينما تقوم مختلف الهيئات السالفة الذكر (اللجان) الوطنية والولائية والبلدية بتطبيق توصيات الهيئة الوصية والقيام بعملية التأميم

وتوزيعها للأفراد المؤهلين لإستغلالها.

ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها سياسة الثورة الزراعية للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تستكمل طريقها وذلك نظرا لعدة

أسباب أهمها:

§ عدم توفر الأساليب الحديثة للإنتاج والاستغلال الأمثل.

§ نقص الأفراد المؤهلين المختصين في أعمال الصيانة للممتلكات من وسائل الإنتاج ، وعدم القيام بالصيانة اللازمة لهذه الوسائل من جرارات...

§ التخلف والامية التي كانت تعاني منها المناطق الريفية.

§ فشل سياسي المتأني من عدم الإعتماد على البحث العلمي، والمختصين في العلوم الزراعية وذلك نظرا لنقص الإطارات لدولة حديثة العهد آنذاك.

§ عدم توفير الإرشادات اللازمة لمواجهة المشاكل الزراعية، ومسايرة التطورات.

إلا أنها بقيت من الأولويات المعتمدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك الوقت.

3/ تنمية القطاع الصناعي:

اعتمادا على توزيع الاستثمارات التي طبقت في المخطط الثلاثي، وكذلك الأولويات في تخفيض الاستثمارات، فإن المخطط الرباعي الأول سار على خطى المخطط الثلاثي، حيث تم تخصيص أكبر حصة للاستثمارات المنتجة مباشرة وفاز فيها القطاع الصناعي، والمؤسسات العمومية الاقتصادية التي تمثل هذا القطاع.

حيث تم تخصيص 4.35 مليار دج كاستثمارات للقطاع الصناعي في المخطط الرباعي الأول، بينما كانت حصة القطاع الزراعي في المخطط الثلاثي 1.88 مليار دج، وذلك نظر لاعتماد الدولة على القطاع الصناعي كأولوية أساسية لتحقيق التنمية ولتنمية مختلف القطاعات الأخرى وعلى رأسها القطاع الزراعي الذي عملت الدولة من خلال دعم التنمية الصناعية السريعة لتوفير مختلف الوسائل اللازمة للقطاعات الأساسية.

لقد عرف المخطط الرباعي الأول ارتفاعا في الاستثمارات الفعلية، وقد حاز القطاع الصناعي على أكبر حصة من هذه الاستثمارات، وقد تم الاعتماد على بناء قاعدة صناعية تتمثل في المناطق الصناعية، وذلك من أجل مواصلة تنمية القطاع الصناعي ، كما سجل القطاع الزراعي زيادة في نسبة الاستثمارات للتماشي والاحتياجات التي يفرضها السوق وكذلك للمساهمة في عملية التنمية للبلاد.

لقد عرفت هذه المرحلة انخفاض في نسبة البطالة وذلك يعود للاستقطاب الناتج عن تطور القطاع الصناعي، كما تم تسجيل ارتفاع في حجم الاستثمارات وذلك يدل على نجاعة السياسة المتبعة من الدولة، والأهمية التي أعطتها إلى تحسين ظروف المجتمع، بتوفير الشروط الأساسية للأفراد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

وذلك رغم العراقيل التي واجهتها الدولة من أجل تحقيق التوازن ، نظرا لحدثة عهد الدولة الجزائرية التي تقوم بعملية بناء كلي لمخلفات الاستعمار ومحاولة التحكم في تسيير شؤونها الداخلية ، والتخلص من التبعية الخارجية ، وخصوصا فرنسا التي بقيت تأثير وتدخل في العديد من الميادين الحساسة الاقتصادية، باستعمال سياسة الاحتكار في ميدان الصناعات البتروكيمياوية، التي بقي أهم مورد في الجزائر والممول الأساسي لسياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

(ج) المخطط الرباعي الثاني للتنمية: 1974 - 1977:

من خلال ما تعرضنا له في المخططين الثلاثي والرابعي الأول ، لاحظنا توجه الدولة والسياسة الاقتصادية المتبعة لتحقيق التنمية ، بالاعتماد على القطاع المنتج واعطاء الأولوية في الاستثمارات للقطاع الصناعي ثم يليه القطاع الزراعي، هذا التوجه في زيادة الاستثمارات تأكد من خلال التخصيص لحجم استثمارات المخطط الرابعي الثاني.

حيث وبعدما عرفنا الأولويات التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية في توزيع الاستثمارات، سوف نتطرق من خلال هذا المخطط إلى مختلف التطورات التي أجريت على مختلف القطاعات وبالأخص القطاع الصناعي، ومؤسساته الاقتصادية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وبلوغ الأهداف المخططة، التي تم اعتمادها من خلال المخطط الرابعي الثاني للتنمية.

وعرف حجم الاستثمار المرخص به خلال هذا المخطط ارتفاع كبير حيث بلغ **110** مليار دج، أي بزيادة **12** مرة على المخطط الثلاثي وبزيادة أربع مرات على المخطط الرابعي الأول.

وكما تم الترخيص لهذه الاستثمارات عن طريق خلاصة مداوالات مجلس الثورة والحكومة، ما بين **74/01/15** وسنة **74/05/14** باعتبارهم الهيئة القائمة والوصية على تطبيق المخططات، مع مختلف الهيئات المحلية التابعة لها.

وقد عرف هذا المخطط وضع أولويات واتجاهات أساسية بهدف، تدعيم الهياكل الأساسية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ويعود هذا التخصيص للنتائج الإيجابية عموما والمحقة من خلال المخططين السابقين، وقد كان اهتمام المخطط بما يلي:

1/ تدعيم القطاع الاجتماعي:

لقد تم الاهتمام بالجانب الاجتماعي للأفراد بصفة عامة، وبالعامل القائمين على المؤسسات الإنتاجية بصفة خاصة، وذلك لخلق التوازن وتلبية الحاجيات الأساسية بينهم.

حيث عرفت هذه المرحلة المواصل في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وتدعيم الثورة الزراعية ومحاوله علاج الاختلالات التي عرفها هذا القطاع كما سبق الإشارة إليه سابقا.

وذلك من خلال وضع هيكل تنظيمي للثورة الزراعية لمواجهة الاحتياجات المستجدة والتسيير الجيد لهذا القطاع الذي يلعب دور مهم في إشباع الحاجات الأساسية من أغذية مختلفة لتغطية الطلب المتزايد لأفراد الشعب الجزائري.

كما عرفت هذه المرحلة بداية لتطبيق اللامركزية وذلك من أجل تحقيق التوازن الجهوي والتحكم الجيد في تخصيص الموارد المتاحة واتسمت هذه المرحلة كذلك بربط العلاقات مع دول العالم الثالث ودول المغرب العربي، وذلك لمحاولة إنشاء علاقات اقتصادية تعود بالفائدة على المجتمع.

كما تلعب المجالس الشعبية المحلية دور مهم في تمثيل المناطق، والعمل مع السلطة الوصية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق جو من التوازن بين مختلف المناطق.

2/ القطاع الصناعي:

كما عرفنا في المخططات السابقة فإن القطاع الصناعي أو القطاع المنتج مباشرة، كان أول الأولويات التي خصصت لها الدولة أكبر حصة من الاستثمارات الكلية، وذلك لمواصلة بناء الهيكل الصناعي المتمثل في مختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية تحت

وصاية السلطة المركزية بتفويض للسلطات اللامركزية وفق قوانين وتنظيمات تقوم السلطة الوصية على السهر على تطبيقها. حيث تم تخصيص اعتماد مالي للقطاع الصناعي قدر بـ **48.00** مليار دج، بينما كانت الاستثمارات الفعلية لهذا القطاع هي **74.15** مليار دج .

3/ تنمية قطاع الهياكل الأساسية:

كما سبق في المخططات السابقة فإن القائمين على تخصيص الاستثمارات قد رتبوا هذا القطاع الأساسي في المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات الخاصة بالمخطط الرباعي الثاني وذلك تكملة للسياسة التنموية المعتمدة من الدولة، حيث قدر الاعتماد المالي لهذا القطاع بـ **32.27** مليار دج بينما كانت الاستثمارات الفعلية في نهاية مدة المخطط مقدرة بـ **24.50** مليار دج. وكانت هذه الاستثمارات تتمثل أساسا في التربة والتكوين، شبكة النقل، المناطق الصناعية والحالة الجوية، السكن، واستثمارات أخرى .

حيث تميز هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع التربة والتكوين و يليه قطاع السكن وذلك يظهر التوجه الأساسي للدولة التي تعمل على تحسين مستوى أفراد الشعب من حيث التعليم والتكوين ومحاولة مسايرة طلبات السكن لمختلف الأفراد.

4/ تنمية قطاع خدمات الانتاج:

وقد حظي هذا القطاع الوسيط الذي يلعب دور مهم في الربط بين مختلف قطاعات الانتاج ويخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم تخصيص اعتماد مالي مقدّر بـ **10.50** مليار دج، وقد بلغت الاستثمارات الفعلية فيه مبلغ **10.22** مليار دج، وكانت هذه الاستثمارات تتمثل أساسا في: مؤسسات البناء والأشغال، السياحة، النقل، المواصلات السلكية واللاسلكية، التخزين والتوزيع .

وكما امتاز كذلك المخطط الرباعي الثاني عن سابقه بالاهتمام الكبير وبالمخصوص تنمية المؤسسات الصناعية، وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات كمورد ، وحيد كما عرف تطور معتبر في هيئة المناطق الصناعية التي تعتبر المحور الهام لسير المؤسسات الاقتصادية ، وتم اعطاء الأولوية للتصنيع في اطار سياسة الصناعات المصنعة والاعتماد على الصناعات الثقيلة والتحويلية، وتم تدعيم الصناعات المتوسطة المحلية والصناعات الصغيرة ، لتطويرها والنهوض بها لمسايرة النمو الاقتصادي الجي عرفته هذه المرحلة.

كما ركز هذا المخطط على تنمية قطاع الخدمات الأساسية ، بتطوير وتنمية شبكة السكك الحديدية والطرق والموانئ، وشبكة التوزيع الاجتماعية، المتمثلة في البنية التحتية الاجتماعية من كهرباء، غاز وماء ، وتطوير مختلف الإدارات الخدمانية لتلبية حاجيات الأفراد وترقية مستوى المعيشة، وكذلك تم الاهتمام بالتعليم والتكوين وتطويرهما، لمسايرة المستجدات ولحواضية، والتحكم في سير القطاع المنتج الذي يعتمد على المؤهلات البشرية.

كما تم اعتماد مجانية الطب والتعليم وخلق التوازن الجهوي وذلك في إطار نظام المجتمع الاشتراكي، حيث ارتفع مستوى الدخل الفردي من **1793** دج سنة **1974** إلى **2570** دج مع نهاية سنة **1977**.

كما لعبت السلطات اللامركزية المحلية دور مهم نظرا للصلاحيات التي استفادت منها خلال تطبيق هذا المخطط مما سهل التحكم

في تسيير استثمارات المخطط الرباعي الثاني.

وكذلك مخططات التنمية الولائية والبلدية، التي كانت للسلطة الوصية مسؤولية تطبيقها وتنظيمها ومراقبتها وتقليل العبء على السلطة الوصية.

(د) استثمارات المرحلة التكميلية 1979/1978 للمخطط الرباعي الثاني:

تعتبر هذه المرحلة انتقالية من المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته مع نهاية عام 1977، والمخطط الخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980، حيث بلغ باقي الانجاز في نهاية عام 1977 مبلغ 190.07 مليار دج، باعتبارها تمثل تكاليف البرامج الاستثمارية الباقية من المجموع المسجل في إطار هذا المخطط، وقد تم تأجيل المخطط الخماسي الأول إلى سنة 1980 للظروف السياسية المتصلة بعقد المؤتمر الرابع لـ***** جبهة التحرير الوطني وعقد المؤتمر الاستثنائي.

حيث تم الحرص على تشغيل سنني 1978/1979 في انجاز البرامج الباقية، وذلك لتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي، ويتضح من خلال الأرقام المحصلة من جهاز التخطيط، والتقرير السنوي التنفيذي لعام 1980، أن البرامج الاستثمارية المدرجة سنة 1978 والتي امتدت إلى 1979 قد تميزت بثلاث خصائص:

– أن حجم كبير من البرامج والمقدرة آنذاك بـ 190.07 مليار دج تشكل باقي البرامج التي لم تكمل من المخطط الرباعي الثاني.

– عدد من هذه البرامج خضع لإعادة التقييم نظرا للتغيرات الحادثة في الأسعار الناتجة عن الأزمة الاقتصادية الدولية في العالم الرأسمالي والتي يمكن وصفها بالركود المقترن بالتضخم.

– تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة الحاجات الجديدة للتنمية .

وبالتالي فإن مجموع تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها عام 1978 هي 95.63 مليار دج.

من خلال ما تعرضنا له في المخططات التنموية، تعرفنا على السياسة المعتمدة لإنشاء قطاع اقتصادي عمومي يتولى مهام التنمية عن طريق قرارات التأميم الذي مست خصوصا رأس المال الأجنبي، أو من خلال الاستثمارات الجديدة المتمثلة في القطاعات الإنتاجية والمرافق ذات المنفعة العامة، وهذا كله من خلال الاعتماد على الطابع الاشتراكي كأسلوب الإنتاج، والذي جعل من الدولة قائدة للتنمية ومحركها الرئيسي وذلك من خلال قانون التخطيط كمنظم للعمل الاقتصادي.

وقد سجلت الجزائر نتائج إيجابية بانتهاج هذا النظام، مقارنة مع انجازات البلدان المجاورة مثل المغرب وتونس، رغم حصولهما على الاستقلال قبل الجزائر، حيث كانت النتائج المسجلة تعبر عن أضعاف النتائج المحققة في تلك البلدان.

كما نلاحظ الأولوية التي حظي بها القطاع المنتج مباشرة (الصناعة، والزراعة، البناء)، حيث كان متوسط حصة الاستثمارات أكثر من 71 % وكان للقطاع الصناعي المكانة البارزة بنسبة تزيد عن 60 %.

ويعرف في المنطق الاقتصادي، أن التصنيع في هذا الانجاز هو محرك التنمية وقد تمكنت سياسة التخطيط للتنمية في الجزائر من ارساء قاعدة صناعية معتبرة رغم الثقل الملاحظ في سير الانجاز مع بعض المشاريع الاستثمارية، وضعف المردودية الاستثمارية وذلك بسبب ضعف التحكم في آليات التسيير.

كما أن الاستثمارات الموجهة للتنمية الريفية تعززت بإنشاء هياكل أساسية اقتصادية واجتماعية، إلا أن التأخر في المجال الاستثمارات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة، حال دون تحقيق الهدف المرجو والمتمثل في إيقاف التروح الريفي، بل قد سجل تزايد في هذه الظاهرة للأفراد بحثا عن فرص أحسن في المدن الكبرى وفي الأقطاب الصناعية.

كذلك تجدر الإشارة إلى ارتفاع التكلفة الاستثمارية (معامل رأس المال) وارتفاع في تكلفة التشغيل وذلك يعود إلى ضعف انتاجية العمل الناتج عن انخفاض مستوى التأطير والتكوين والتجربة في عمليات التسيير، وكذلك نقص خبرة الجزائرية في التفاوض مع الشركات الأجنبية.

3- سياسة التنمية الاقتصادية من 1980 إلى 1989:

عرفت المرحلة السابقة تقدم في تطور وتيرة الاستثمارات وتحكم في نظام التخطيط وفق الأهداف الموضوعية، ويدخل في إطار نظام التخطيط مواصلة الاعتماد على تنمية الاقتصاد، بدعم من الدولة والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك عمدت الدولة إلى مواصلة سياسة التخطيط، بتبني المخطط الخماسي الأول الممتد من سنة 1980 إلى 1984، وذلك بإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة لحل المشاكل التي واجهتها في المخططات السابقة والعمل على تحقيق التنمية الشاملة، والتخلص من الدعم المقدم من الدولة والتحكم في التعامل مع الدول الأجنبية، وكذلك تكريس أكبر لبدء اللامركزية في إطار هذه المخططات القادمة لتحسين التحكم في التسيير الحسن للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

أ) المخطط الخماسي الأول: 1980/1984:

أبرز المؤتمر الذي عقد سنة 1980، أهم اختلالات الاقتصاد الجزائري وتطورات، وتم خلاله إصدار توجيهات للسياسة الاقتصادية خلال مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الأول وقد نصت هذه التوجيهات على مايلي:

- * الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه عناية أكبر.
- * تشجيع الصناعات المنتجة.
- * تشجيع القطاع الخاص الوطني للمساهمة في التنمية.
- * الإهتمام بالجوانب الاجتماعية، والأشغال العمومية وتوفير المرافق الأساسية من مستشفيات وسكنات، وطرق وسدود...
- * البحث عن مصادر أخرى للتصدير وعدم التركيز على قطاع المحروقات في صادرات الجزائر وذلك لرفع الإيرادات من خلال خلق سوق للتجارة الخارجية بمساهمة الدولة والخواص.
- * العمل على الحد من الديون الخارجية التي ترتبت عن المخططات السابقة، والتقليل من التبعية الخارجية التي مازالت تقيمن على قطاعات مختلفة.
- * وضع سياسة جديدة لضبط الولادات والتحكم في النمو الديمغرافي عن طريق النوعية الإعلامية والإرشادات.
- * إصلاح القطاع الصناعي العمومي بتقسيم الشركات إلى مؤسسات أصغر حجما لتسهيل التحكم في سيرها، وتحقيق التوازن المالي.
- * إصلاح القطاع الفلاحي، عن طريق تشجيع الخواص، وتكوين المستثمرات الفلاحية لدفع تنمية هذا القطاع.

* تطبيق اللامركزية وإعطاء حرية أكثر للمؤسسات العمومية وذلك في إطار تطبيق القانون الصادر في 1978 م المتضمن إستقلالية المؤسسات العمومية .

وقد عملت الدولة على تحقيق هذه الأهداف من خلال المخططات التنموية، وبداية بالمخطط الخماسي الثاني الذي اعتمد على تخصيص الاستثمارات حسب الأولوية، للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

* أهداف المخطط الخماسي الأول:

لقد تم طبقا للمادة 05 من القانون المتضمن المخطط الخماسي الأول والصادر في 12 ديسمبر 1980 تحت رقم 80-11 ، وإثر مصادقة المجلس الشعبي الوطني على مشروع

القانون، تم تحديد أهداف المخطط لفترته الممتدة من 1980 إلى 1984، وقد تم التركيز على عدة أهداف أساسية تتمثل في:

- مواصلة بناء الاقتصاد الوطني.
- ضمان توفير الحاجات الأساسية للمواطنين ، بالاعتماد على تنمية الإنتاج الوطني بصفة رئيسية.
- تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية.
- دعم الاستقلال الاقتصادي، والتحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد، وتنمية النشاطات الاقتصادية ونشر سياسة التنمية الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني .

ومن خلال توزيع الاستثمارات للمخطط الخماسي، والنتائج المحصلة وفق معدلات الانجاز السابقة الذكر، نلاحظ أن حصيلة تنفيذ المخطط الخماسي الأول من الانجاز قد بلغت 345 مليار دج، مقارنة مع اعتماد مالي في بداية المخطط قدر بـ 459.210 مليار دج، أي بمعدل انجاز بنسبة 75% وهي تعبر عن معدل الانجاز (الاستهلاك) المال.

* الأوضاع والإجراءات التي عرفت مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الأول:

أ - انخفاض مستوى الاستثمارات:

ويرجع الانخفاض في معدلات الانجاز إلى أسباب رئيسية هي:

- الأزمة الاقتصادية العالمية (انخفاض أسعار المحروقات) . - ضعف انتظام عمليات التوزيع (مواد البناء).
- ضعف التحكم في وسائل الانجاز . - ضعف المتابعة الفنية.
- ضعف التحكم في وسائل الانجاز.

ب - إعادة هيكلة المؤسسات العمومية:

تميز التطور الاقتصادي السريع الذي عرفته الجزائر خلال المراحل السابقة ظهور هيكل اقتصادي جديد يتميز بـ:

- إنشاء قطاع اقتصادي للدولة كبير خاصة في قطاع الصناعة.
- ظهور مؤسسات اقتصادية وطنية كبيرة ومتعددة النشاطات.
- حدوث تركيز جغرافي وعطوي لوسائل الإنتاج.

ج - نظام المخططات السنوية:

تم في إطار المخطط الخماسي الأول إدخال نظاما للتخطيط يتمثل في المخططات السنوية، وذلك من أجل تسهيل مهمة متابعة سير تطبيق المخطط الخماسي الأول، حيث يمثل هذا النظام تجزئة للمخطط المتوسط الأجل، إلى مخططات قصيرة الأجل لا تتجاوز سنة واحدة، وذلك بهدف التحكم الأقوى في تطبيق المخطط.

لقد شكل اعتماد أسلوب المخططات السنوية وسيلة ناجحة في يد القائمين على جهاز التخطيط للتقليص من الصعوبات التي تواجههم، حيث يلعب عامل الوقت هنا دور مهم في التحكم تسير الاستثمارات، وتصحيح الاختلالات في الوقت المناسب والتماشي مع المستجدات التي تعرفها كل سنة.

عرف المخطط الخماسي الأول تحول نسبي في سياسة التنمية الاقتصادية المتبعة من الدولة، من حيث ارتفاع حجم الاستثمارات ووضع الأولويات وفق ما تطرقنا له سابقا واعتماد اللامركزية للمؤسسات، رغم بقاء قوانين النظام الاشتراكي التي تجعل من السلطة المركزية تتحكم في تسيير ومراقبة إدارات المؤسسات الاقتصادية، وذلك رغم الخطوة المتخذة من خلال إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، إلا أن النتائج المحققة بالرغم من حدوث الأزمة العالمية التي أتت خلال مرحلة تطبيق المخطط، تعد إيجابية من حيث تحقيق الأهداف التي وضعها المخططون واللجنة القائمة على تطبيق هذا المخطط، مما قد حفز الدولة على مواصلة التخطيط كنظام للتنمية الاقتصادية، في ظل التقلبات التي يعرفها العالم في تلك المرحلة.

(ب) المخطط الخماسي الثاني: 1985/1989:

يندرج في إطار نفس السياسة الاقتصادية للخطة الخماسية الأولى وما يمكن تمييزه من خلال هذا المخطط مايلي:

* مواصلة دعم الهياكل الأساسية وإعطائها الأولوية في حجم الاستثمارات.

* تقلص الاستثمارات الصناعية.

* اهتمام أكبر بالزراعة والري.

* ضعف نسبة التنفيذ المالي، بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1986.

* تراجع نسبة الاستثمارات الإنتاجية مقارنة مع المخططات السابقة.

(*) الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986:

عرفت هذه السنة أزمة اقتصادية عالمية مست خصوصا البلدان المصدرة للبترول، حيث عرف سعر البترول الخام آنذاك، انهيار في الأسعار في السوق الدولية، كما عرف الدولار انخفاض في قيمته، كونه وحدة الحساب الرسمية لأسعار البترول، هذا الذي قد أثر على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بانخفاض في نسبة هذه الإيرادات بمعدل 40%، كما أثر هذا العجز على مشوار التنمية في الجزائر، خصوصا إذ علمنا أننا قطع المحروقات يمثل أكثر من 97% من مجموع قيمة الصادرات.

هذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ مجددا للقروض الخارجية لسد هذا العجز، والذي ترتب عنه ارتفاع في الديون الخارجية، وأدى بالسلطة الوصية إلى النظر في سياستها التنموية والاقتصادية، وذلك من خلال العمل على تسوية خاصة، من خلال طرح فكرة استقلالية المؤسسات والتي نادي بها أغلب المسيرين، وكذلك من خلال ضغط الهيئات المالية الدولية وذلك عن طريق

إدخال تصحيحات هيكلية جذرية على هذه المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، كما سوف نتطرق إليه لاحقا. ولقد كانت للأزمة الاقتصادية العالمية أثر سلبي على معدل التشغيل، حيث تأثر هذا الأخير بانخفاض الموارد الخارجية الإنتاجية، وعرفت تأخري البرامج الاستثمارية وذلك يرجع بالعلاقة المتوازنة بين التمويل والتمويل، الذي شهد تدهور في عملية تمويل البرامج الاستثمارية بوسائل الإنتاج اللازمة وحد من توسعه، حيث تم تسجيل عام 1988 انخفاض نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية الصناعية إلى حوالي 40%، هذا الانخفاض أثر بشكل كبير وسلبي، خاصة على تشغيل اليد العاملة في هذا القطاع، مما اضطرت بعض المؤسسات إلى تقليص عدد عمالها عن طريق إحداث البطالة التقنية أو عن طريق التسريح الجماعي.

(* القطاع الخاص الوطني:

لم يغفل النظام السياسي الجزائري دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية، رغم القيود والصلاحيات الضعيفة التي عرفها هذا القطاع، والتي اعتمدت الدولة في البداية على القطاع العمومي كأساس للتنمية، بينما يترك للقطاع الخاص من مزاوله بعض الصناعات الخفيفة والتقليدية، والتي تنحصر نشاطاتها على المستوى المحلي أو الوطني، وكانت الدولة تحتكر التجارة الخارجية في إطار سياستها التنموية في المراحل الأولى التي تلت الاستقلال.

ورغم ذلك فإن القوانين الجزائرية تنص على دور هذا القطاع في مسار التنمية، كما نص عليها القانون رقم 88-02 المتعلق بالتخطيط والذي حدد الأشخاص المعنويين الذين ينظمهم التخطيط في الدولة، والجماعات المحلية، والمؤسسات العمومية الاقتصادية، والقطاع الخاص الوطني.

وقد تميز دور القطاع الخاص في المخططات الأولى للتنمية بكونه قائم على التوجيهات المقدمة من السلطة الوصية، والطابع الالتزامي التي فرضته الدولة في إطار سياسة التنمية لهذه الحقبة، بينما توجه التخطيط في المراحل الأخيرة وخصوصا مع بداية سنة 1988 ومع الإصلاحات التي عرفتها المؤسسات والتوجه السياسي الجديد، والذي تميز بالطابع الاستشاري للدولة في تعاملها مع القطاع الخاص، وذلك نظرا للإمكانيات المادية والمالية والفنية للقطاع الخاص الوطني، وخصوصا في قطاع الفلاحة الذي يبلغ فيه نسبة الملكية للأراضي الزراعية للقطاع الخاص بنسبة 60% من مجموع الأراضي المستعملة والمستغلة، كما أنه للقطاع الخاص وجود في قطاع الخدمات والتجارة، بينما نجد نسبته في قطاع الصناعة بـ 20% وذلك نظر لهيمنة المؤسسات العمومية الاقتصادية على هذا القطاع، ويعود النقص في استغلال القطاع الخاص كأحد الأطراف المساهمة في التنمية خلال تطبيق نظام التخطيط الجزائري وذلك يعود إلى سببين أساسيين هما:

● الأهداف الموضوعية من طرف الدولة والتي ترمي للقيام بالتنمية وخدمة المصلحة العامة للنهوض بالوطن.

● الأهداف التي يعمل على تحقيقها القطاع الخاص وهي خصوصا تحقيق الربح العاجل وخدمة المصلحة الخاصة.

كما عانى القطاع الخاص في المراحل الأولى من عدة عراقيل، وذلك نظرا لضعف الخدمات المقدمة من الجهاز الإداري للدولة، في معالجة الطلبات المقدمة له من أجل الاستثمار، وذلك على جميع المستويات الوطنية والمحلية، حيث ذلت أرقام الديوان الوطني لمتابعة الاستثمارات الخاصة ومراقبتها، في سنة 1983 إلى سنة 1987، على المشاريع التي تمت المصادقة عليها وتحصل أصحابها رخص الاستثمارات بلغ 1348 مشروع، وتم تنفيذها بنسبة 20% من هذه المشاريع فقط.

فعمل التنظيم الجديد للاقتصاد الوطني على تحفيز الاستثمار الخاص الوطني عبر قوانين السوق التي تلاءم هذا القطاع أكثر، وكما تم تعزيز دور القطاع الخاص في إطار نظام التخطيط وعدم توقف هذا الأخير على السوق الوطنية، وإنما الامتداد إلى السوق الخارجية، حيث تجلّى ذلك من خلال قانون ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية

المصادر بتاريخ 19 جويلية 1988، والذي أدخل تعديلات تتضمن تنازل الدولة على حقها لفائدة هذه المؤسسات طبقا لدفتر أعباء سنوي يندرج في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية، كما لم يهمل القانون القطاع الخاص الوطني الذي استفاد بتسهيلات في مجال التصدير والاستيراد في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية.

ما يمكن ملاحظته من خلال مختلف العناصر التي تطرقنا إليها سابقا أن أصعب مرحلة مرت بها التنمية الاقتصادية في الجزائر ، هي المرحلة التي تم التعرض إليها أخيرا أي المخطط الخماسي الثاني، وذلك راجع للأزمة الاقتصادية الدولية التي أثرت على سياسة التنمية الاقتصادية، وعلى برامج الاستثمارات المخططة، حيث لم تبلغ الأهداف المرسومة من طرف جهاز التخطيط ، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمة البلدان المتأثرة بهذه الأزمة من استعادة انتعاش اقتصادها تدريجيا، وبالخصوص البلدان المنتجة والمصدرة للبترول كالجزائر، مما عجل في القيام بالإصلاحات على المستوى الداخلي وبالخصوص للمؤسسات العمومية الاقتصادية، التي تعتبر أحد أهم الركائز لإحداث التنمية الاقتصادية وفق السياسة الاقتصادية للدولة.

كما نسجل ضعف الاستثمارات في المرحلة التي واكبت تطبيق المخطط الخماسي الثاني، وضعف معدل التشغيل وكذلك معدل الإنتاج، الذي بدوره كان له أثر سلبي على معدل الدخل الفردي، وكذلك تم تسجيل ضعف في الناتج الداخلي الإجمالي.

* الإصلاحات الاقتصادية 1988/1992م.

في إطار تطبيق المخطط الخماسي الثاني، وفي سنة 1988 صادق البرلمان على القانون 01/88 والذي يعتمد على مبدأ التفرقة بين الملكية والتسيير للدولة للمؤسسات العمومية الاقتصادية، بموجه أصبحت ملكية الدولة تقتصر فقط على ملكية رأس المال الاجتماعي المعبر عليه بقيمة نقدية حسب ما نصت عليه المادة 6 من القانون 01/88 حيث أن:

"المؤسسة العمومية الاقتصادية تمتلك رأس مال اجتماعي مكتتب ومحرر وفقا للتنظيم المنصوص عليه في القانون التجاري"

، وذلك من خلال مساهمة الدولة والجماعات المحلية في رأس المال نقديا أو ماديا، كما أكدت المادة 20 من القانون 01/88 التي تنص على حق التنازل والتصرف في الممتلكات العمومية، والذي يجعل من التوجه بهذه الإصلاحات يتعدى مجرد الفصل بين طبيعة الملكية في وسائل الإنتاج ورأس المال الاجتماعي والقضاء على البيروقراطية ، وبالتالي إعطاء المؤسسة العمومية الاقتصادية حرية أكبر وذلك للاستجابة إلى متطلبات الأزمة المالية لسنة 1986 والضغوط الممارسة من طرف صندوق النقد الدولي.

1- إستقلالية المؤسسات العمومية:

بعد فشل الإصلاحات الهيكلية التي عرفتھا المؤسسات العمومية، وعدم تحقيقها للأهداف المخططة من تحسين المردودية وترشيد التسيير، وكذا المشاكل التي عرفتھا المؤسسات من حيث استقطاب الموارد البشرية على أساس العلاقات الشخصية والسياسية لاعلى أساس الكفاءة والمؤهلات، والأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 التي أدت إلى خطر مالي كبير في تمويل المؤسسات.

هذه الظروف أدت بالدولة إلى إعادة النظر في سياستها، وذلك من خلال الإصلاحات التي عرفتتها المؤسسة الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي سنة 1988، حيث أصبحت التنمية المعمول بها لهذه المؤسسات إلى يومنا هذا هي المؤسسة العمومية الاقتصادية، وأصبحت تتميز بصيغة مزدوجة باعتبارها وحدة إنتاجية وتنظيم في نفس الوقت، حيث تتميز هذه المؤسسات بمعيرين هم:

– المعيار العضوي:

ويمثل الجانب الشكلي للمؤسسة، حيث ينص القانون 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 والمتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الذي يعبر عن مفهوم الاستقلالية كنمط وأسلوب للتسيير، يتجلى من خلال تخلي الدولة عن دورها كمسير مباشر للمؤسسة، مما أعطى لهذه المؤسسات الشخصية المعنوية، بإضافة إلى خضوعها إلى القانون التجاري.

– المعيار الوظيفي:

وفق هذا المعيار تعتبر المؤسسة العمومية الاقتصادية منظمة متكاملة تنقسم إلى ثلاث أطراف هم: المساهمون، المسيرون، والعمال، حيث يتم تحديد الأدوار فيها و توزيعها بصفة منتظمة تسمح للمؤسسة بالمحافظة على غرض وجودها، وتفرض مكانتها في الاقتصاد الوطني، وظيفتها الأساسية اقتصادية، تكمن في إنتاج السلع من أجل الحصول على تراكم في الأموال من أجل تغطية حاجياتها.

* أهداف الدولة من إستقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية:

- عملت السلطات من خلال تطبيق استقلالية المؤسسة العمومية إلى تحقيق الأهداف التالية:
- § اعتماد منهج لتنظيم الاقتصاد الوطني، بحيث تؤدي الاستقلالية إلى تطبيق قواعد التسيير التجاري على مستوى هذه المؤسسات، وإدخال نشاطها في إطار التخطيط الوطني من خلال مخططات قصيرة المدى.
- § تحسين فعالية ومردودية المؤسسة العمومية الاقتصادية.
- § التسيير الأحسن والرشيد للموارد البشرية.
- § إعطاء الشخصية والهوية للمؤسسة العمومية.
- § رفع تدخل الدولة المباشر في عملية تسيير هذه المؤسسات.

* عراقيل تطبيق إستقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية:

- إن عملية تطبيق استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية عانت من عدة عراقيل وصعوبات تتمثل في:
- عراقيل مالية: ويرجع ذلك إلى سوء التسيير المالي لهذه المؤسسات وذلك أدى بلجوتها إلى الاقتراض الخارجي لتغطية العجز المالي الحاصل.
- عراقيل اجتماعية: أصبحت المشاكل الاجتماعية للعمال هي ما يشغل القائمين على تسيير هذه المؤسسات، بدلا من العمل على تنمية القدرات الإنتاجية وتحقيق المردودية وإنجاح التحكم في الاستقلالية هذه المؤسسات.
- عراقيل اقتصادية: وتعلق خصوصا بجهاز الإنتاج لهذه المؤسسات والذي تميز بعدم المرونة وعدم التماشي مع التطورات التي

تهدف إلى تحسين مستوى الإنتاج.

- عراقيل تكنولوجية: حيث كانت المؤسسة مقيدة بخصوص اختيار مصدر التكنولوجيا مما حد من ممارسة وظيفة البحث والتطوير ، التي عرفها العالم آنذاك في مجال وسائل وطرق الإنتاج الحديثة .

2- التطهير المالي للمؤسسات المستقلة:

مع تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، إستلزم القيام بعملية التطهير المالي ، وذلك للقضاء على حالة العجز المالي الذي كانت تعاني منه مختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية خلال المراحل السابقة، وذلك للقضاء على المديونية أو التخفيف منها أو للقضاء على العجز المالي ، وذلك لتصبح المؤسسة تتمتع بهيكل مالي متوازن، بحيث يهدف هذا التطهير المالي إلى:

- توفير الشروط اللازمة لتحقيق استقلالية المؤسسات العمومية وخاصة بالتحكم في الجانب المالي وتحقيق التوازن.
- الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، والحفاظ على القطاع العمومي الذي يعاني من مشاكل خافقة نتيجة الأزمة السابقة.

- العمل على تحسين الهيكل المالي للمؤسسة ، وذلك من خلال التقليل من اعتمادها على القروض المصرفية ، والاعتماد على التمويل الداخلي لضمان الاستقلالية الحقيقية لهذه المؤسسات.

-تحسين الإجراءات التنظيمية فيما يخص إستغلال الطاقات البشرية والمالية بشكل ملائم، وذلك لرفع من مستوى الإنتاج في إطار المنافسة ومن خلال تحقيق المالي.

ومع اعتماد استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية كأسلوب جديد للتسيير وفق السياسة الاقتصادية الجديدة، أصبحت قواعد التعامل بين الأعوان الاقتصاديين العموميين تقوم على أساس المساهمة والشراكة ومع تخلي الدولة على وضعية التسيير تقرر إنشاء هيكل أسندت إليها مهام الوساطة بين الدولة والمؤسسة تتمثل في صناديق المساهمة التي تعمل على تسيير رأس مال المؤسسات العمومية، وتمثل عون إئتمان بالنسبة للدولة، وذلك لمحوالة خلق التوازن في تسيير هذه المؤسسات العمومية وبلوغ الأهداف المسطر لها.

* ملامح التخطيط في الإصلاح الاقتصادي الجديد:

لقد ركز النظام الجديد آنذاك على تحرير المتعاملين من مركزية الجهاز القائم على عملية التخطيط، وإخضاع هؤلاء المتعاملين إلى قوانين السوق وإعطاء وزن أكبر للامركزية في تسجيل قرارات المخططات الدورية، ومن أجل التوفيق بين المصلحة العامة للأمة والأهداف الخاصة بالمؤسسة العمومية الاقتصادية، ثم ظهور بعض الملامح في تخطيط الإصلاح الاقتصادي الجديد على المؤسسات العمومية ونظام المخططات الدورية ، وهذا كما يلي:

أ- المؤسسات الإستراتيجية:

تختص في إنتاج مواد ووسائل الإنتاج موجهة لدعم التنمية، أو المواد الاستهلاكية لإشباع الحاجات الأساسية لاستهلاك المجتمع والتي ، تعتمد على دراسة القدرة الشرائية للمواطن ، وذلك عن طريق الدعم المقدم من ميزانية الدولة لمرحلة معينة ، وذلك في إطار تنظيم اقتصادي ومالي تعمل من خلاله الدولة لتغطية التكاليف الناتجة عن هذا الدعم.

ب- المؤسسات الاقتصادية التجارية:

والتي لا تحظى بدعم من الدولة، والتي يمكن في إطارها احترام قواعد تسيير علمية وضمان توازنها المالي، وتحقق فوائد اقتصادية تفيد التنمية من خلالها، وكذلك تساهم سياسة التنمية الاقتصادية المبرمجة من الدولة، حيث تنص المادة 02 من القانون رقم 04/88 (2) الصادر بتاريخ 1988/01/12 المعدل والمكمل للأمر 75-59 الخاص بالقانون التجاري، على أن القواعد التي تخضع لها المؤسسات العمومية والاقتصادية هي قواعد القانون التجاري، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تقترب أكثر من السوق وتخضع لقوانينه، والذي يهيمن على قانون التخطيط الذي أصبح دوره مقتصرًا على تحديد التوجيهات الكبرى للتنمية وأهدافها.

ج- المخططات الدورية:

يعتمد نظام التخطيط الجديد في سير أداء عمله، على مخططات دورية أو كلت لها ثلاث مهام:

- وضع برامج النشاطات وتنظيمها بما يستجيب لطموحات المجتمع.

- إشباع متطلبات بناء الاقتصاد الوطني.

- دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

وهي مهام يتضمنها كل مخطط دوري سواء كان طويل الأمد أو متوسط الأمد أو سنوي الأمد.

1/ المخطط الطويل الأمد: هو مخطط يحدد الأهداف الاستراتيجية للتنمية، التي يفرضها تطور المجتمع في المستوى المعيشي، والاختيارات الجماعية التي تضمن الفعالية الاقتصادية للاستثمارات والإنتاج والاستهلاك ومقياس التقدم العلمي والتقني، وتطوير إنتاجية العمل ورأس المال، وفق الشروط المحددة لتطور الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتسييره.

2/ المخطط المتوسط الأمد: والذي يمثل في العادة 05 سنوات، فهو يعمل بذلك على مواكبة المخطط الطويل الأمد، ويتولى تحديد الأهداف الكمية والنوعية حسب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك لتنمية السياسة المقررة في البرامج الجديدة، ويتولى أيضا تحديد قواعد توجيه الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتسييره، لضمان انجاز الأهداف المرتقبة خصوصا للمجتمع، وكذلك فإنه يساهم في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية للوطن وتحسين مستوى توازنه، وترقية أدوات التحكم في تنظيم الاقتصاد الوطني، وتوجيه السوق وتأطيره، عبر السياسات الوطنية المعتمدة في مجالات الاقتصاد (المالية، النقد، القروض، الجباية والتجارة، الأسعار) لتحقيق الأهداف المنشودة.

3/ المخطط السنوي: يمثل أفضل الأدوات لإحداث التصحيحات العامة في المخطط المتوسط الأمد أثناء سير انجازه، وذلك عن طريق المراجعات والتصحيحات التي يعتمد عليها خلال هذا المخطط والتكيف مع المتغيرات والمعطيات الجديدة، واحترام الأولويات المحددة، مما يسمح بتحقيق الأهداف الخاصة بالمخطط المتوسط الأمد.

ومن الأهداف التي يعمل على تحقيقها المخطط السنوي نجد:

- تنمية الإعلام الاقتصادي والاجتماعي على جميع الأصعدة.

- رفع درجة السيولة المتداولة.

الهدف من تجربة مخطط التنمية إلى هذه المستويات الثلاثة المتكاملة هو التوفيق بين الرؤية البعيدة الأمد للتنمية، المتركرة على

استراتيجية انمائية ، والواقع الذي يقيد الطموح بحدود معقولة ، والذي يعمل على خدمة تلك الرؤيا المستقبلية.

د- أشخاص التخطيط:

لمباشرة تطبيق المخططات ، فإن نظام التخطيط الجديد قد حدد الأشخاص المعنيون وهم كالتالي:

* الدولة: وتمثل الهيئة المركزية في توجيه وتنظيم نشاطات جميع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين وذلك لضمان وحدوية مسيرة التنمية.

* الجماعات المحلية: تمثل الهيئات اللامركزية ، والتي تعمل على تنمية الطاقات المحلية التابعة لها، وذلك عن طريق تنمية مخططة.

* المؤسسات العمومية الاقتصادية: التي تعمل على تحقيق الأهداف المبرمجة في المخططات الطويلة والمتوسطة الأمد والسنوية.

* القطاع الخاص الوطني: الذي يجب أن يعاد إليه الاعتبار للمشاركة في التنمية الوطنية وذلك نظر لما يحتويه من موارد مالية وبشرية.

ويعتبر هؤلاء الأشخاص أعوان اقتصاديون والقوة المنفذة للتخطيط ، على سياسة تقوم على مبدأ اللامركزية والاتجاه أكثر نحو السوق ، إذ أنه مطلوب من هؤلاء الأعوان الاقتصاديين تحضير مشاريع مخططاتهم والقيام بتنسيقها فيما بينهم ، على مستوى الفروع وعلى المستوى الوطني ، وذلك في إطار الديمقراطية التي تعمل الدولة على إرسائها بإشراك الأفراد المعنيين بالنشاط الاقتصادي ، والذي يتجلى بمشاركة الفرد الحقيقية في صنع القرار.

4- القطعية مع النظام السياسي الجزائري 1990م:

لقد عرفت هذه المرحلة تغيرات جذرية تسببت فيها عوامل عديدة ، بداية بالأزمة الاقتصادية ، وتلتها تلك الأحداث التي تمثلت في إنتفاضة الشعب الجزائري في أكتوبر 1988 ، إثر التعديلات التي عرفتها مختلف القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، حيث تم في هذه المرحلة إنشاء هيئات من طرف الدولة للتعامل مع التغيرات السياسية المرتقبة وذلك لمساعدة الدولة في اتخاذ القرارات العاجلة ، وخصوصا للتماشي مع متطلبات مرحلة التعددية التي كانت الجزائر تستعد لها في سنة 1990 ، ومن الهيئات الاقتصادية نذكر على سبيل المثال:

* الهيئة الوطنية لتنمية اقتصاد السوق: A-D-E-M

هي هيئة متواجدة في مختلف المناطق الوطنية، ثم إنشاؤها سنة 1992 ، يتكون أعضائها من مختلف شرائح المجتمع ، ليس لها انتماء سياسي، وقد عملت على تنمية الاقتصاد الوطني، وكذلك لتحسين الظروف الاجتماعية، وعملت على الفصل بين السياسة والاقتصاد ،وقد عملت أيضا هذه الهيئة مع الدولة التي تمثل الموجه للسياسة الاقتصادية ، على وضع برنامج استراتيجي للتحويل الى اقتصاد السوق وكذا ميكانيزمات للدخول التحويل نحو اقتصاد السوق.

كما كان للأحزاب السياسية كذلك تأثير في هذه المرحلة ، وذلك نظرا للمكانة السياسية التي أصبحوا يتمتعون بها في إطار ديمقراطية وسط بيروقراطية مفتشية، وكذلك لا ننسى العشرية السوداء إثر الأعمال الإرهابية التي عاشتها الجزائر التي أثرت على وثيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر .

من خلال ما تعرضنا له في مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الثاني، رأينا الاتجاه الذي انتهجته الدولة بمنح المؤسسة العمومية

الاقتصادية استقلالية مقنعة بصناديق المساهمة، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية الجديدة والتوجه نحو سياسة السوق، وكذلك تخلي الدولة عن دورها كمسير وممول وموجه وحيد للمؤسسات الاستقلالية، وذلك بالإصلاحات التي عرفتها هذه المؤسسات، والأهمية التي أولتها الدولة للقطاع الخاص، نظرا لدوره في التنمية الاقتصادية، وبعد الأزمة الخانقة التي مست العالم في 1986، أدى بالدولة وفي إطار المخطط الخماسي الثاني من اعتماد نظام تخطيط جديد، معتمدا على اللامركزية في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، وذلك بهدف تحقيق المردودية والتوازنات المالية، والتخفيف من أعباء الدولة في اقتراض هذه المؤسسات ومعالجة العجز التي عانت منه نظرا للأزمة الاقتصادية ومن عدم وجود تسيير رشيد يقود هذه المؤسسات، ودرجة الإهمال التي عرفتها هذه المؤسسات العمومية وذلك يرجع بالطبع الأوضاع الاجتماعية المتردية وعدم نمو الفكر الإنمائي عند بعض طبقات العمال، كون هذه المؤسسات توفر له الراتب، دون القيام بتحفيز وتكوين وتدريب هذه الموارد البشرية التي كانت مهمة من قبل القائمين على تسيير هذه المؤسسات.

وكان هذا النظام الجديد للتخطيط يمهّد لسياسة الجزائر في اتصالها السرية مع صندوق النقد الدولي لحل الأزمة الاقتصادية، وذلك بشكل سري ويمهد الطريق للدخول في نظام اقتصاد السوق والتجارة العالمية، في إطار الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اعتمدت من سنة 1988، وقد عرفت مرحلة 1990، الدخول في التعددية والنظام الديمقراطي خصوصا بعد أزمة أكتوبر 1988، وقد عملت الجزائر خلال هذه الفترة الممتدة من 1988 إلى 1993 على إرساء قواعد الاقتصاد الجديد وهيئة الظروف الاستثمارات الأجنبية وللقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية.

خلاصة القول:

انتهجت الجزائر منذ استقلالها سياسات تنموية مختلفة تماشيا مع المستجدات التي يعرفها العالم آنذاك، فبداية من حصولها على الاستقلال اعتمدت الدولة الجزائرية نظام التسيير الذاتي لإعادة بناء الجزائر المستقلة وبالإصلاح والاعتماد على ما تركه الإستعمار من مختلف المؤسسات والأراضي الفلاحية، وذلك عن طريق التسيير الجماعي لهذه الأملاك تحت وصاية (الواحد) الحاكم، والهيئات التابعة له، وانطلاقا من سنة 1967، وهي سنة الدخول في نظام التسيير الاشتراكي كمنهج إقتصادي، يقوم على مشاركة الشعب في العمل الإنمائي، واعتمادا على ما يعرف بسياسة تخطيط التنمية التي تمخضت عنها عدة مخططات تنموية، جسدت من خلالها الدولة الجزائرية مواصلة بناء الجزائر المستقلة، فانسجت المخططات الأولى بتحقيق نجاح معتبر، لكنها تميزت في بالتبعية للسلطة المركزية في التسيير واتخاذ القرارات في مجال تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية، ومع بداية الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات، فكانت سنة 1980 أولى الصدمات و سنة 1986 ثاني الصدمات للاقتصاد الجزائري، وهو الأمر الذي أدى إلى بداية تدهور وإخفاق السياسة التنموية آنذاك ابتداء من المخططات الخماسية، مما تطلب الأمر تجسيد جملة من الإصلاحات، فعملت الدولة الجزائرية بذلك إلى إعادة هيكلة المؤسسة العمومية، و التي أخفقت هي الأخرى من مسعاها في تحقيق الأهداف الموضوعة، مما مهد طريقا آخر إلى بداية تخلي الدولة عن التسيير، بالحد من المركزية في التسيير وإعطاء المؤسسات الاقتصادية حرية أكبر تدريجيا، حتى سنة صدور القانون التوجيهي للمؤسسات لعام 1988، هذا الأخير أفرز ورائه العديد من الإصلاحات، وأثبت أن الجزائر في توجه آخر مدركة بذلك فشل

التوجه الإشتراكي، وفي خضم الأوضاع السياسية التي بدأت تعرفها الجزائر آنذاك ، أدت بها إلى الدخول في سياسة إصلاحات اقتصادية جديدة أخرى امتدت إلى غاية 1993 كان نتائجها تحضير الإقتصاد الجزائري للدخول و التوجه نحو اقتصاد السوق وفق آليات جديدة وفي ظل ظروف دولية جديدة مختلفة عما كانت عليه سابقا.

إن فشل نظام التسيير الإشتراكي في الجزائر و كذا محاولة الإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية مع بداية الثمانينات ، لم تحقق الأهداف المرجوة منها ، كتحسين مردودية المؤسسة العمومية الإقتصادية ، بل هذا الوضع الخطير أجبر السلطات الجزائرية ، على التفكير في تصحيحه والناتج أساسا عن التأثير السلبي لسوء التسيير ، والإعتماد الكلي على الخروقات كمصدر للإنتاج و لتطبيق البرامج والسياسات التنموية على حسابها ، هذه الأوضاع خلفت ورائها عدة مساوئ على مستويات معيشة المواطنين ، وعلى معدلات النمو الإقتصادي ، و على مستوى المؤسسة أو الإقتصاد الوطني ككل لعدة سنوات ، لذا إعتمدت السلطات الجزائرية سياسة جديدة في التنمية ، تتميز في تحرير أكبر للإقتصاد حتى تتماشى مع الظروف الدولية الجديدة ، محاولة في ذلك التعايش مع مقتضيات إقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي.

13/ بين المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في الجزائر :

* قلة اليد العاملة المؤهلة والمخصصة .

* التبعية الاقتصادية خاصة لفرنسا .

* مشكلة المديونية (ترايد حجم الواردات)

* مشكلة المدن والمواصلات .

* مشكلة نقص المياه وما نتج عنه من تراجع زراعي.

شدد الخبراء الاقتصاديون المشاركون في ندوة عرض كتاب التنمية الاقتصادية للجزائر، الصادر عن دار القصة للنشر، على أهمية تحديد المفاهيم وضمان العمل المشترك في تحديد الأولويات في الإصلاح الاقتصادي دون تهميش. وشدد البروفسور طيب حفصي مدير البحث بالمدرسة العليا للتجارة بمونتريال خلال مداخلة بفندق هيلتون على أن السوق عبارة عن مجموعة من الآليات المتناسقة والمتراصة، وأن العمل الذي تم القيام به، من خلال كتاب التنمية الاقتصادية للجزائر، يعتبر لبنة في بناء فكري يدعو إلى الحوار والتفكير دون نبذ الرأي الآخر ودون تهميش، مضيفا أن الأفكار الكبيرة يجب أن تجد طريقها للتجسيد ميدانيا، وأن الاقتصاد في محصلته سلوكا إنسانيا، وثمره جهد إنساني، مركزا على أهمية إيجاد نقاط الالتقاء والتقاطع بين الأفكار المتباينة والمختلفة.

كما أكد البروفسور بوعلام عليوات من جامعة نيس على أهمية تفادي القرارات المركزية واعتماد اللامركزية وتحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة، مشيرا إلى العوامل الرئيسية التي تحدد مستوى التنمية الاقتصادية في بلد ما، ليستشهد بالمقاييس التي اعتمدت في تقرير منتدى الاقتصادي العالمي لتحديد مراتب الدول المرتبطة بعامل الابداع والابتكار والعوامل المادية

التقليدية، وحدد الجزائر في مرحلة انتقالية بينهما.

أما رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور، فقد ركز على أهمية احترام المؤسسات ومخاطر اتخاذ قرارات جزافية فردية ومصالحية أو فتوية تؤثر في مسار الاقتصاد والبلد على غرار سياسة معالجة المديونية خلال الثمانينات، مشيراً بأن دور النخبة لم يكن مؤثراً، في وقت نعيش فيه مرحلة انتقالية من الصناعة إلى التكنولوجيا.

أما الدكتور مبتول عبد الرحمن، فقد شدد على مساوئ المقاربات المتصلة بالريع وسيادة الاقتصاد الموازي والبيروقراطية الإدارية.

4/ إقتراح حلولاً لمعالجة مشاكل التنمية الاقتصادية :

* التفتح على اقتصاد السوق بعد تعديل الدستور والقبول بالتعددية الحزبية .

* تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي للتخلص بطريقة أو بأخرى من مشكلة البطالة.

* الشروع في إجراءات للدخول في المنظمة العالمية للتجارة .

* فتح المجال أمام المبادرة الفردية.

* تنظيم حركة المواصلات والتحكم في وسائل النقل لحل مشاكل المدن.

* وضع مخططات جديدة كمخطط التصميم الجهوي لتعبئة الموارد المائية .

* إدخال المزيد من المرونة بالسعي الى تخصيص المؤسسات، والفصل بين مهام الإنتاج و التوزيع و تقليص أحجامها.

أكد المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك شتروس كان أن سنة 2011 ستكون إيجابية بالنسبة للجزائر على الصعيدين الاقتصادي والمالي مضيفاً أن تقييم هيئته لوضع البلاد الاقتصادي إيجابياً.

في رده على سؤال خلال لقاء صحفي بمقر صندوق النقد الدولي خصص للوضع الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (مينا) أكد يقول إن "تقييمنا للوضعية الاقتصادية في الجزائر جيد مضيفاً "و اعتقد أن سنة 2011 ستكون سنة جيدة بالنسبة للبلاد نظراً للأسعار المرتفعة للنفط والغاز."

و اعتبر أن جزءاً كبيراً من الموارد المالية للجزائر يجب توظيفه في الهياكل التحتية و الاستثمارات على المدى البعيد والجزء الآخر يجب تجنيده من أجل تحسين

محيط المؤسسات الذي من شأنه جلب الاستثمارات الأجنبية.

و يرى مسؤول صندوق النقد الدولي أن "ما تختص به الجزائر مقارنة بجيرانها المباشرين هو نموذج استعمال الموارد الهائلة الصادرة عن قطاع النفط والذي من شأنه أن يساعد على تمويل المخطط الخماسي الهام للاستثمارات (2010-2014).

كما لاحظ أن "احتياطات بنك الجزائر المركزي هامة مما يسمح بحماية الجزائر من أي صدمة خارجية."

الاستنتاج: إن الاقتصاد الجزائري يتأثر بعوامل داخلية وخارجية، ويمكن للجزائر من خلال تجربتها منذ الاستقلال تجاوز الكثير من الأزمات.

* تقويم مرحلي:

– ما مدى تحقيق الجزائر التنمية في ظل اقتصاد السوق؟

– استخلص (أبرز) أهداف التنمية في الجزائر ومظاهرها.

– أبرز العوامل المؤثرة في الميزان التجاري الجزائري؟

الوضعية التعليمية الثالثة: التحولات الاجتماعية الكبرى.

الإشكالية: تعتبر الجزائر من الدول التي شهدت نموا سكانيا متميزا، صاحبه اتجاه نحو إنشاء تنمية مستدامة حفاظا على الموارد والأجيال.

التعليقات:

1- اكتشف مظاهر التحولات الاجتماعية بعد الاستقلال (السكان والخدمات).

2- حدد أسس التنمية الاجتماعية.

3- اقترح حلولاً لمشاكل التنمية الاجتماعية.

1/ إكتشف مظاهر التحولات الاجتماعية بعد الاستقلال:

أ- السكان :

- * تضاعف عدد سكان الجزائر ما بين 1962م (9 م/ن) و 2005م (33.2 م/ن) بنسبة نحو و وصلت إلى 3.4 %.
- * بداية من التسعينات بدأت نسبة النمو الديمغرافي تنخفض حيث وصلت سنة 2003م إلى 1.5 % نتيجة عوامل اقتصادية و اجتماعية منها (ارتفاع سن الزواج - نقص الرغبة في الإنجاب تراجع ظاهرة تعدد الزوجات).
- * انخفاض نسبة الوفيات فمن 6.0% في 1990م إلى 4.3 % سنة 2004م علما إن متوسط الحياة 70 سنة .
- * إن الفئة الأكثر من 65 سنة لا تمثل سوى 4.1% من مجموع السكان أي فتوة ديمغرافية .
- * الفئة المنتجة تمثل 62.3 % حسب التوزيع التالي: الزراعة 16% - الصناعة 22% - الخدمات 62% .
- * وصلت نسبة سكان المدن إلى نسبة 58 % و البطالة إلى نسبة 24.8 % سنة 2006م.

ب- الخدمات :

- 1- التشغيل :** تطور مستمر في عدد اليد العاملة نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي خاصة قطاع الخدمات الذي يشغل أكثر من 54 % من اليد العاملة فالوظائف العمومي وحده يوظف أكثر من 1.5 مليون ثم يليه القطاع الصناعي كما شهد قطاع التشغيل انفتاحا كبيرا على العنصر النسوي كل هذا أدى إلى تراجع نسبة البطالة في الجزائر خاصة منذ سنة 2001م خاصة ضمن مخطط الانعاش الاقتصادي لرئيس الجمهورية وكذلك المخطط الوطني للتنمية وظهور آليات التشغيل منها: الصندوق الوطني لدعم الشباب والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، كذلك عقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية.

- 2- التعليم:** تخصص الدولة أكبر ميزانية في الحكومة لوزارة التربية والتعليم أكثر من 40مليار دينار (لقد خصص المخطط الخماسي الخاص بدعم النمو الاقتصادي مشروع بناء 500 ثانوية، 1000 إكمالية، 2000 مطعم مدرسي، 500000 مقعد بيداغوجي جامعي و 50000 مقعد للتكوين المهني مما أسهم في انخفاض نسبة الأمية و تضاعف عدد المتدربين (06 ملايين في جميع الأطوار) مقارنة بسنوات الاستقلال.

3- الصحة: تحسن الوضع الصحي الناتج عن سياسة الدولة من 149 مستشفى 1962م إلى 372 مستشفى 2002م، كما تطور عدد الأطباء من 1278 سنة 1963م إلى 35368 طبيب سنة 2002م.

4- المرأة والطفل: ترقية المرأة والاهتمام بالأمومة. - انضمام الجزائر إلى المعاهدات الدولية لحماية المرأة و الطفولة. - دمج المرأة في عالم الشغل.

5- المستوى المعيشي: تحسن خاصة في الثمانينات. - يقدر الدخل الفردي الخام 3100 دولار سنة 2005م. - متوسط أمل الحياة 70 سنة.

- تحسن المستوى المعيشي للأسرة الجزائرية بنسبة 2 % وتخلص الجزائر من الفوارق الاجتماعية.

- الاستفادة من السكن من خلال السكن الاجتماعي والسكن التساهمي.

- تمويل السكان بجميع ضروريات الحياة منها المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز.

6- في الميدان الثقافي: - إنشاء دور الثقافة والاهتمام بالناحية الثقافية.

- إنشاء المعاهد والمدارس المختصة وتنشيط الفعاليات الثقافية.

- الاهتمام بالآثار والتراث بإنشاء متاحف وطنية.

- السعي للقضاء على الأمية المتفشية في الجزائر وتفعيل دور المساجد.

2/ حدد أسس التنمية الاجتماعية:

* توفير العيش الكريم لكل مواطن (تربية، تعليم).

* توفير منصب عمل لكل قادر عليه و العمل على جزارة الإطارات.

* مجانية الخدمات التعليمية و الصحية من 1962 - 1990م.

* إحداث التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن.

* تطوير الريف.

* اعتماد ما يسمى بالتنمية المستدامة.

* توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (ماء، كهرباء وغاز).

3/ بين معيقات التحولات الاجتماعية:

* البطالة التي نتجت عن تسريح العمال بعد التحول الاقتصادي والدخول في خصخصة القطاعات العمومية.

* التسرب المدرسي.

* العجز في القدرة الشرائية وذلك بانخفاض أجور العمال وارتفاع الأسعار.

* تردي الأوضاع الاجتماعية خاصة لدى سكان الأرياف في المناطق ذات التضاريس الصعبة.

* مشكل الزواج الريفي.

* استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الخرقة) بسبب الإقصاء والتهميش خاصة في التوظيف.

* ضعف الاستراتيجيات الاجتماعية لضعف آليات التطبيق والتقييم.

* استفحال ظاهرة البيروقراطية وأثرها السلبي على التحولات الاجتماعية.

* الفساد في بعض القطاعات وانتشار الظواهر السلبية.

ومن بين المعوقات كذلك نجد:

1- إعادة توزيع الدخل: إن العدالة في الأجور والمداخل بشكل عام تقتضي اعتماد معايير واضحة مبنية على درجة الانتاجية والمساهمة في الدخل العام. فسياسة الأجور في الجزائر منذ الاستقلال لم ترقى يوما إلى العدالة في شيء، فباسم الاشتراكية في البداية ثم باسم المكاسب بعدها تساوت الأجور واختل ميزان القيم وصار الناس سواسية مهما تدرجوا في التعليم ومهما اكتسبوا من خبرة وكفاءة، فالفارق في الأجر يختفي بين مساواة الخبرة بالأقدمية. فالإنسان في نظام العمل في نظر حكومات الجزائر تتساوى إنتاجيته مهما بلغ من علم ومهما تحكم في التكنولوجيا، ومهما خبر في مجال الإدارة والتسيير، وبالتالي فإن سياسة إعادة توزيع الدخل على أفراد المجتمع الجزائري غير عادلة البتة لأنها لا تراعي معيار الانتاجية والكفاءة ودرجة المساهمة في الدخل العام الوطني، بحيث أن الفئات العاملة والمنتجة للثروة الفعلية لا تحصل على ما يقابلها من جهد وخدمة للاقتصاد الوطني. ف نجد أن هذه الفئة هي أفقر الفئات وأن التكفل الاجتماعي بها لا يرقى بأي حال من الأحوال إلى ما تحصل عليه باقي الفئات الأقل إنتاجية بل وغير العاملة وغير المفيدة.

كما أن فئة التجار الشرعيين منهم وغير الشرعيين يحصلون على مداخيل خيالية من دون أي مراقبة أو تدخل من السلطات لضبطها، مما ينتج عنه ضغوطا سلبية على القدرة الشرائية للفئات العاملة والمكددة، مما يفشل أي تحسين بالرفع للأجور الحقيقية والفعلية نظرا للتضخم السنوي الكبير، فما إن تم الحكومة في رفع أجور العمال والموظفين حتى تعرف الأجور الحقيقية تراجعاً محسوساً قبل دخول الزيادة في الأجور الاسمية حيز التطبيق. كما أن ثمار الدعم الاجتماعي الموجه للفئات الخرومة في المجتمع تستفيد منه كل الفئات الميسورة.

2- لقد عجزت مختلف الحكومات ولسنوات طويلة في تسيير ملف السكن، والقضاء على هذه الأزمة منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، بل إن الاستمرار بنفس السياسة في التعاطي مع أزمة السكن لن يؤدي إلا إلى نفس النتائج، فعدم تغيير فلسفة ومعايير الحصول على السكن في المناطق الحضرية والريفية يؤديان إلى تضيق الوقت وإحداث تراكم مستمر لن يوجد له حل في المستقبل المنظور. إن عدم الاهتمام وعدم الإسراع بتطوير وتشجيع وتنظيم المقاولات المتخصصة في البناء جعل من القدرة الوطنية على

بناء السكنات بالمعايير العلمية والقانونية غير كافية بل وعاجزة تماما عن مواجهة الطلب السنوي المتراكم للسكن، كما أن هذه الوضعية جعلت المضاربة في السكنات تنمو بشكل رهيب مما أدى إلى ارتفاع أسعار السكن، كما أن السكنات بمختلف صيغها حتى الاجتماعية منها تم بيعها مخالفة للتشريع دون أي رادع أو قانون، ولعل أهم معيار أوليت له أهمية بالغة للحصول على سكن اجتماعي مجاني هي الفئات السكانية التي تسكن في البيوت القصديرية، مما جعل الآلاف من العائلات تترج من الريف إلى المدن الكبرى عساها أن تستفيد من سكنات مجانية فيها، ولعل أبلغ تعبير على أن هذا السلوك الاجتماعي غير العادل، ما أقر به رئيس الحكومة الحالي في منتصف التسعينيات وبصفته رئيسا للحكومة حينها امام البرلمان، بأن الحصول على سكن اجتماعي يقتضي المرور عبر الإقامة في بيت قصديري، ولا جدال في أن النفس السوية وذوي المستويات التعليمية المحترمة تأبى نفوسها المذلة، فصبرت على ضيق المكان مع الوالدين والإخوة وأخرت الزواج حتى تستطيع كراء سكن من سكنات أولئك الذين حصلوا عليه عن طريق البيوت القصديرية أو الرشاوى. كما أن كلفة الحصول على سكن في الجزائر تساوي حسب بعض الدراسات أكثر من 30 مرة مجموع الدخل السنوي للفرد الجزائري وهذه النسبة تعتبر الأعلى في العالم العربي، فمصر على سبيل المثال رغم أن الدخل السنوي للفرد أقل من الجزائر إلا أن فرصة الحصول على السكن بالشراء تعتبر أقل كلفة بكثير بحيث كلفة شراء السكن في مصر لا تكلف سوى 18 مرة مجموع الدخل السنوي للفرد، أما باقي الدول العربية فحدث ولا حرج.

3- منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا لم تعرف الجزائر سياسة سكانية حكيمة وواضحة المعالم ومندمجة مع باقي السياسات الأخرى، بحيث لم توفق في تخفيض النمو الديمغرافي السريع الذي عرفته الجزائر **بعد الاستقلال** بالتأثير الواعي على هذا المعدل لتساير بذلك مختلف السياسات الإنمائية حتى لا يكون النمو الديمغرافي معرقلا بل ومعيقا للاستراتيجية التنموية التي تم تسطيرها في مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، فشكل هذا الانفجار تحديا كبيرا لأصحاب القرار السياسي **الاقتصادي والاجتماعي** مما جعل الجهود التنموية الكبيرة لا تؤتي أكلها بل أفقدت البلاد فرصة الانتقال النوعي نحو الخروج من التخلف. غير أن هذا العجز في تلبية احتياجات المواطنين وبالأخص توفير الشغل والسكن أثر بالتراجع في النمو الديمغرافي نتيجة العزوف القسري عن الزواج المترتب عن عدم القدرة. كما أن سوء التوزيع الديمغرافي على مختلف مناطق البلاد نتيجة سوء توزيع التنمية والاهتمام بالمناطق الحضرية الكبرى على حساب الريف والمناطق الحضرية الصغيرة مما أدى إلى التركز في هذه الأقطاب الحضرية الجهوية. بالإضافة إلى ما سبق ذكره، تهميش القواعد العلمية للتهيئة العمرانية والتخطيط الجهوي جعل المناطق الحضرية فاقدة للروح الاجتماعية والحضرية فتمثلت في مجتمعات سكنية غير متناسقة عمرانيا وغير متوفرة على مختلف المرافق العمومية بالمعايير العلمية مما شوه منظرها وضيع إمكانيات المرافق العمومية لعدم قدرتها على استيعاب نسمة أكبر من الإمكانية مما دفع إلى انتشار الآفات الاجتماعية المختلفة، فلا المدارس استطاعت أن توفر تربية مقبولة ولا المرافق الصحية استطاعت أن تتكفل بصحة المواطن كما ينبغي ولا النقل ولا الأمن توفر بالصفة الملائمة ولا النشاطات **الاقتصادية** الجوارية في الجماعات المحلية استطاعت استيعاب الأعداد الهائلة من المتسربين من المدارس والمتخرجين من المعاهد والجامعات. فإذا كان الاعتراف بالعجز الهيكلي على تلبية الاحتياجات المتنامية للسكان فلماذا تخلت السلطات عن الدور التوعوي والإعلامي والتوجيهي للمواطنين من أجل التنظيم والتحكم في النمو الديمغرافي بالدرجة التي تكفل للسلطات بتنفيذ وتنمين للموارد البشرية بالعمل على الرفع في المستوى العلمي

والثقافي للسكان. فغياب (تغييب) سياسة سكانية مندمجة في إطار إستراتيجية تنموية واعية انعكس على الحالة المتردية المعيشية والاجتماعية للسكان.

4- أما فيما يتعلق بالسياسة التربوية والتعليمية فقد تميزت منذ بداية الاستقلال بالاعتماد على مواكبة النمو الديمغرافي المتسارع مما شكل ضغطا متزايدا على المنظومة التربوية من أجل رفع التحدي السنوي المتمثل في توفير مقعد تربوي لكل طفل باعتبار أن التعليم في الجزائر يعتمد على الإجبارية، هذا التحدي أملى على أصحاب القرار بالاهتمام بالاستثمار في الهياكل التربوية على حساب الاستثمار في تحسين نوعية التعليم من أجل توفير يد عاملة مؤهلة وكفئة تتصدى لرفع تحدي التنمية والاقتصاد المتقدم المبني على المعرفة. فمخرجات المنظومة التربوية تعتبر مدخلات كل القطاعات الإنتاجية ، فإذا تراجعت نوعية الأولى تأثرت باقي القطاعات سلبا، فنوعية التربية والتعليم تتأثر مباشرة بالكم، فكلما كان الكم كبيرا كلما كانت النوعية متراجعة. بالإضافة إلى ما سبق ذكره، يرجع السبب الرئيسي لفشل المنظومة التربوية في غياب المشروع التربوي الجزائري التقدمي الواعي الذي يدفع نحو بناء المواطن الصالح في جميع الميادين والجهات، فكل المشاريع التربوية الجزائرية لم تكن ذات روح وطنية جزائرية وإنما كانت مشاريع تربوية لبلدان غربية وشرقية لا تراعي الخصوصية الجزائرية فكانت مشاريع عرجاء لانعدام إمكانيات التحقيق البشرية والمادية، كما أن تهميش القطاع التربوية يكمن في تهميش التأطير البشري رغم الميزانية الضخمة المخصصة لهذا القطاع مما يعطي الانطباع بأولوية هذا القطاع. فالمشروع التربوي والتعليمي مرتبط بوثاق مع سياسات التعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني وكذا احتياجات سوق الشغل، فمنذ البدايات تم عزل البرنامج التربوي عن متطلبات النوعية لليد العاملة مما أفقد الميزة التنافسية لليد العاملة الجزائرية مقارنة باليد العاملة الأجنبية مما شكل تناقضا ظاهريا متمثلا في وفرة كمية لليد العاملة المؤهلة وحقيقة الأمر وجود ندرة في اليد العاملة المؤهلة للمناصب المتوفرة مما أفقد سوق الشغل معناه العلمي.

5- فرغم الجهود المبذولة من أجل التكفل الصحي بالمواطنين لم تستطع الجزائر من توفير صحة عمومية لشرائح واسعة من أفراد المجتمع المنتشر في المناطق الداخلية بل وحتى المناطق الحضرية الكبيرة، وذلك راجع لعدم التحكم في تسيير القطاع الصحي إن في الجانب المادي أو في الجانب البشري مما جعل الهياكل الصحية المنتشرة عبر مختلف المناطق فاقدة لدورها الصحي العمومي الجوّاري وذلك لسوء تسيير التجهيزات الصحية وسوء الإدارة وعدم إيلاء الأهمية للطبيب والممرضين جعل أمرها كصروح بلا روح، وصار المريض ينتقل إلى المستشفيات الكبيرة المتمركزة في الولايات الكبيرة القليلة مما أدى بالضغط عليها إلى عدم قدرة هذه الأخيرة على تلبية حاجيات المواطنين ومنه زادت معاناة المواطنين بالإضافة إلى المرض نفسه ضغطا نفسية سلبيا إضافيا نتيجة التنقل وبعد المسافة وطول أمد التكفل بالمرض إن لم يكن فقدان الأمل في هذا التكفل. إن السبب الرئيسي وراء هذه الفوضى التي يتخبط فيها قطاع الصحة يرجع إلى إهمال مبدأ التوازن الجهوي في توزيع التنمية عبر مختلف المناطق بما فيها الاهتمام الصحي المتوازن بين مختلف الولايات يعطي بذلك صورة عن تكافؤ الفرص بين المناطق والتساوي والعدالة في التعامل مع المواطنين الجزائريين باعتبارهم مواطنين من درجة واحدة، عكس ما هو عليه الحال من شعور بالدونية لمناطق عديدة تدفع بشريحة كبيرة من الناس للشعور بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية والثالثة.

6- إن الضمان الاجتماعي يعتبر جهازا مكلفا بتحقيق الطمأنينة والأمان جراء التكفل بتوفير خدمات اجتماعية للمواطنين وبخاصة فيما يتعلق بالصحة العمومية شبه المجانية، وهذا الجهاز يمثل فلسفة التضامن الوطني بالاشتراك في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. فالمبدأ التضامني بين أفراد المجتمع يقتضي نشر وتعزيز الروح التضامنية في شتى المجالات بين أفراد المجتمع بالإضافة إلى تحقيق العدالة في الاستفادة من مداخيل الصندوق كما أن الفعالية والسرعة في التكفل تدفع إلى تحقيق الجدوى من وجود الصندوق وإلا فإن شرائح واسعة من المشتركين يتخلون عن طلب التعويضات من الصندوق مما يمهّد إلى الشعور بعدم جدواه واعتباره اقتطاعا ظلما من الأجر دون عائد حقيقي منه. فالمستفيدين من الصندوق والمتمثلين في الشريحة الهشة من المجتمع تعتبر عبئا إضافيا على كاهل الطبقة الوسطى. فالشعور بالأمن الاجتماعي لم يعد متحققا مما يؤدي إلى استبدال الشعور بالأمان بالشعور بالظلم والاستغلال وتكبد للخسائر مضاعفة نتيجة الاقتطاعات المتعددة دونما مقابل حقيقي، كما أن إظهار الاقتطاعات من أجور الموظفين والعمال أحدث إحساسا سلبيا على القدرة الشرائية للمواطنين.

7- منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تعرف الجزائر سياسة واضحة للتشغيل بالاعتماد على رؤية علمية وشاملة لموقع التشغيل باعتباره محور العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والإجتماع والتربية والتكوين، فنجاعة سياسة التشغيل تعكس نضوج الفكر والوعي الاستراتيجي للسلطة، ولعل السبب الرئيسي والحقيقي لتخلف الأمم يرجع إلى غياب الرؤية الاستراتيجية. أما في الجزائر فعدم الوعي بهذه العلاقة يجعل من مختلف القرارات والاجراءات الموجهة نحو تشجيع التشغيل ومحاربة البطالة من اختصاص منظومة مكلفة بالتشغيل والسهر على تحقيق أهداف التشغيل ومحاربة البطالة فاكنت بإصدار التشريعات المنظمة للعمل وإستحداث جهاز مكلف بدعم تشغيل الشباب وآخر بتمويل مشاريع الشباب وبعض الفئات الأخرى ومنه لم يؤدي هذا التوجه إلى نتائج ملموسة وفعالة في هذا المجال لأن ظاهرة البطالة تعتبر مشكلة اقتصادية واجتماعية تشكوا منها كل دول العالم بما فيها المتقدمة منها. إن البطالة هي الظاهر من المشكلة الحضارية والبشرية التي تتخطى فيها المجتمعات البشرية الحديثة. فعدم الوعي وسطحية النظرة الجاهلة والمتخلفة لمختلف الارتباطات الناتجة من الاستثمار البشري سوف لن تعالج هذه الظاهرة وستؤدي إلى تفاقمها إلى حد أن تصبح غير قابلة للحل ومنه ستصبح البطالة غير متكفل بها مما سيحدث اضطرابات إجتماعية تهدد إستقرار المجتمع ومعه سيهدد أمن البلاد.

4/ إقتـرـح حـلـولـا لمشاكل التنمية الاجتماعية :

* الاهتمام بتطوير وترقية الحياة في الريف و توفير مختلف الخدمات.

* لحل مشكل أزمة السكن يجب التوسيع في برامج الإنجاز حيث سنة 2006م تم إنجاز 200 ألف سكن.

* إنشاء وزارة التضامن لتكفل بالفئات المحرومة.

* محاربة ظاهرة التسرب المدرسي و التقليل منها بتكثيف برامج محو الأمية.

* الاهتمام بالشباب لكي لا يتجه إلى الهجرة غير الشرعية.

* محاربة البيروقراطية والفساد الإداري في جميع القطاعات.

الاستنتاج: الجزائر تسعى إلى خلق توازن بين النمو السكاني والنمو التنموي.

*** تقويم مرحلي:**

– ماهي الاستراتيجية التي اعتمدها الدولة لمواجهة البطالة ؟

– حول معطيات الجدول الوثيقة 3 ص 100 إلى منحنى بياني بمقياس 1 سم = 2 % و 1 سم = سنة.

*** مناقشة التقويم الرحلي:**

* من أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة الجزائرية للقضاء على ظاهرة البطالة مايلي:

تهدف البرامج الاجتماعية المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، الموجهة نحو الفئات السكانية المحرومة، إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد و الجماعات .

و من خلال مختلف برامجها، تساهم الوكالة في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة هشاشة و عدم إستقرار على مستوى النسيج الاجتماعي ، و هذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي و التنمية الجماعية و كذا تعزيز المنشآت القاعدية الرامية لمكافحة الفقر و الإقصاء الاجتماعي .

إن التنوع في تدخلاتها و كذا الحرص الدائم على ضمان أحسن إعلام فيما يخص تسيير برامجها الهادفة إلى الإدماج و الدعم الاجتماعي ، يوجهان وكالة التنمية الاجتماعية نحو مسعى واضح يلخص كل التخصيصات المتعلقة بسنة 2007 ، و ذلك على مستوى كل ولاية .

هذا المسعى سيسمح بتقييم مستوى تدخلاتها على الصعيد الوطني و كذا أثرها المالي حسب كل ولاية و تخصيصها حسب القطاع بالنسبة لكل برنامج على حدى.

1. الشبكة الاجتماعية :

✓ المنحة الجزافية للتضامن (AFS) الموجهة للأشخاص عديمي الدخل (غياب أي مورد أو مدخول) ، الغير قادرين على العمل و الغير مستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى ؛

✓ التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) الممنوحة لأفراد العائلات عديمي الدخل، الذين يشاركون فعليا في النشاطات ذات المنفعة العامة.

2. التنمية الجماعية التساهمية :

يهدف هذا الجهاز إلى تحسين الظروف المعيشية للجماعات وكذا إدماجهم في مختلف مراحل إنجاز المشاريع الاجتماعية الاقتصادية، الموجهة خصيصا لتلبية إحتياجاتهم ذات الأولوية.

و هو يعتمد على منهج تساهمي يشتمل على:

- ✓ إستهداف المناطق المحرومة و الفئات السكانية الأكثر فقرا .
 - ✓ تحديد الحاجيات ذات الأولوية وإختيار المشاريع بالمساهمة الفعلية للمستفيدين .
 - ✓ إنجاز مشاريع إجتماعية مصغرة ذات طابع إجتماعي- إقتصادي تستجيب للإنشغالات الأولية للمستفيدين ، التي تعتمد على تقنية بسيطة ، سهلة الإستغلال و الصيانة و بإمكانها الإستمرار طويلا .
 - ✓ مطالبة المستفيدين بدفع مساهمة مالية ، كدليل على إهتمامهم بالمشروع و تضامنهم الجماعي.
- الإدارة الجموعية للأحياء أو " التكاثف الحضري": تعتبر جمعية الحي، منظمة مواطنة ترمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف :
- إجتماعي : قتم بالأشخاص الذين يعانون من صعوبات و بطالين على مستوى الأحياء المستهدفة.
 - إقتصادي : الإدماج من خلال التشغيل الجواربي على مستوى الحي لفائدة السكان ، لضمان النظافة و تحسين الظروف المعيشية.
 - مواطني : من خلال التعاون بين كل من السكان ، المنتخبين المحليين، ممولي مشاريع السكنات والجمعيات .

خلال سنة **2007**، وصل مبلغ الغلاف المالي المرصود لإنجاز هذه البرامج إلى ثمان و أربعين مليار و خمسمائة و أربعين مليون دينار جزائري (**48,54** مليار دينار جزائري) لتجسيد الأجهزة التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية، وكذا سنة ملايين و أربعة مئة و سبعون مليون دينار جزائري (**6,47** مليار دينار جزائري) المخصصة للإعانات الاجتماعية لوزارة التضامن الوطني :

الوحدة : دج.

البرامج	إنجازات سنة	التخصيصات المالية
	2006	لسنة 2007
الادماج	19 306 160 004	29 032 284 159 (1)
الاعانة و التنمية الجماعية	8 307 130 875	10 797 872 347

6 989 762 400	5 566 503 600	" AFS-IAIG " الاجتماعية التغطية
1 720 000 000	1 080 705 792	نفقات تسير البرامج
(2) 48 539 918 907	34 260 500 271	" ADS " المجموع الجزئي
6 468 293 000	5 943 928 826	الاعانات الاجتماعية لوزارة التضامن الوطني
55 008 211 907	40 204 429 097	" ADS – MSN " المجموع الإجمالي

(1) بما في ذلك تمديدات عقود ما قبل التشغيل.

(2) إلتزامات مالية جارية لسنة 2006 و تخصيصات مالية لسنة 2007.

يكشف لنا الجدول أعلاه عن التقدم الواضح و كذا الجهود المبذول باستمرار من طرف الدولة للتمكين من إدماج الفئات السكانية المحرومة ، و المساعدة في تعزيز التماسك الاجتماعي .

إن قيام هذه البرامج بإقحام عدة قطاعات مختلفة في عملية إنجازها و كذا العمل بالتشاور مع مختلف الشركاء من شأنه أن يمنح بالتأكيد نجاعة أكبر لنشاطات كل من وكالة التنمية الاجتماعية و وزارة التضامن الوطني .

3. نشاطات التعاون :

تقوم وكالة التنمية الاجتماعية في إطار مهامها ، بتطوير نشاطات التعاون مع المجتمع الأوروبي. مشاريع التعاون المدرجة مع المؤسسات والهيئات الأخرى والخاصة بالجمال الاجتماعي ينتظر منها التوسع إلى آفاق جديدة.

– برنامج " المنظمات الغير حكومية " (ONG II)

يتعلق الأمر ببرنامج دعم الجمعيات الجزائرية للتنمية والتي يهدف خصيصا إلى تعزيز قدراتها و نظام تسييرها في ميدان تنفيذ مشاريع التنمية قصد خلق نشاطات اجتماعية إقتصادية.

يهدف البرنامج أساسا إلى توفير الدعم للجمعيات العاملة في :

- المجال الاجتماعي ، سيما ترقية حقوق المرأة و الشباب ؛
- حماية المحيط و الممتلكات الأثرية ؛
- التنمية الجماعية و ترقية التنمية المستدامة.

– مشروع دعم التنمية الاجتماعية الإقتصادية المحلية بشمال شرق الجزائر (PADSEL-NEA)

يستهدف هذا المشروع في تدخلاته 50 بلدية الأكثر حرمانا بمنطقة شمال شرق الجزائر، المتواجدة على مستوى الولايات الست (06) التالية : باتنة، بسكرة ، جيجل، خنشلة، سوق أهراس و ميلة .

نشاطات المشروع تركز على أربعة محاور:

1. تطوير إستراتيجيات التنمية المحلية : تتجسد هذه الأخيرة، على مستوى كل بلدية من خلال تحديد و إنجاز مخططات التنمية المحلية (PDL).
2. تطوير المنشآت القاعدية الإجتماعية - الاقتصادية المحلية ، التي تسمح بتحسين نوعية و مستوى معيشة الجماعات المستفيدة .
3. ترقية النشاطات الإنتاجية لتوليد المداخيل التكميلية لفائدة الفئات السكانية، سيما لحسابها الخاص (قروض مصغرة)
4. تعزيز القدرات المؤسسية للفاعلين المحليين (ولايات، دوائر، مجالس شعبية بلدية، جمعيات).

- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO) :

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج إجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية. كما يهدف أيضا إلى تشجيع و تنمية مفهوم " المقاول الصغرة " المحلية. إذ يتعلق الأمر في الحقيقة بمرافقة الشباب العاطل عن العمل و توجيههم نحو التكفل الذاتي عن طريق إستحداث نشاطات مصغرة ذات قيمة مضافة عالية سواء كان ذلك على المستوى الإجتماعي أو الإقتصادي.

يعرف هذا الجهاز إقبالا كبيرا من طرف المستفيدين من المشاريع و إهتماما كبيرا من طرف الفاعلين المحليين. سمح الإعتماد على هذا الجهاز بترقية برنامج " الجزائر البيضاء" من أجل إستحداث مناصب شغل إدماجية و نشاطات جوارية و صحية لفائدة مدنا و أحياءنا.

4. برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE) :

يتمثل في الإدماج المهني للشباب الحائز على شهادات التعليم العالي و كذا التقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين .

بذلك يساعد هذا الجهاز الشباب أصحاب الشهادات، في الحصول على مناصب شغل دائمة من خلال إكتساب تجربة مهنية كما سيسمح للمؤسسات و الإدارات بالإستفادة من تأطير من شأنه تحسين فعاليتها .

5. مناصب الشغل الموسمية ذات المبادرة المحلية (ESIL):

يهدف هذا الجهاز إلى توظيف الشباب البطال الذي لا يتوفر على مؤهلات ، في مناصب شغل مؤقتة ناتجة عن أشغال أو خدمات في إطار المنفعة العمومية ، بناء على الإحتياجات المعبر عنها من طرف كل من الجماعات المحلية و المصالح التقنية للقطاعات و كذا الشركاء الآخرين في مجال التنمية المحلية.

المعنيون بهذا البرنامج هم الشباب (الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة) بدون مؤهلات و الذين من خلال إدماجهم في عالم الشغل يتحسن مستوى معيشتهم بإبتعادهم عن عالم البطالة وإكتسابهم لقيم معنوية وذاتية.

6. الشبكة الجوارية لوكالة التنمية الإجتماعية :

- تشكل هذه الشبكة اليوم من 110 خلية جوارية و هي مكونة من فرق متعددة الإختصاصات (أخصائي في علم الاجتماع، أخصائي نفسي، طبيب و وسيط إجتماعي) و تتمثل مهامهم الرئيسية في :
- ✓ تحديد جيوب الفقر التي ستستهدفها نشاطات وكالة التنمية الإجتماعية. يتم هذا العمل الإستهدافي بالتشاور مع مديريات النشاط الإجتماعي للولايات ؛
 - ✓ تحديد حاجيات الفئات السكانية بتشجيع اليقظة الجماعية من خلال المقاربة التساهمية ؛
 - ✓ إعداد مخطط عمل قصد التكفل بالمشاكل التي تعاني منها الفئات السكانية التي شكلت موضوع التحقيق ؛
 - ✓ تنفيذ مخطط العمل بإقحام كل من الإدارة المحلية و الفئات السكانية.

مشروع إنجاز ملف: التنمية المستدامة في الجزائر.

الإشكالية: لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما بين مناطق الجزائر اعتمادا على استراتيجية وطنية للتنمية قائمة المستدامة معتمدة على آليات ووسائل حيث اعتمدت الجزائر سياسة المراقبة والمتابعة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

التعليقات:

1- تتبع مسيرة التنمية المستدامة في الجزائر.

مسيرة التنمية المستدامة في الجزائر:

أ- تعريف التنمية المستدامة: التنمية المستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية بالشكل الذي يضمن المحافظة على حقوق الأجيال القادمة

* تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية

* أهم المؤثرات في التنمية المستدامة هو الإنسان وسعيه نحو التقدم التكنولوجي والذي انعكس على البيئة.

* في مجال الصناعة التقليدية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد أضحت الصناعات التقليدية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رافدا للتنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي باعتبارها قطاعا منتجا للثروة و فضاء حيوي لخلق فرص العمل ، ولن يكون لها هذا الأثر الكبير إلا إذا كانت مقرونة باقتراح سياسات رشيدة مدعمة بآليات و ميكانيزمات فعالة و قابلة للتنفيذ ، وقد بادرت الوزارة بمشروع إستراتيجية جديدة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، وقد شملت هذه الإستراتيجية 4 محاور.

المحور 1: تناولت فيه تشخيص الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف أبعادها ، وإبراز المعوقات التي تقف عقبة في تنميتها.

المحور 2: تطرقت فيه إلى الأهداف و الخيارات و العناصر المستهدفة من وراء وضع هذه الإستراتيجية و للتخفيف من آثار البطالة و امتصاص اليد العاملة. و من الضروري ترقية الاستثمار

المحور 3: تطرقت فيه إلى الوسائل الكفيلة بدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف الأصعدة ، في مجال التمويل وضعت الوزارة آليات عن طريقها تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المنتجات المالية و البنكية و كذا خطوط القرض و إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا القطاع و استخدام الأدوات الحديثة في مجال التسيير ، أما في مجال التأهيل فإنه يتحتم الإسراع في تأهيل القطاع بهدف الرفع من الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية خاصة وأن الجزائر مقبلة للانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة و في مجال التكوين فقد تم إعداد برامج للتكوين موجهة خصيصا لإطارات ومسيري المؤسسات و كذا المقاولين وفق نماذج وتطبيقات التسيير الحديثة لاكتساب ثقافة وكفاءة التسيير و الإدارة.

المحور 4: أبرز أهمية الشراكة و التعاون الدولي لما لها من آثار وانعكاسات على المؤسسة الجزائرية في المدى البعيد والمتوسط .

ب- آفاق التنمية المستدامة في الجزائر: بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو و تنمية الإقليم بتخصيص

36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

1- مشروع حماية الساحل.

2- مشروع حماية التنوع البيولوجي .

3- إنجاز مشروع خاص بالبيئة .

4- وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم.

5- مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب.

6- عمليات تحسين المحيط الحضري .

7- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية .

* في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء **600** ألف مؤسسة على آفاق سنة **2020**م بإمكانها استقطاب مالا يقل عن **06** ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية و الإنتاجية، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية.

* في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من **10** مراكز دفن النفايات " CET " في أهم المراكز الحضرية للبلاد. إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها :

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها.

- وضع جهاز مراقبة للهواء.

- مشروع إنجاز الخطيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق **200** هكتار بين الجزائر العاصمة و المدينة الجديدة سيدي عبد الله.

- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط " PAM " و الذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني و الدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة .

- تسجيل **26** موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رام سار RAMSAR في أحواض أبيرة، العصفير ملاح ، وطونفا بولاية الطارف.

كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى **7** مناطق نذكر منها:

- غابات الأرز بجنشلة.

- وحائن تيوت بالنعامة .
- غابات السنبل بالجللفة.
- منطقة واد الطويل بتيارت .
- منطقة تينهيان بتمنراست.

أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فتتعلق بـ:

1- قصبة الجزائر، قصر الداوي بوهـران وقسنطينة، حضيرة طاسيلي والأهقار، منطقة الميزاب، قلعة بني حماد، قصور تمنطيط ومتليلي.

إن هذا المسعى التنموي يركز على مبادئ التضامن و التنسيق، الحكم الراشد، والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة .

2- قصد دمج العالم الريفي في مسعى تجديدي في مستوى تطلعات السكان، فإنه تم إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة وكما تم إنجاز الكثير من العمليات في مختلف المناطق الريفية لمحاربة الانجراف، تطوير زراعة الأشجار المثمرة، ترقية الاقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للشغل.

هذه الإستراتيجية تهدف إلى تنمية اقتصادية مرافقة وموزعة بالتساوي عبر التراب الوطني ، وترجمتها تتم عبر سلسلة من العمليات تهدف على الخصوص إلى دعم الأنشطة المنشئة للشغل و المداخيل و تقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية من ماء و كهرباء و غاز وكذا متابعة برامج السكن الريفي. وهي اليوم تجسد عبر المئات من المشاريع الجوارية في مجال التنمية الريفية.

وضعـية إدـمـجـة

الإشكالية: استمعت لحوار ما بين فلاحين جاء من أحدهما أن هذه السنة تتميز بندرة التساقط مما يؤثر على السنة الفلاحية، بينما الثاني أكد أن إشكالية الماء تطرح على المستوى الوطني وذلك لضعف الإمكانيات وسوء استغلالها .

السندات:

السند 01: { ... وهذا المورد يلقي منافسة شديدة بين طلبات قطاع الفلاحة من أجل السقي وطلبات الإنسان والنشاطات الأخرى خاصة الصناعية، وأن الجزائر تعتبر من البلدان التي تعاني نقصا كبيرا في التزود بمياه الشرب خاصة المدن الكبرى حيث أصبحت الكمية التي يستفيد منها المواطن يوميا لا تفي بأغراضه الأساسية وهذا التنافس بين القطاعات الأخرى كالصناعة مثلا وعمليات السقي إضافة إلى سوء توزيعها وتسييرها الخاضع لنظام اتبعته الدولة منذ الاستقلال ... }.

السند 02: { ... تصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم من حيث الإمكانيات المائية حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للندرة والتي يجدها البنك العالمي بـ: 1000 م³ للفرد في السنة حيث أن الراتب المائي النظري في الجزائر الذي كان في عام 1962م يقدر بـ: 1500 م³ للفرد في السنة، وتراجع عام 1999م إلى 500 م³ للفرد في السنة، وتزداد حدة مشكلة الماء في الجزائر بسبب خصائص مناخية ويتم تجديد المياه في العالم بعدة طرق أبرزها:

– بناء السدود. – حفر الآبار. – معالجة المياه المستعملة. – تحلية مياه البحر.

ولأن الموارد المائية في الجزائر تكتسب طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الشاملة للبلاد، يجب اعتماد الطرق السابقة الذكر مع مراعاة خصائص الجزائر الطبيعية والسكانية ... }.

المطلوب:

* اعتمادا على السندات ومكتسباتك القبلية عالج إشكالية ندرة الموارد المائية واستغلالها مع تحديد الإمكانيات المائية المتوفرة في الجزائر.

مناقشة النشاط الإدماجي:

المقدمة: السندين لهما ارتباطا وثيقا بالجغرافيا الطبيعية، إذ يحددان واقع الإمكانيات المائية في الجزائر.

1/ الإمكانيات المائية في الجزائر: - تتميز بالتنوع، سطحية (مياه الينابيع والأودية) مياه جوفية (أحواض مائية تتركز في الهضاب العليا وفي الصحراء حيث يوجد مخزون مائي كبير) ومياه التساقط مع مياه السدود الصغرى.

2/ الاستغلال الحالي للموارد المائية في الجزائر:

- الاستغلال غير المعصن للموارد المائية وذلك لقلة السدود المنجزة، حيث أن أغلب مياه التساقط تذهب إلى البحر المتوسط بالنسبة للشمال، وإلى رمال الصحراء في الجنوب، وإلى الشطوط والسيخات بالنسبة إلى الهضاب العليا السهوب.

- سوء التسيير مع الضعف في التجهيز.

- ضعف شبكات التوزيع أغلبها قديمة موروثية عن الاستعمار أو رديئة عند الإنجاز.

- ثقافة التبذير عند الاستهلاك وغياب الوعي في المؤسسات الصناعية والثقافية والخدماتية

- انعدام الرسكلة للمياه الخاصة بالتطهير والتصنيع حيث أن إعادة رسكلة المياه معناه عملية تحويل المياه المستعملة الغير صالحة (مياه التطهير والتصنيع) ويكون ذلك بأجهزة لإزالة الملوثات حيث تصبح صالحة للاستعمال مرة أخرى لكن في الري الفلاحي.

3/ الحلول المقترحة لتحقيق اكتفاء ذاتي في المياه:

- بناء سدود كبرى بمقاييس عالمية لاستيعاب مياه التساقط خلال السنة.

- تزويد كل مدينة بمحطة لإعادة استغلال المياه في زراعات معيشية كالأعلاف

- تجديد وعصرنة وسائل التوزيع خاصة الشبكات الناقلة للمياه.

- القيام بتوعية المواطنين بأهمية الماء.

- عصرنة طرق الري الزراعي اعتمادا على طريقة التقطير أو الرش الحوري.

- عصرنة استعمال المياه في الصناعة من خلال إقامة محطات تموين.

الخاتمة: رغم ثراء الجزائر في الجانب المائي فإنها تعتبر من أفقر دول العالم وهذا يعود إلى عدم وعيها واهتمامها.

الكفاءة القاعدية الثالثة:

أمام وضعيات إشكالية تخص السكان والوسط الطبيعي في الجزائر، يكون المتعلم قادرا على:

- تحليل أسباب ومظاهر التباين الإقليمي ويقترح حلولاً للمشاكل المطروحة.

الوحدة التعليمية الثالثة: التباين الإقليمي في الجزائر.

الوضعية التعليمية الأولى: معايير تحديد الإقليم.

الإشكالية: من أجل تحقيق تنمية شاملة في أي بلد عادة ما يتم تقسيمها إلى أقاليم لتسهيل وتيرة التنمية الشاملة.

التعليقات:

- 1- تعرف على معايير تحديد الإقليم.
- 2- حدد الأقاليم في الجزائر وفق شروط.
- 3- اكتشف أهمية الدراسة الإقليمية.

* مفهوم الإقليم:

يعرف الإقليم عند الجغرافيين بمساحة من الأرض تتميز عن المساحات المجاورة لها بمجموعة من الخصائص الطبيعية "تضاريس، مناخ، نبات طبيعي" أو بخصائص اقتصادية "زراعة، صناعة، تجارة" وبهذا يشكل الإقليم وحدة مكانية تتجانس فيها الظواهر الجغرافية المختلفة بصورة طبيعية.

1/ تعرف على معايير تحديد الإقليم:

يعتمد التقسيم الإقليمي في الجزائر على الأسس التالية:

أ- الطبيعية: سمح الموقع الفلكي لبلادنا بالامتداد الواسع بين دائرتي عرض 19° - 37° شمالا بتباين طبيعي بين الشمال والوسط والجنوب يتضح في كمية التساقط والرطوبة والحرارة وتنوع الغطاء النباتي والتربة والشبكة المائية.

ب- البشرية والاقتصادية: يشترك العامل البشري و الاقتصادي مع العوامل الطبيعية في التقسيم الإقليمي في الجزائر، لما لهذا العامل من ترابط وتكامل مع الظروف الطبيعية بفعل التأثير والتأثير الحاصل بين الإنسان وبيئته ويظهر ذلك في النشاط السكاني العام والنمط العمراني الخاص بكل إقليم.

2/ حدد الأقاليم الكبرى في الجزائر وفق شروط:

تقسم الجزائر إلى 03 أقاليم كبرى هي:

أ- الإقليم التلي: ويمتد من البحر المتوسط شمالا إلى سلسلة الأطلس التلي جنوبا بحوالي 4.32% وهو ما يعادل 102.781 كلم².

ب- إقليم الهضاب العليا: المحصور بين الأطلسين التلي والصحراوي بحوالي 12.73% ما يعادل 303.231 كلم².

ج- الإقليم الصحراوي: ويمتد من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي إلى أقصى الحدود السياسية الجنوبية، ويضم هذا الإقليم حوالي 82.95% من المساحة الكلية للجزائر وهو ما يعادل 1.975.729 كلم².

وبالإضافة إلى هذا التقطع المعتمد أساسا على المعطيات الطبيعية، فإن هناك تقسيما آخر يعتد على الخصائص الاقتصادية والإدارية.

1- تقسيم المنطقة الشمالية: يقسم شمال الجزائر إلى:

*** الإقليم الشمالي الشرقي:** يمتد هذا الإقليم من الحدود التونسية شرقا إلى وادي الصومام غربا ومن البحر المتوسط شمالا إلى كتلة جبال الأوراس والزيبان جنوبا ويطلق عليه اسم "القطاع القسنطيني" لما مثلته هذه المدينة من أثر تاريخي وسياسي، ويتميز الإقليم بوحدة فريدة من حيث البنية والمناخ والجانب البشري ويتجلى ذلك في الكتل الجبلية و غزارة الأمطار.

*** الإقليم الشمالي الأوسط:** يحده البحر المتوسط شمالا ونهر الشلف وجبال الظهرة غربا وجبال عمور وأولاد نايل جنوبا، ومن الشرق وادي الصومام وجبال البيبان، ويسمى هذا الإقليم "إقليم الجزائر" باعتبار العاصمة محور نشاطه.

*** الإقليم الشمالي الغربي:** يحده هذا الإقليم البحر المتوسط شمالا وجبال القصور جنوبا، الشلف و الونشريس شرقا والحدود المغربية غربا ويسمى بالقطاع الوهراني، ويتميز هذا الإقليم مقارنة بالجزائر الشرقية بجفاف مناخه وتقطع تضاريسه.

2- تقسيم المنطقة الجنوبية: تقسم الصحراء الجزائرية بدورها إلى إقليمين كبيرين هما:

*** الجنوب الشرقي:** وهو القسم الممتد شرق الخط الوهمي الذي يقسم الجزائر إلى قسمين، ويمر من مدينة الجزائر العاصمة بشكل عمودي حتى الحدود الجنوبية، وأهم ما يميزه المنخفض الشرقي الكبير بواحاته و ثرواته الطبيعية وكتلة الهقار بمنظرها الخلابة.

* **الجنوب الغربي:** يمتد إلى الغرب من الخط الوهمي سابق الذكر إلى الحدود مع كل من المملكة المغربية وموريتانيا ومالي وأهم ما يميزه غناه بمعدن الحديد "غار جبيلات" بالإضافة إلى الفحم الحجري بالقنادسة.

3/ إكتشف أهمية الدراسة الإقليمية:

* تسهيل دراسة أي منطقة.

* رصد المقومات الطبيعية والبشرية لاستغلالها في مجالات التنمية الشاملة.

* الوقوف على مزايا ومساوئ كل إقليم.

* معرفة التخصص الاقتصادي لكل إقليم ونوعية الأنشطة الاقتصادية الممارسة ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

* تحديد آفاق التنمية وتوزيع المشاريع المختلفة تبعا لخصائص وامكانيات كل إقليم.

الاستنتاج: للدراسة الإقليمية فوائد كثيرة، لذا فهي ضرورية في أية عملية تنموية.

تقويم مرحلي:

– أنقل الجدول الصفحة 51 من الكتاب المدرسي وحدد خصوصيات كل إقليم ؟

الوضعية التعليمية الثانية: التباين الإقليمي في الجزائر.

الإشكالية: إن كل إقليم يمتاز بخصوصياته، لهذا وجب التدقيق فيها من أجل تنمية أدق.

التعليقات:

1- حدد خصائص كل إقليم.

2- استخلص التباين الإقليمي.

1/ حدد خصائص كل إقليم:

* الإقليم التلوي:

أ- الخصائص الطبيعية:

1- التضاريس: يغلب عليه الطابع الجبلي، غير أن المظهر العام يميل إلى الارتفاع والتعقيد والتدخل، بنيتة إلتوائية من أهم المظاهر:

* **السلسلة التلية:** يتراوح اتساعها من الشمال إلى الجنوب بين 50 - 170 كلم، من أهم الجبال الغربية "جبال تلمسان 1824، جبال تسالا، وجبال الضاية، سعيدة" أما شرقا فنجد "جبال فرندة والونشريس والظهرة وجبال زكار" في حين تبدأ الكتلة الجبلية الشرقية من "الأطلس البلدي 1972م، وجبال جرجرة (لالة خديجة 2308م) وجبال بابور والقل وجبال إيدوغ"، وإلى الجنوب من هذه السلسلة نجد "جبال التيطري المتصلة بجبال البيان وجبال نويميا 'قسنطينة' وجبال سوق أهراس".

* **الحزام السهلي الساحلي:** ويتكون من سهول ساحلية ضيقة ومنخفضة منها "سهل وهران، متيجة، عنابة" وما يلاحظ على هذه السهول أنها حديثة التكوين.

2- الشبكة الهيدروغرافية "المانية": وتمثلت في الأودية التي تصب في البحر المتوسط، وتأخذ منابعها من الأطلس التلي، تتميز بمياهها الوفيرة لذا أقيمت عليها الكثير من السدود.

3- المناخ: إن ضيق مساحة الإقليم التلي، ووجود السلسلة التلية كحاجز طبيعي، جعل الإقليم عرضة للمؤثرات البحرية، فالمناخ المتوسطي هو السائد الذي يتميز بحرارته صيفا ودفته شتاء، كمية التساقط بين 600 - 1000 ملم، عدد الأيام المطيرة في السنة 120 يوم.

4- الغطاء النباتي: يتميز بالكثافة، إذ يغطي ما يقارب 50% من مساحة الإقليم، كما يتميز بتنوعه، به غابات البلوط والفلين والأرز.

ب- الخصائص البشرية: يجذب الإقليم أكثر من 70% من سكان الجزائر، لذا يضم أكبر تجمع سكاني، وتصل الكثافة العامة إلى 300 ن / كلم² وهي مختلفة من ولاية إلى أخرى بسبب الظروف الطبيعية والاقتصادية، كما يشهد الإقليم هجرة داخلية وخارجية كبيرة.

ج- الخصائص الاقتصادية:

1- الزراعة: من أهم وأخصب سهول الجزائر توجد بهذا الإقليم، ويشتهر بزراعة الخضر والفواكه والحمضيات والكروم وبعض المحاصيل الزراعية الصناعية بالإضافة على تربية الحيوانات.

2- الصناعة: يفتقر الإقليم لمقومات الصناعة "الطبيعية"، إلا أنه يتوفر على إمكانيات زراعية كبرى للزراعة المعاشية - القمح - الشعير - الأعلاف - البقول - الخضر و الفواكه - إلى جانب تربية الأبقار كما يتوفر على موارد غابية خاصة أشجار الفلين في الشرق و الموارد البحرية. وقاعدة صناعية خاصة الصناعة البتروكيماوية و الحديدية - وجود شبكة متطورة من مختلف خطوط المواصلات.

3- التجارة: يمثل الإقليم حلقة وصل بين الأقاليم الجزائرية وباقي العالم، من أهم الموانئ "العاصمة، وهران، عنابة، جيجل، بجاية....."، وهناك موانئ مختصة في تصدير الحروقات "آرزيو"

* إقليم الهضاب العليا:

أ- الخصائص الطبيعية: نسبة مساحة هذا الإقليم 09% من المساحة الإجمالية ويتميز بما يلي:

1- التضاريس:

* **السلسلة الأطلسية الصحراوية:** تعتبر الحد الجنوبي لهذا الإقليم، تظهر على شكل كتل متلاحقة وموازية للأطلس التلي على امتداد 700 كلم اتجاهها من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي وهي قسمان: السلسلة الأطلسية الغربية المكونة من "جبال القصور، عمور، أولاد نايل" أما الشرقية فتحتوي على 03 مجموعات هي "جبال الحصنة وجبال الأوراس وجبال النمامشة" مميزات قدمها وقلة المخارها، ارتفاعها بين 1200 - 2000م ، أقصى ارتفاع "قمة شيليا 2328م" وتعد حاجزا طبيعيا أما الرمال.

* **الهضاب العليا:** تعرف بالسهول العليا أو السهوب، تمتد بين السلسلتين على مسافة 700 كلم وهي قسمان: هضاب عليا شرقية وغربية وتعتبر الغربية أطول وأكبر اتساعا من نظيرتها في الشرق، إذ تمتد على مسافة 500 كلم من الحدود الغربية إلى جبال الحصنة التي منها تبدأ الشرقية إلى غاية الحدود التونسية تتخللها مجموعة من الجبال والشلوط والسبخات.

* السهول الداخلية: تقع على ارتفاع ما بين 500 – 800م وهي اقرب إلى الهضاب منها إلى السهول متقطعة، واسعة شرقا وضيقة غربا، أشهرها "سهل تلمسان، بلعباس، السرسو أو تيارت، عين بسام، قسنطينة".

2- الشبكة الهيدروغرافية: تمثلت في أودية داخلية تصب في الشطوط والأحواض، منابعها السلسلتين الأطلسيتين، قليلة المياه برواسب كثيرة.

3- المناخ: مناخ الإقليم انتقالي، يجمع بين خصائص المتوسطي والصحراوي، جاف صيفا، بارد شتاء، الأمطار تتراوح بين 200 – 400 ملم.

4- الغطاء النباتي: يظهر في صورة شجيرات متباعدة وحشائش قصيرة منها "الحلفاء" 04 م/هـ "ثروة اقتصادية.

ب- الخصائص البشرية: يضم الإقليم ما يقارب 20% من السكان في حين تراوحت الكثافة بين 10 – 100 ن/كلم² بتأثير ظروف طبيعية واقتصادية وتعمل الدولة على إعمار هذا الإقليم عن طريق المشاريع الاقتصادية الكبرى.

ج- الخصائص الاقتصادية:

1- الزراعة: تعد الحبوب أهم المنتجات الزراعية وتتركز في قسنطينة، سطيف وتيارت بالإضافة إلى الخضار كما توجد به تربية الحيوانات إذ يستحوذ على أغلب قطعان الماشية.

2- الصناعة: به ثروات منجمية كبيرة مثل الحديد بالونزة والزنك والرصاص بالعلمة وعين آزال والفوسفات بتيسة مع وجود مواد أولية نباتية كالحلفاء والخشب.

* الإقليم الصحراوي:

أ- الخصائص الطبيعية: يتربع الإقليم الصحراوي على 87% من المساحة الإجمالية ويتميز بـ:

1- التضاريس:

* الكتل الجبلية: تتركز في الجنوب الشرقي من البلاد وتتمثل في جبال "الهقار والطاسيلي" الأولى عبارة عن صخور بركانية، أعلى قمة بها هي "تاهاات 2918م" أما الثانية فتتكون من صخور صلبة رملية وهي أقل ارتفاعا من الأولى.

* هضاب صخرية: تعرف ب"الحمادة" وتقع على الأطراف الشمالية والشمالية الغربية وجبال الهقار مثل هضبة "تادمايت 762م" شمال عين صالح، وتتكون الهضاب من صخور صلبة على شكل صفائح طباقية تساعد على مد الطرق في الصحراء.

* سهول رملية: يعرف ب"العرق" تحتل خمس الصحراء الجزائرية، علوها بين 200 – 500م أهمها العرق الشرقي الكبير والغربي الكبير.

* **سهول حصوية:** تعرف بـ"الرق" وهي مناطق واسعة ومستوية تغطيها الرمال الخشنة والحصى مثل عرق "إيقدي".

* **المنخفض الشمالي الشرقي:** تظهر بالإقليم بعض الشطوط مثل "شط ملغيغ - 35م" يتميز بوفرة مياهه وقربها من السطح.

2- الشبكة الهيدروغرافية: تأخذ منابعها من جبال الهقار وتتميز بفيضاناتها الصيفية الفجائية التي لا تحدث إلا خلال سنوات وظهور مياهها على شكل عيون وآبار.

3- المناخ: يسود الإقليم المناخ الجاف، جاف صيفا قليل الأمطار وعادة تكون فجائية 50 - 200 ملم أما شتاء فهو بارد ليلا دافئ نهارا.

4- الغطاء النباتي: النبات نادر في هذا الإقليم باستثناء الواحات ويعود ذلك لقلة الأمطار ما عدا بعض النباتات الشوكية.

ب- الخصائص البشرية: رغم شساعة الإقليم "02م/كلم² فإن عدد سكانه لا يتجاوز 10% ، تتراوح الكثافة بين 01 - 10 ن/كلم² وذلك لقساوة الطبيعة باستثناء الواحات وبعض مناطق الصناعة البترولية.

ج- الخصائص الاقتصادية:

1- الزراعة: منها الخضراوات وأشجار النخيل "الواحات" بمدينة بسكرة وغرداية وورقلة، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية "الجمال".

2- الصناعة: هو أغنى إقليم تتركز به احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي و البترول خاصة في "حاسي مسعود" و "حاسي الرمل" وكذلك الاحتياطات المكتشفة حديثا ناحية ادرار إلى جانب المعادن الثمينة بأقصى الجنوب (ذهب - يورانيوم).

2/ استخلص التباين الإقليمي:

يتربكب التراب الجزائري من ثلاثة أقاليم كبرى شديدة التباين فيما بينها من ناحية :

1- توطن السكان وتمرکزهم حيث نلاحظ ارتفاع نسبة الكثافة ونسبة التحضر خاصة حول المدن الكبرى وتقل كلما اتجهنا جنوبا.

2- تركز معظم الأنشطة الاقتصادية بالإقليم التلي حيث يضم 51% من الوحدات الصناعية و 65% من شبكة الطرق بينما يكاد يخلو منها الإقليم الصحراوي.

3- وفرة الأنشطة الخدمائية والأنشطة الزراعية في الإقليم التلي.

لذلك يجب العمل على تهينة الإقليم لمعالجة هذا التباين والاختلال بين أقاليم الجزائر من خلال التوزيع المتوازن للسكان و التوزيع العقلاني للاستثمارات وللأنشطة الاقتصادية والاستعمال الأفضل للموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات الحالية المتراكمة في

ميادين السكن والشغل والخدمات والمرافق وحماية البيئة والأوساط الحضرية من الأخطار وبذات الوقت ضمان حق الأجيال القادمة في تنمية بما يضمن التنمية المتوازنة وتجنب تطور مدينة أو كتلة حضرية وتهميش أخرى.

الاستنتاج: كل إقليم له من المميزات ما يجعله رائدا في العملية التنموية.

تقوية مرحلي:

– على خريطة الجزائر الصماء وقّع أهم حقول البترول و الغاز.

الوضعية التعليمية الثالثة: مشاكل وآفاق كل إقليم م.

الإشكالية: يعاني كل إقليم من مشاكل قد تكون محدودة أو كبيرة، وهي تختلف باختلاف البيئة.

التعليقات:

- 1- شخص المشاكل المطروحة على مستوى كل إقليم.
- 2- أبرز الآفاق المستقبلية للإقليم.
- 3- أبرز الحلول المناسبة.

1/ شخص المشاكل المطروحة في الأقاليم الجزائرية:

أ- الإقليم التلي:

– التلوث: نتيجة الفضلات الصناعية و المزلية و استخدام الأسمدة الزراعية.

أسباب التلوث:

أ- التلوث الهوائي: تتمثل خطورة التلوث الهوائي في صعوبة التحكم فيه ، إذ يستطيع الإنسان أن يتحكم في المياه التي يشربها و الغذاء الذي يأكله

ب- التلوث المائي: يعد الماء عنصرا أساسيا لقيام الحياة على الأرض لذلك يشكل التلوث المائي تهديدا لحياة الإنسان في شربه ومأكله.

ج- التلوث الأرضي: أدى إسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية في بعض الدول إلى تلوث التربة و تركز كميات كبيرة من المواد الضارة في المنتجات الغذائية مما يسبب أضرار عديدة في جسم الإنسان.

– الانجراف: خاصة بسبب الأمطار الغزيرة والانحدار الشديد و العامل البشري مما أدى إلى تدهور الغطاء النباتي وفقدان الأرض لخصوبتها .

– مشكل نقص المياه الصالحة للشرب: نظرا للاستغلال المفرط و تبديد 40% من المياه في شبكة التصريف لغياب الصيانة التبذير المفرط و مما زاد من حدة المشكل توالي سنوات الجفاف و قلة السدود .

– مشكل التهيئة الإقليمية: تمسّ الإقليم الشمالي بالدرجة الأولى بسبب النسيج العمراني غير النظم واستنزاف الأراضي الزراعية وتركز السكان قرب السواحل (السهول الخصبة) وغياب التخطيط أنتج فوارق إقليمية.

* هذا بالإضافة إلى: - اكتظاظ المدن مما يهدد المساحات الخضراء.

- البطالة.

- الكوارث الطبيعية (الزلازل، الفيضانات ...).

- تقلص الثروة الغابية.

- ضعف المرافق الاجتماعية (المواصلات).

ب- إقليم الهضاب العليا:

- التصحـر: إذ تحولت آلاف الهكتارات من المساحات الزراعية و الرعوية إلى أراض جرداء بعد أن اختفى غطائها النباتي و تشكلت فيها الظواهر الصحراوية كالكتبان الرملية بسبب قطع الأشجار والضغط السكاني والأساليب الزراعية الرديئة و الرعي المفرط كما زادت نسبة ملوحة التربة .

أسباب التصحر :

يعد الإخلال في النظام البيئي الطبيعي والبشري من أهم مسببات التصحر ، ويمكن أن نجمل الأسباب فيما يلي :

أسباب طبيعية :

- تناقص كميات الأمطار في السنوات التي يتعاقب فيها الجفاف
- فقر الغطاء النباتي يقلل من التبخر ، وبالتالي يقلل من هطول الأمطار، كما أنه يعرض التربة إلى للانجراف ويقلل من خصوبتها.
- انجراف التربة بفعل الرياح ، ونقلها من مواضعها إلى مواضع أخرى .
- زحف الكتبان الرملية

أسباب بشرية :

- الضغط السكاني على البيئة ، ويتمثل بما يلي :
- تعدي الإنسان على النباتات الطبيعية باجتثاثه لها، وتحويلها إلى أراض زراعية تعدي على الأراضي الزراعية بتحويلها إلى منشآت سكنية وصناعية وغيرها ، بالإضافة إلى عمليات التعدين الواسعة
- الاستغلال السيئ للموارد الطبيعية ، ويتمثل بما يلي :
- * استنزاف الموارد الجوفية والتربة يعرضهما للملح وتدهور نوعيتهما والملوحة أو التملح نوع من أنواع التصحر قد يكون من أخطر حالات التصحر *تلوث المياه السطحية والجوفية والتربة يساهم في ظاهرة التصحر .

* الرعي الجائر وغير المنظم يسبب إزالة الغطاء النباتي ، وبالتالي تتهيا الفرصة للزحف الصحراوي .

ج- الإقليم الصحراوي:

– تساعد المياه: خاصة بولاية الوادي وورقلة أين تشكلت البرك المائية واختلطت مياه الصرف الصحي مع المياه الصالحة للشرب بسبب تصاعد المياه الجوفية .

* هذا بالإضافة إلى: عدم استغلال المياه الجوفية. – فقر التربة.

– قلة المواصلات.

– قلة المرافق الاجتماعية.

– الجفاف وارتفاع الحرارة سبب في تهجير السكان.

– الفيضانات المفاجئة (الأودية العمياء أو الكاذبة).

– عدم استغلال الثروات الطبيعية (الذهب في الهقار والحديد في غار جبيلات).

– الهجرة غير شرعية.

2/ أبرز الآفاق المستقبلية للإقليم:

ضرورة إعداد خطط تنمية إستراتيجية لتحضير الجزائر لمواجهة التحديات القائمة وذلك من خلال إحداث توازن و انسجام بين الأقاليم وتطويرها واستغلال الموارد المتوفرة و المحافظة على البيئة من خلال :

1- العمل على تطوير كل أقاليم الجزائر بضمان توزيع عادل للمشاريع و الاستثمارات.

2 – حسن استغلال الموارد الطبيعية التي يتوفر عليها كل إقليم دون الإضرار بالبيئة ولا بحقوق الأجيال القادمة.

3 – تشجيع الاقتصاد في استهلاك واستغلال مصادر المياه و الطاقة.

4 – منح المناطق الداخلية الأولوية في التنمية لتشجيع عملية التزوح العكسي للسكان.

5 – تقديم دعم أكبر للزراعة الصحراوية وحسن استغلال الثروة المائية المتوفرة.

6 – تخطيط بناء مدن جديدة وفق المعايير الدولية لحماية البيئة.

7- تطوير شبكة النقل والمواصلات (الطريق السيار شرق- غرب).

3/ اقترح الحلول المناسبة:

- وسائل مكافحة مشكلة التلوث البيئي:

أولا : وسائل مكافحة تلوث الهواء :

- * تغيير أنواع الوقود المستخدم و الأخذ بأقلها ضررا، فالوقود البترولي يحدث تلوثا اقل من الفحم، و الغاز الطبيعي *إزالة المواد الملوثة الناتجة عن الوقود قبل أن تتمكن من تلويث الهواء
- * استخدام طاقة الشمس، و هي طاقة نظيفة لا ينشأ عنها ملوثات.
- * إنشاء المصانع و المعامل خارج المدن، مع اخذ الاحتياطات الصحية اللازمة.

ثانيا : وسائل مكافحة تلوث الماء:

- * عدم إلقاء المخلفات الآدمية والصناعية في موارد الماء إلا بعد المعالجة العلمية السليمة.
- * الأخذ بتكنولوجيا معالجة مياه المجاري و المياه المتخلفة عن الصناعة لإعادة الانتفاع بها.
- * إجراء فحص دوري لعينات من المياه لدراسة مدى تلوثها و اخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ذلك.

ثالثا : وسائل مكافحة تلوث التربة:

- * إنشاء المصانع والمعامل بعيدة عن المزارع، و معالجة.
- * الاستخدام الرشيد للمبيدات بمختلف أنواعها و للأسمدة الزراعية.
- * الصرف الجيد للأراضي الزراعية، ومعالجة مياه الصرف ثم إعادة استخدامها.

الحلول المقترحة لمحاربة ظاهرة التصحر:

- * صيانة الموارد الطبيعية من تربة وماء ، وتطوير إمكاناتها — ، ومجالات استخدامها ، وإدخال محاصيل جديدة أكثر ملائمة للظروف البيئية .
- * تثبيت الكثبان الرملية والعمل على تكوين وتكثيف غطاء نباتي مناسب يحول دون تعرية أو انجراف التربة.
- * استخدام أسلوب الرعي المؤجل بحظر الرعي في بعض المناطق فترة زمنية كافية لاتاحة الفرصة لاسترداد الغطاء النباتي حيويته .
- * اللجوء إلى النظم المناسبة والمحسنة لزراعة المحاصيل التي تؤدي إلى توفير الغطاء النباتي الدائم .
- * صيانة الموارد المائية (العيون والآبار) وماء السيول التي تعقب الأمطار مثل إقامة السدود ، وحسن اختيار مواقع الآبار .
- * توفير مصادر أخرى للطاقة في مناطق الأرياف

* استخدام الأقمار الصناعية في عمليات المسح الجيولوجي في الصحاري ، لمعرفة المياه الجوفية والأودية القديمة .

* مراقبة حركة التصحر عن طريق تدهور الأراضي بفعل الملوحة والرحف الرملي وتدني كميات المياه كمّاً ونوعاً .

* مراقبة النشاط الإنساني في بيئة الأراضي الهشة

* زيادة تنمية الموارد المائية خاصة تغذية المياه الجوفية .

* متابعة حركة الرمال بواسطة معالجة صور الأقمار الصناعية في فصول مختلفة من السنة ومتابعة تثبيت وتوسع الكثبان الرملية .

* التوسع في زراعة الشجيرات الرعوية الملائمة.

1- إعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، و إعادة تأهيل 24 محطة للتصفية.

2- اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية.

3- تجديد وإقامة تجهيزات مضادة للتلوث في المناطق الصناعية.

4- ضبط وتطوير عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية وإفراغها في ظروف تحمي البيئة.

5- التربية والتحسيس البيئي بنشر وعي وثقافة بيئية عن طريق البرامج التعليمية والإذاعية والتلفزيونية.

6- الاهتمام بالتشجير لتفادي ظاهرة الانجراف والتصحر بتدعيم مشروع السد الأخضر في الهضاب العليا وإنشاء السدود وتوسيعها.

7- حماية الغابات و ترشيد الزراعة المطرية و الرعي.

8- تسريع عملية صيانة قنوات المياه العذبة و قنوات الصرف الصحي ومحاربة التلوث.

9- التنقيب على الماء (مشروع القرن نقل المياه الجوفية من عين صالح إلى تمراست).

10- التهيئة الإقليمية عن طريق وضع خطط تضع بعين الاعتبار الظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية لكل إقليم.

الاستنتاج: إن الدراسة العلمية الدقيقة لكل مشاكل الأقاليم كفيلة بتقديم حلول جذرية أو جزئية في انتظار التخلص منها نهائياً.

وضعـية إدماجـة

الإشكالية: يؤثر السكان في التنمية سلبا وإيجابا .

1/ عرف التنمية وأبرز مقوماتها ومعيقاتها ؟

2/ عرف التنمية المستدامة ؟

3/ من خلال الوثائق ص 78 .

* أكتب مقالا تبين فيه التكامل بين الأقاليم الشمالية والأقاليم الجنوبية في الجزائر، وإمكانية إيجاد التوازن بينها .

مناقشة النشاط الإدماجي:

***1 التنمية:** هي عملية اقتصادية شاملة تهدف إلى تطوير مختلف القطاعات (الصناعة والزراعة والخدمات)

المقومات:

– ملائمة الظروف الطبيعية (المناخ، التساقط، وفرة الثروات الباطنية والسطحية).

وفرة الشروط البشرية (اليد العاملة المؤهلة، رؤوس الأموال، التكنولوجيا ، التجهيز والآلات).

* المعوقات:

أ- الطبيعية: – الجفاف. – التصحر.

– ضعف الموارد و الثروات الباطنية و السطحية

ب- الاقتصادية : – قلة رؤوس الأموال . – ضعف أساليب ووسائل التنمية

– المديونية. – ضعف القاعدة الصناعية.

ج- السياسية: – غياب الاستقرار السياسي. – فساد أنظمة الحكم.

د- الاجتماعية: – الانفجار الديموغرافي. – ضعف الحس المدني.

***2 التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تخلق الثروة باستمرار و تعمل على تطوير المستوى المعيشي والحضاري للإنسان بمراعاة

الحفاظ على البيئة.

3* كتابة المقال:

أ- تقديم السندات:

- وثائق جغرافية طبيعية اقتصادية، تتضمن توزيع الموارد الطبيعية على مستوى أقاليم الجزائر، مصدرها الكتاب المدرسي.

ب- العرض:

التكامل بين الأقاليم الشمالية والجنوبية في الجزائر:

* تطوير شبكة النقل والمواصلات (طريق الوحدة الإفريقية الرابط بين الشمال والجنوب).

* تبادل الخبرات في المجال الزراعي، الصناعي وحتى التجاري.

* تزود الشمال بالشروات الباطنية الموجودة في الجنوب واستغلالها في الصناعة (محطة تكرير البترول في سكيكدة وتصديره من ميناء آرزو بوهران)

إمكانية إيجاد التوازن بينهما:

* العدل في توزيع المشاريع التنموية.

* العدل في التهيئة الإقليمية.

* الاهتمام بالطبقة الشغيلة على مستوى الإقليمين.

مفاهيم المصطلحات الجغرافية.

/الوحدة التعليمية الأولى: الجزائر موقعا وأبعادا.

□ الوضعية التعليمية الأولى: المجال الجغرافي للجزائر.

- الزيادة الطبيعية: هي الفرق بين نسبة المواليد ونسبة الوفيات.

- أمد الحياة (أمل الحياة): عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها المواليد في كل فئة في سنة المقياس، و يقاس أمل الحياة باستخدام أساليب إحصائية تعتمد على جدول الحياة بحسب للذكور والإناث كل على حدة. و يختلف أمل الحياة عن متوسط العمر حيث يقصد بالثاني بأنه المتوسط الحسابي لأعمار مجموع السكان.

- التضخم: هو انخفاض في القيمة الحقيقية لوحدة النقد كما يعرف بأنه الارتفاع في المستوي العام للأسعار و السلع و الخدمات.

- النمو الاقتصادي: مؤشر كمي يقيس عملية الإثراء العامة لبلد معين خلال فترة زمنية محددة (سنة أو سنوات). يمكن قياسه من خلال تطور قيمة الناتج الداخلي الخام أو نسبة نموه السنوي. ويعد النمو الاقتصادي السريع والمنتظم شرطا من شروط تحقيق التنمية لكنه ليس الشرط الوحيد.

- المؤشر: عبارة عن رقم إحصائي يمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة وهو أحد أدوات الدراسات الاجتماعية الديموغرافية والاقتصادية والصحية وهو وسيلة لتقييم الواقع والمستقبل وقياس التغيرات على مر الزمن و من خلاله يمكن تشكيل انطباع أو إصدار حكم بالإيجاب أو السلب.

- مؤشر التنمية البشرية: وهو من بين المؤشرات المعتمدة لقياس التنمية و يتم الحصول عليه من خلال دمج عدة معطيات قاعدية أو معايير تحيط بالجوانب الإنسانية للتنمية في كل بلد و هي معايير اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ 1990م لقياس درجة التقدم فيؤلف بين قياس أمل الحياة عند الولادة و نسبة التمدرس و الناتج الداخلي الخام للفرد و هذا المؤشر تتراوح قيمته ما بين 0-1.

- ناتج داخلي خام للفرد (الدخل الفردي): وهو حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام على عدد السكان و هو مقياس نسبي و يكون إما مرتفعا أو منخفضا و هذا حسب تغير عدد السكان و الناتج الداخلي الخام.

- ناتج داخلي خام: قيمة ما تنتجه مختلف القطاعات الاقتصادية داخل البلد الواحد خلال سنة.

- الناتج الوطني الخام: جملة الدخل الذي تحققه عوامل الإنتاج (مصانع خدمات) ببلد ما إضافة إلى المداخل المتأتية من الخارج (تحويلات العمال المهاجرين و عائدات الاستثمارات).

- الموقع الفلكي: هو موقع دولة ما بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول.

- الموقع الجغرافي: مكان بلد أو منطقة ما في الخريطة العالمية ومعرفة حدودها السياسية.

- الاستثمار: تمثل مجموع الأموال المنفقة لغرض إنماء رأس المال بمعنى توظيف المال في شراء المعدات والآلات والعقارات لغرض الإنتاج. والاستثمار يأخذ شكلين:

أ- مباشر: و يكون بواسطة التمويلات الذاتية أو عن طريق الشراكة أو عن طريق الاقتراض .

ب- غير مباشر: حيث تقوم به الدولة مثل إقامة الطرقات العامة أو مدارس.

- المديونية: هي وضعية دولة ملزمة بالوفاء بديونها عندما تفوق خدمات الدين إمكانيات التسديد وينتج عن ذلك عرقلة التنمية .

- الميزان التجاري: وهو الفرق ما بين قيمة الصادرات و الواردات لبلد ما.

- الامتداد الجغرافي: الأبعاد المكانية لمنطقة ما من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

الوضعية التعليمية الثانية: العلاقة بين السكان والوسط الطبيعي.

- الهضاب: الهضبة في الجغرافيا هي أرض مرتفعة ومسطحة، قد تمتد مساحتها إلى مئات الكيلومترات المربعة، ولها قمة مثل الجال والتلال وتتميز بأنها على درجة من التجانس في الارتفاع بين أجزائها المختلفة ويحيط بها جانب منحدر أو أكثر وغالبا ما تهب فجأة إلى الأرض المحيطة بحيث يبدو المنحدر حائطي الشكل وقد ترتفع الهضبة من جانب أو أكثر عن المستوى العام للهضبة بحيث يكون طها حاجز صلب وقد تكون منحدراتها المحيطة شديدة الميل بحيث أن سطح الهضبة يصبح واضح الحدود وتأخذ الهضبة بالتالي شكل منصدة.

- السهول: السهل في الجغرافيا هو مساحة واسعة من الأرض المنخفضة نسبيا لا يتجاوز ارتفاعها 200 م ، وتكون السهول أسهل في الزراعة من الجبال و الهضاب.

- التساقط: ويشمل التساقط الأمطار والثلوج وغيرها من مظاهر الرطوبة التي تسقط على الأرض.

- المدى الحراري: هو الفرق بين أعلى درجات الحرارة وأدناها لأي مكان على سطح الأرض، وهذا المدى إما يكون يوميا أو شهريا أو سنويا.

- المياه الجوفية: المياه التي توجد تحت سطح الأرض. وهي مصدر مياه الآبار والعديد من الينابيع. وتوفر المياه الجوفية المياه العذبة في العديد من مناطق العالم.

الوضعية التعليمية الثالثة: الموقع الجيوسياسي للجزائر.

- الجيوسياسي: العلاقة بين السياسة والجغرافيا والديمقراطية والاقتصاد وخاصة فيما يتعلق بالسياسة والعلاقات الخارجية للأمم بالنسبة لمختلف الأبعاد المحلية والإقليمية والقارية والدولية (الموقع الجغرافي لمنطقة ما بأبعاد سياسية محلية، إقليمية، قارية، دولية).

- جيوستراتيجي: جيو استراتيجي حقل من حقول الجيوسياسية، نوع من السياسة الخارجية الموجهة بشكل أساسي بحسب العوامل الجيوسياسية، تفيد أو تؤثر في التخطيط العسكري والسياسي. مثل الاستراتيجيات الأخرى، فإن الجيوستراتيجية تهتم بملاءمة الوسائل للغايات.

في هذه الحالة، موارد الدولة (محدودة كانت أم جمة) مع غايتها (التي قد تكون محلية، إقليمية أو عالمية). بحسب غراي وسلون فإن "الجغرافيا أم الاستراتيجية".

بعكس الجيوسياسيين، فإن الجيوستراتيجيون يشجعون الاستراتيجيات المتقدمة، وتوجههم الجيوسياسي يكون من وجهة النظر القومية.

- الموقع الاستراتيجي: الموقع الذي يحظى بأهمية اقتصادية أو عسكرية أو سياسية وقد تكون جميعها على المستوى العالمي.

- جامعة الدول العربية Arab League: هي منظمة تضم دول في الشرق الأوسط وإفريقيا، تأسست في 22 مارس 1945م ويعتبر أعضائها دولا عربية، ينص ميثاقها الذي وقعت عليه 07 دول عربية - مصر، سوريا، العراق، الأردن، لبنان، السعودية واليمن - على التنسيق بين الدول الأعضاء، قصد صيانة استقلالها وتحقيق وحدتها القومية وتوثيق الصلات بينها في مختلف الميادين. المقر الدائم لجامعة الدول العربية يقع في القاهرة، عاصمة مصر، وأمينها العام الحالي هو عمرو موسى.

- الاتحاد: مصطلح يقصد به أعلى درجات التعاون والتنسيق والتكامل إلى درجة انصهار الخصوصيات والفوارق بين مجموعة دول في إقليم أو قارة واحدة ويكون ذلك في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية... كما هو حاصل في الاتحاد الأوروبي.

- **الاتحاد المغاربي:** تجمع إقليمي ومشروع وحدة بين دول المغرب العربي ظهر رسميا في 17 فيفري 1989م في مراكش حيث وقع على معاهدته (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا) نص ميثاقه على الإخاء والاتحاد المغاربي، كما تضمن الأسس والمبادئ والقواعد لبناء المغرب العربي.

- **منظمة الوحدة الإفريقية (Organization of African Unity (OAU):** هيئة دولية تضم 52 بلداً إفريقياً، تأسست منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963م في أديس أبابا، العاصمة الإثيوبية، وكان عدد أعضائها المؤسسين 32 عضواً. وتعمل على تعزيز الوحدة بين الشعوب الإفريقية، وتقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والعسكرية والعلمية والاجتماعية فيما بينها، كما تساعد المنظمة الدول الأعضاء التي تُبتلى بالكوارث الطبيعية.

- **الاتحاد الإفريقي African Union:** الاتحاد الإفريقي منظمة تضم 53 دولة إفريقية تأسست في دوربان بجنوب أفريقيا سنة 2000م وقد حلت مكان منظمة الوحدة الإفريقية. تشتمل المنظمة على جملة مؤسسات هي اللجنة والبرلمان الإفريقي و مجلس الأمن والسلم، تم إقرارها خلال قمة مابوتو بموزمبيق سنة 2003م. أول من شغل منصب رئيس الاتحاد الإفريقي هو تابو إيمبيكي والذي كان آنذاك رئيس منظمة الوحدة الإفريقية.

- **منظمة النيباد (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا):** هي مبادرة سياسية ظهرت خلال قمة الاتحاد الإفريقي في لوزاكا عام 2001 من طرف مصر، الجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا والسنغال، وتمثل المبادرة إطاراً لتنمية إفريقيا.

- **منظمة الأوبيك أو الأوبيب (Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC):** هيئة تأسست عام 1960 ببغداد من طرف بلدان مصدرة للبترو و كانت 05 دول: العراق، الكويت، السعودية، إيران وفروالا ثم انضمت إليها دول أخرى و هي قطر، اندونيسيا التي انسحبت فيما بعد، ليبيا، الجزائر، الإمارات المتحدة، نيجيريا، انغولا، الإكوادور، و من ابرز أهداف هذه المنظمة مجابهة التكتل القائم بين الشركات البترولية الكبرى، الإبقاء على بنية مستقرة للأسعار عن طريق تنظيم الإنتاج.

- **منظمة التجارة العالمية:** منظمة دولية أنشئت في جانفي 1995 و عوضت الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية و التجارة الموقعة في 1947 هدفها خفض الرسوم الجمركية و يتم ذلك من خلال تنظيم جولات تفاوضية.

- **منظمة المؤتمر الإسلامي Organization of Islamic Conference:** منظمة إقليمية تتألف من دول العالم الإسلامي، وقد تأسست سنة 1969م بمجدة هدفها تحقيق التضامن بين الدول الإسلامية.

- **الشراكة الأورو-متوسطية:** مصطلح يقصد به التعاون بين دول صفتي المتوسط الشمالية والجنوبية من خلال إعلان مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995م، الذي يهدف إلى إنشاء فضاء شراكة أورو متوسطي، يقوم على إنشاء منطقة تبادل حرة ودعم التعاون المالي والاقتصادي والاجتماعي وإجراء حوار سياسي بين الأطراف المعنية.

- الشراكة: اتفاق بين بلدين مختلفين لإقامة مشروع مشترك يستغل ما يختص به كل طرف من بلده من إمكانيات و وسائل وثروات، بوضع إطار للحوار والتعاون والتنسيق وتبادل المنافع والمصالح الاقتصادية، التجارية الثقافية ...

- منظمة الأمم المتحدة: منظمة دولية، أسست بعد الحرب العالمية الأولى 1945م، مقرها بنيويورك الولايات المتحدة الأمريكية هدفها المحافظة على الأمن والسلم العالميين.

- منظمة الأغذية والزراعة Food and Agriculture Organization (FAO) (فاو): وكالة

متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وتعمل على تحسين إنتاج الأغذية ومنتجات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتوزيعها واستعمالها في العالم. وتشمل أهدافها أيضاً رفع مستوى التغذية ومستوى معيشة كل الناس، خاصة فقراء الريف. وتنضوي إلى عضوية الفار حوالي 160 دولة.

- الحوار شمال – جنوب: هي عملية تقرب الآراء والأفكار والرؤى بين دول عالم الشمال المتقدم وعالم الجنوب المتخلف.

- الحوار جنوب – جنوب: هي عملية توحيد الأفكار والرؤى بين دول عالم الجنوب المتخلف، ويكون ذلك في شكل مؤتمرات، اتحادات وتكتلات من أجل مواجهة سيطرة وهيمنة تكتلات دول عالم الشمال المتقدم.

- العولمة Globalization: هي تعميم غط من الأنماط الفكرية السياسية، الاقتصادية و الثقافية تختص بها جماعة ما أو مجتمع معين أو أمة بذاتها على العالم برمته. أي هي توجه عالمي نحو إزالة الحواجز الإدارية أمام انتقال السلع والخدمات رؤوس الأموال و المعلومات ما بين مختلف الدول و تبلور العولمة في صيغة آليات تسعى لتجسيدها وهي منظمة التجارة العالمية و الشركات المتعددة الجنسيات و صندوق النقد الدولي.

- التعريف الجمركية Tariff: ضرائب تفرض على السلع التي تستوردها دولة من أخرى تفرضها لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية كما تُشجع المنشآت المحلية على زيادة إنتاجها.

- مناطق التبادل الحر: منطقة شاسعة تتكون من دولتين أو مجموعة من الدول تتفق على تحرير المبادلات التجارية فيما بينها بتخفيض أو إلغاء جزئي أو كلي للرسوم الجمركية.

الوحدة التعليمية الثانية: السكان والتنمية في الجزائر.

الوضعية التعليمية الأولى: الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر غداة الاستقلال.

- التنمية: مصطلح اقتصادي يتمثل في مجموعة الخطط و الوسائل والإجراءات المعتمدة في استغلال الإمكانيات المتوفرة الذاتية من أجل تحقيق رخاء اقتصادي وازدهار اجتماعي.

ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقوق المعرفية فأصبح هناك التنمية الثقافية ثم التنمية الاجتماعية بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد و قياس مستوى معيشتة و تحسين أوضاعه.

- الزراعة النقدية: وأهمها زراعة التبغ، التي كانت تعتبر الزراعة النقدية الأساسية. ومن المحاصيل النقدية الخضر، الفاكهة .

- الصناعة الاستخراجية: هي صناعة تقوم على استخراج الموارد الطبيعية من باطن الأرض والتي يكون لها دور في الصناعة الوطنية للدولة مثل: استخراج البترول، الحديد، الزنك والرصاص

- المحاصيل التجارية: كمطاط، القطن والبن

- القاعدة الصناعية: مجموعة من المركبات الصناعية متخصصة في صناعة معينة كالقاعدة الصناعية بسكيكدة لتكرير البترول.

- الهياكل القاعدية (البنى التحتية): جملة التجهيزات الجماعية الضرورية لتنشيط الحركة الاقتصادية، مثل الطرقات،

والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات، والجسور، وشبكة الاتصالات. تقسم إلى بنى تحتية خصوصية، مثل البنية التحتية التعليمية كالمدارس والمعاهد، والجامعات، ومؤسسات البحث العلمي، أو البنية التحتية الصحية كالمستشفيات. وبنى تحتية عامة كالطرقات والسكك والمطارات.

الوضعية التعليمية الثانية: التحولات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.

- التخطيط المركزي الاشتراكي للاقتصاد: يعتمد النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. حيث تمتلك الدولة جميع وسائل الإنتاج. أما الأهداف العامة التي تحاول الدول الاشتراكية الوصول إليها باتباعها أسلوب التخطيط فيمكن تحديدها بما يأتي:

إن التخطيط الاقتصادي باعتباره أحد الأسس الرئيسة للاشتراكية يهدف قبل كل شيء إلى تصفية الاقتصاديات الرأسمالية التي تعترض طريق بناء الاشتراكية.

تكوين قطاع اشتراكي كبير يكون دعامة للحياة الاقتصادية وأداة للتوجيه الاقتصادي في المرحلة الانتقالية. بحيث

يستطيع هذا القطاع توجيه أنماط الإنتاج غير الاشتراكية التي يستمر نشاطها في هذه المرحلة.

دعم الجهاز الإنتاجي بالاعتماد على التصنيع وتطوير الزراعة. وتكوين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الاشتراكية. بهدف رفع مستوى المعيشة وحسن توزيع الدخل.

- الاشتراكية: مجموعة متكاملة من المفاهيم والمناهج والتنظيمات والوسائل التي تشترط رفض المجتمع الرأسمالي والإيمان بالإرادة الصورية لإقامة مجتمع أكثر كفاية وعدل بغية تحقيق المساواة الفعلية بين جميع الشعوب.

- الرأسمالية: نظام اقتصادي يبنى على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وعلى المبادرة الحرة ويتميز بالمنافسة والعمل من أجل زيادة الربح.

- المخططات التنموية: عبارة عن برامج تنموية اقتصادية اجتماعية وثقافية شاملة تركز على النهج الاشتراكي، أعدتها الجزائر المستقلة لتطوير الاقتصاد الوطني والخروج من حالة التخلف والتبعية للخارج منها المخطط الثلاثي والرابعي ومشاريع كبرى مثل طريق الوحدة والسد الأخضر.

- التنمية الاقتصادية: عملية تغيير إدارية هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل نقل ذلك المجتمع إلى وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل.

- الاقتصاد الموجه: طبيعة الاقتصاد ببلدان المنظومة الاشتراكية سابقا، يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و على التخطيط المركزي.

- التأميم: سياسة اقتصادية تقضي بتحويل جميع أو أغلب وسائل الإنتاج (أراضي زراعية، ثروات طبيعية، تجهيزات، وأموال) إلى الملكية الجماعية أي نهج اشتراكي.

- المحروقات: هي المواد التي بفعل احتراقها تنتج طاقة حرارية يمكن استغلالها صناعيا. وهي تنقسم إلى أربعة أقسام كبرى أولها المحروقات الصلبة، مثل فحم الخشب والفحم الحجري. والمحروقات السائلة، مثل النفط و مشتقاته. ثم المحروقات الغازية، مثل الغاز الطبيعي، وغازات تكرير النفط، و غازات تكرير الفحم الحجري. وأخيرا المحروقات النووية.

- الثورة الزراعية: إصلاحات جذرية أدخلتها الدولة الجزائرية على القطاع الزراعي سنة 1972م تحت شعار الأرض لمن يخدمها، بهدف النهوض بالقطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي تم التراجع عنها بداية من 1984م.

- القطاع العام: نوع من الأعمال تقدم الأنشطة والخدمات للجمهور له حق احتكار خدمات معينة في مناطق محددة. يخضع للنظام الحكومي أو تملكه الحكومة فعلاً.
- القطاع الخاص: نوع من الأعمال تقدم الأنشطة والخدمات للجمهور له حق احتكار خدمات معينة في مناطق محددة، وهو في اقتصاد دولة يتكون من مؤسسات وشركات خاصة لا تملكها الحكومة.
- الاستراتيجية: هي خطة لتحقيق أهداف معينة في مرحلة تاريخية كاملة وهي تتألف بالضرورة من تحديد الأهداف وتحديد للقوات الضاربة أو المنفذة والاستراتيجية السياسية أو الاقتصادية لا تختلف عن الإستراتيجية العسكرية.
- إعادة الهيكلة: هي عملية تغيير تمس تقريباً كافة القطاعات خاصة منها الاقتصادي بدرجة أولى وتكون بتجديد المضامين وفق متطلبات العصر.
- اللامركزية: هي ضد للمركزية وهي عدم تركيز كافة السلطات في مركز واحد وإنما توزيعها على مراكز مختلفة.
- التعاونيات: وهي وحدات إنتاجية وإدارية تتمتع بالاستقلال الذاتي، يسيرها مجلس منتخب.
- اقتصاد السوق: يسمى كذلك اقتصاد الرأسمالية اقتصاد تبادلي مبني على الحرية الاقتصادية المطلقة للأشخاص و المؤسسات وعلى تحرير التجارة، يخضع فقط إلى قانون العرض و الطلب.
- العرض: هو عبارة عن الكمية المعروضة من هذه السلعة عند سعر معين في وحدة زمنية معينة.
- الطلب: هو مجموع الكميات المختلفة من السلع و الخدمات التي يرغب الأفراد المستهلكون في شرائها ويستطيعون شرائها لقاء أسعار مختلفة و خلال فترات زمنية معينة.
- المبادلات: الحركة التجارية ممثلة في الصادرات والواردات.
- الإفلاس: هو حالة توقف شخص ما عن الوفاء بديونه وصدور حكم بإفلاسه، والمفلس في عرف الفقهاء هو من دَينَه أكثر من ماله، وخرجه أكثر من دخله.
- انفتاح اقتصادي: سياسة تقضي بتحرير المبادلات المالية والتجارية مع الخارج.
- أزمة اقتصادية: مدة زمنية حرجة وخطيرة من الركود أو من الانهيار الاقتصادي الفجائي التي تتلو فترة سبقتها من النمو.
- ادخار: عملية تحويل جزء من الأموال التي يمتلكها الأفراد أو المؤسسات إلى احتياطي غير مستهلك أو مستهلك على مدى بعيد يتحول إلى رؤوس أموال توظف عن طريق الاستثمار. أشكال الادخار متنوعة تكون بواسطة الحساب الجاري المالي يتم فتحه بالبنوك أو البريد.

- التبعية الاقتصادية: ارتباط أو خضوع النشاط الاقتصادي لدول أو مجموعة من الدول باقتصاد دولة أخرى ،أو هي الارتباط وعدم استقلالية عن طرف آخر قد تمثله دولة متقدمة .

- الخدمة على الدين: القسط السنوي الذي يدفعه البلد المدين إلى دائنيه ويشمل ذلك الفائدة الناتجة عن الفوائض السنوية للدين يضاف إليها جزء من أصل الدين .

- ميزان المدفوعات: الكشف الذي يهم كل عمليات التبادل التي يقوم بها بلد ما مع الخارج و تنتهي إلى عملية دفع أو قبض ملايين فميزان المدفوعات اشمل من الميزان التجاري إذ إلى جانب البضائع المتبادلة يهتم بتبادل الخدمات و التحويلات و توظيف الأموال و الاستثمارات خلال سنة.

- سوناطراك: سوناطراك أو Sonatrach اختصار لـ: (Recherche, la Société Nationale pour la Commercialisation des Production, le Transport, la Transformation, et la Hydrocarbures s.p.a). هي شركة عمومية جزائرية شكلت لاستغلال الموارد البترولية في الجزائر هي الآن متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الإنتاج الاستكشاف والاستخراج والنقل والتكرير. وقد نوعت في أنشطتها البتروكيمياويات وتحتية مياه البحر.

- الاستقطاب: عملية جذب وإغراء للأفراد والاستثمارات أو الشركات نحو دولة أو منطقة أو مدينة ما بسبب الفوائد والخدمات والضمانات والحماية الممنوحة.

الوضعية التعليمية الثالثة: التحولات الاجتماعية الكبرى في الجزائر.

- النمو الديمغرافي: أو النمو السكاني هو تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معينة.

- تركيب السكان: هو توزيع السكان على فئات حسب العمر أو الجنس.

- قطاع الخدمات: كل الأنشطة الاقتصادية التي لا تقوم باستخراج أو إنتاج أو تحويل المواد الأولية أو نصف المحولة ؛ أي كل الأنشطة التي تتبع القطاع الثالث. و من أنواع الخدمات يمكن ذكر: التجارة، النقل، البنوك، التأمين، السياحة، الإدارة العمومية، التعليم، الصحة، الدفاع، الأمن، والصيانة.

- التنمية البشرية: مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى دعم قدرات الفرد ، وتحسين مستوى معيشتة و أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية.

- **البطالة:** حسب المنظمة العالمية للعمل يعدّ عاطلا عن العمل كل شخص قادر على العمل، لا يعمل لمدة تفوق ثلاثة أشهر، ويعلن تمسكه بالحصول على عمل عمره بين 16 و 64 سنة. لذلك فإن الشبان المزاولين للتعليم أو التدريب المهني، والشيوخ المتجاوز سنهم 65 سنة، والنساء اللاتي يجذّن البقاء في المنازل لا يحتسبون ضمن العاطلين عن العمل.
- **التراث:** بمفهومه البسيط هو خلاصة ما خلّفته (ورثته) الأجيال السالفة للأجيال الحالية. التراث هو ما خلفه الأجداد لكي يكون عبرة من الماضي ونهج يستقي منه الأبناء الدروس ليعبروا بها من الحاضر إلى المستقبل.
- **الأمية:** هي ظاهرة اجتماعية سلبية متفشية في معظم أقطار الوطن العربي والعالم وبخاصة النامي منه ولها أبعادها الكثيرة والمتنوعة ومنها:
- أ- **الامية الابدئية:** وتعني عدم معرفة القراءة والكتابة والإلمام بمبادئ الحساب الأساسية ويعرف الإنسان الأمي بأنه كل فرد بلغ الثانية عشرة من عمره ولايلم إلاما كاملا بمبادئ القراءة والكتابة والحساب بلغة ما ولم يكن منتسبا آلى مدرسة أو مؤسسة تربوية وتعليمية.
- ب- **الامية الحضارية:** وتعني عدم مقدرة الأشخاص المتعلمين على مواكبة معطيات العصر العلمية والتكنولوجية والفكرية والثقافية والفلسفية الايديولوجية والتفاعل معها بعقلية دينامية قادرة على فهم المتغيرات الجديدة وتوظيفها بشكل إبداعي فعال يحقق الانسجام والتلاؤم مابين ذواتهم.
- **مستوى المعيشة:** تعبر عن الأحوال المعيشية الجارية على الأفراد في المجتمع و اقتصادية، اجتماعية، تربوية، صحية و سكنية متصلة بقضايا العمل و شروطه.
- **الخصوصية (الخصخصة):** وهي العملية التي تقتضي بنقل ملكية المؤسسات العمومية أي التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص وهي صورة من صور التحول نحو اقتصاد السوق .
- **القدرة الشرائية:** قدرة المستهلك على شراء السلع و الخدمات اللازمة له نظير دخله.
- **الهجرة:** الانتقال من البلد الأم إلى بلد أجنبي من أجل العيش والاستقرار فيه. وهي تصنف إلى نوعين:
- أ- اختيارية: تتم بالمبادرة الفردية عادة رغبة في وطن جديد أو البحث عن الأفضل.
- ب- إجبارية (تهجير): تتم بواسطة قوة خارجية تفرض على غير إرادة الأفراد أو الجماعات وتنشط خلال الحروب وهي دائمة ومؤقتة.
- **البيروقراطية:** مصطلح مشتق من بيرو أي المكتب ومن قراطية أي الحكم ويقصد بالاصطلاح حكم المكتب ثم تحول المعنى ليصبح تحكم المكاتب والموظفين في الحياة الاجتماعية.

- النظام الاقتصادي العالمي الجديد: واقع اقتصادي قائم على هيمنة القوى الاقتصادية الكبرى و الرأسمالية.

- التنوع البيولوجي: التنوع الحيوي (بالإنجليزية: Biodiversity) هو التنوع في أشكال الطبيعة الحية (مائية، حيوانية ونباتية).

- إيكولوجيا: علم البيئة **Ecology** هو أحد فروع علم الحياة **Biology** وهو العلم الذي يدرس التفاعلات بين الكائنات الحية سواء نباتية أو حيوانية أو دقيقة بالمحيط الذي حولها وهو مشتق من الأصل الإغريقي **OIKOS** أي ما يحيط بالشئ ويصبح مكانا لمعيشته، بينما المقطع **LOGOS** أي العلم أو الدراسة.

هي دراسة التفاعلات بين الكائنات الحية ومحيطها، البيئة واحدة من العلوم الطبيعية، يأتي مصطلح البيئة من الكلمة اليونانية **oikos** (المسكن، البيئة)، و **logos** (علم، معرفة، البيئة) أو هي علم المسكن.

- الزراعة المعاشية: الزراعة التي تركز على إنتاج الغذاء الرئيسي للسكان منها الحبوب.

الوحدة التعليمية الثالثة: التباين الإقليمي في الجزائر.

الوضعية التعليمية الأولى: معايير تحديد الإقليم.

- الإقليم: في بعض البلدان لكلمة إقليم معنى إداري، أي تقسيم ترابي يقترب من المعنى التونسي لكلمة ولاية. لكن هذا المصطلح متعدد الاستعمالات، إذ يستعمل في ميدان الجغرافيا الإقليمية للدلالة إما على منطقة داخل دولة ما تتميز بخصوصيات ديموغرافية، وعمرانية، و اقتصادية تجعلها تختلف عن بقية مناطق تلك الدولة، أو هو يعني منطقة مستقطبة من طرف حاضرة تقوم بدور العاصمة الإقليمية. كما يستعمل للدلالة على جهة لها نشاط اقتصادي مسيطر، كأن يقع الحديث عن الأقاليم السياحية، أو الأقاليم الصناعية، أو الأقاليم الفلاحية.

- التقسيم الإقليمي: هي عملية فرز وتحديد الأقاليم وفق شروط ومعطيات معينة (طبيعية، بشرية واقتصادية).

- التخصص الاقتصادي: هو تخصص إقليم ما في زراعة معينة أو صناعة معينة مثل ما يحدث في الجزائر بين الشمال والجنوب.

الوضعية التعليمية الثانية: التباين الإقليمي في الجزائر.

- المناخ: مجمل حالة الطقس في منطقة ما لفترة طويلة من الزمن.

- البيئة: مجموع العناصر المادية والكيميائية والبيولوجية والعوامل الاجتماعية المؤثرة بشكل من الأشكال على الكائنات الحية وعلى الأنشطة البشرية .

- الزراعة الصناعية: هي التي تدخل في التركيب الصناعي مثل زراعة المطاط، مثل زراعة القمح الذي يدخل في تركيب الصناعة الغذائية.

- السبخة: أرض رطبة منخفضة تنبت فيها بعض النباتات العشبية كالقصب والحشائش أو نبات البردي وغيره من النباتات الأخرى، وعادة توجد السبخات في أماكن تعمل طبيعة الأرض ونوع التربة على إيجاد بيئة رطبة، مما يؤدي إلى تكوين سبخة. ومن الممكن أن تحتوي الصحارى على سبخات وذلك في الأماكن المنخفضة منها أو بالقرب من الينابيع. أما السباخ الموجودة

على طول البحار فإنها تسمى السباخ المصبية وتكون عند الأماكن التي تصب فيها المياه إلى البحر أي عند مصبات الأنهار أو الجداول.

- **تهيئة الإقليم:** هي عبارة عن تنظيم للمظاهر الجغرافية البشرية والاقتصادية على المستوى الإقليمي أي بوضع خطة و معايير تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية و الموارد البشرية و الاقتصادية.

- **الموارد الطبيعية: موارد طبيعية :** هو مجموع المواد الموجودة في البيئة والتي يعتمد عليها ويؤثر فيها ويتأثر بها ، أو كليهما وهي تصنف إلى نوعين :

أ- **موارد متجددة:** هي تلك الموارد التي تملك القدرة على التجديد باستمرار كالغابات، التربة والكائنات الحية، الطاقة الشمسية، الهواء ويشترط في استمرار تجدها تعامل الإنسان معها بشكل عقلاني.

ب- **موارد غير متجددة:** وهي موارد قابلة للنفاذ بحيث معدل تجدها يقل عن معدل استهلاكها، تعرف كذلك بأنها موارد مؤقتة أو ناضبة كالفحم الحجري، البترول والغاز .

- **التنمية المتوازنة:** السعي لإقامة هياكل إنتاج قادرة على الزيادة من مردوديتها وإنتاجيتها بصفة متواصلة، ولا يكون إلا بعصرنة تلك الهياكل ومواكبة التطورات التكنولوجية والتنظيمية في البلدان المتقدمة.

أو هي: التي تمس القطاعات الاقتصادية الثلاث الصناعة، الزراعة والخدمات بحيث تمس كل البلاد وكل الجهات وتستفيد منها كل الفئات الاجتماعية.

الوضعية التعليمية الثالثة: مشاكل وآفاق كل إقليم.

- **التلوث:** كل ما يطرأ على البيئة من تغير سواء كان ذلك بفعل العوامل الطبيعية أو الإنسان (المواد الكيماوية، ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو ...) مما ينتج عنه ضرر مباشر أو غير مباشر بالكائنات الحية أو الوسط الذي تعيش فيه.

- **الانجراف:** يتمثل الانجراف في انتقال طبقة التربة من المنحدرات إلى المناطق المنخفضة، أو إلى البحر مباشرة. ويسمى التلف والحفر الذي يصيبان التربة بالانجراف أو الحت، ويجعل الحت الأراضي معراة وفقيرة جدا، وتنتشر هذه الظاهرة في الأطلس التلي بصورة خاصة، بسبب الأمطار الغزيرة، والانحدار الشديد، إلى جانب العامل البشري الذي أدى إلى تدهور الغطاء النباتي بصفة عامة.

- التصحـر: التصحر هو تعرض الأرض للتدهور في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، مما يؤدي إلى فقدان الحياة النباتية والتنوع الحيوي بها، ويؤدي ذلك إلى فقدان التربة الفوقية ثم فقدان قدرة الأرض على الإنتاج الزراعي ودعم الحياة الحيوانية والبشرية. ويؤثر التصحر تأثيراً مفاجئاً على الحالة الاقتصادية للبلاد، حيث يؤدي إلى خسارة تصل إلى 40 بليون دولار سنوياً في المحاصيل الزراعية وزيادة أسعارها.

- تصاعد المياه: تصاعد المياه السطحية وغمرها لمناطق واسعة نتيجة الاستغلال المفرط للمياه الباطنية.

- الهجرة غير الشرعية: أو الهجرة السرية مصطلح يشير إلى الهجرة من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول. وينتمي أغلب المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدان العالم الثالث، الذين يحاولون الهجرة إلى البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة و دول الاتحاد الأوروبي.

- النزوح الريفي: تناقص عدد سكان الأرياف نتيجة انتقال السكان من الريف إلى المدينة لظروف معينة.

- الطاقة البديلة: هو مصطلح يستعمل للدلالة على بعض مصادر الطاقة البديلة للولوقود الأحفوري. بشكل عام، يدل المصطلح على مصادر طاقة غير تقليدية ذات ضرر قليل على البيئة. تستعملها بعض المصادر كمرادف لمصطلح الطاقة المتجددة.

- التشجير: غراسة الأشجار و منه السد الأخضر وهو مشروع طموح بدأته الجزائر خلال السبعينات بغرس حزام من الأشجار لمنع زحف الصحراء نحو التل.

- رؤوس الأموال: (رساميل) هي الموارد المختلفة التي يمكن استخدامها في العملية الإنتاجية لغرض تحسين إنتاجية العمل ويتأتى رأس المال من تراكم فائض عمل سابق.

- التكنولوجيا: هو التطبيق العملي للتقدم العلمي و التقني في العملية الإنتاجية أو هي مجموع المعارف العلمية المكتسبة و التي يمكن تطبيقها ميدانيا للحصول على نتيجة يتوخاها النشاط الاقتصادي، ألها معرفة التقنيات المادية بمختلف أنواعها.

- الجفاف: حالة ناتجة عن هبوط معدل تساقط الأمطار السنوي لفترة زمنية طويلة. وتسمى هذه الحالة أيضاً القحط، وأثناءها تجف الأنهار والآبار والبرك، فتنخفض الموارد المائية للمزروعات والصناعات والأشخاص إلى الحد الأدنى.

- الانفجار الديمغرافي: هو تلك الزيادة السكانية السريعة في دولة ما في فترة زمنية معينة.
